

## المملكة المغربية

## المجلة الرسمية للبرلمان

## نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2018 - 2019 : دورة أكتوبر 2018.

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

9- مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي؛

10- مقترح قانون يقضي بتعديل المادتين 65 و66 من القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكثري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.111 في 15 محرم 1435 (19 نونبر 2013)؛

11- مقترح قانون لتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بشأن قانون الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتتميمه؛

12- مشروع قانون رقم 52.17 بنسخ القانون رقم 17.88 المتعلق بإثبات مدة الصلاحية بالمصبرات وشبه المصبرات والمشروبات المعلبة المخصصة لاستهلاك الإنسان أو الحيوانات؛

13- مشروع قانون رقم 36.18 بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 الصادر في 15 من شعبان 1396 (12 غشت 1976) المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم.

• محضر الجلسة رقم 199 ليوم الثلاثاء 8 جمادى الأولى 1440 (15 يناير 2019) ..... 5600

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة في شأن موضوعين اثنين؛

الموضوع الأول: "السياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة، خصوصاً في العالم القروي"؛  
الموضوع الثاني: "الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب وتثمين قدرات القطاع الفلاحي".

• محضر الجلسة رقم 200 ليوم الثلاثاء 8 جمادى الأولى 1440 (15 يناير 2019) ..... 5631

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.

## فهرست

دورة أكتوبر 2018

صفحة

• محضر الجلسة رقم 197 ليوم الثلاثاء فاتح جمادى الأولى 1440 (8 يناير 2019) ..... 5524  
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.• محضر الجلسة رقم 198 ليوم الثلاثاء فاتح جمادى الأولى 1440 (8 يناير 2019) ..... 5553  
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:1- مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية؛  
2- مشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛3- مشروع قانون رقم 62.18 المحددة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة؛  
4- مشروع قانون رقم 96.18 يتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات؛

5- مشروع قانون رقم 22.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعوعة بالرباط في 28 فبراير 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية بنغلاديش الشعبية، لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

6- مشروع قانون رقم 23.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن الخدمات الجوية، الموقعوعة بالرباط في 27 فبراير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين؛

7- مشروع قانون رقم 12.16 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، (في إطار قراءة ثانية)؛

8- مشروع قانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات؛

## محضر الجلسة رقم 197

**التاريخ:** الثلاثاء فاتح جمادى الأولى 1440 هـ (8 يناير 2019 م).

**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

**التوقيت:** ساعتان وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.

### المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

### المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 14.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقعة بالرباط في 19 يناير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما.

- مشروع قانون رقم 20.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النيجر.

- مشروع قانون رقم 28.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية مالي.

- مشروع قانون رقم 30.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن

الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي.

- مشروع قانون رقم 35.18 يوافق بموجبه على وثائق الإتحاد البريدي العالمي والقرارات التي اتخذها المؤتمر 25 للإتحاد المنعقد بالدوحة سنة 2012.

- مشروع قانون رقم 39.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببرازافيل في 30 أبريل 2018، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو، لتجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

- مشروع قانون رقم 40.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

- مشروع قانون رقم 41.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان، لتجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

- مشروع قانون رقم 43.18 يوافق بموجبه على إتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

- مشروع قانون رقم 48.18 يوافق بموجبه على إتفاق الإطار للتعاون في مجال الفلاحة وتربية المواشي، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

- مشروع قانون رقم 49.18 يوافق بموجبه على إتفاق التعاون في ميدان الأمن ومكافحة الجريمة، الموقعة بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان.

- مشروع قانون رقم 50.18 يوافق بموجبه على إتفاق الإطار للتعاون في ميدان الطاقة، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

- مشروع قانون رقم 55.18 يوافق بموجبه على إتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية، المعتمدة باماكو (مالي) في 30 يناير 1991.

- مشروع قانون رقم 56.18 يوافق بموجبه على إتفاق الإطار للتعاون في مجال اللوجيستيك، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

- مشروع قانون رقم 61.18 يوافق بموجبه على الإتفاق الثنائي للتعاون في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني، الموقع بالرباط في 10 يونيو 2018، بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية

الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه برنامج تأهيل القيميين الدينيين بالعالم القروي والمراكز الشبه حضرية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

### المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين والمستشارات،

السيد الوزير،

السؤال ديالنا حول القيميين الدينيين في العالم القروي والشبه القروي، حول التأطير والتكوين ديال هاذ القيميين لأنهم كيلعبودور كبير في المساجد، وبغينا حول الإستراتيجية ديال التكوين ديال هاذ القيميين السيد الوزير المحترم.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

### السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه على السؤال.

عبر تاريخنا الديني، كان الشرط في أئمة المساجد لاسيما في البادية، هو حفظ القرآن الكريم ومعرفة الضروري من قواعد إمامة الصلاة وما يتصل بها من المعلومات الأساسية، لكن هذا الأمر تغير كثيرا، إذ صار في مساجد البادية اليوم، والحمد لله أئمة يتوفرون على مستوى من التعليم العتيق وعلى مؤهلات تركية المجالس العلمية المحلية، وصار هذا التأهل عاما في الأئمة المعينين في المساجد الجديدة، في المساجد التي توفي أئمتها وعجزوا عن ممارسة المهام، ولكن المستجد البارز في هذا المجال هو التكوين المستمر الشامل منذ عام 2009، والذي يتمثل في حضور جميع الأئمة لدروس تأهيلية مرتين في الشهر: السبت الأول والسبت الثالث.

والمستجد الثاني: هو وجود أزيد من 1000 إمام مرشد في البادية رهن إشارة أئمة مساجدها، وهذه المساعدة هي على رأس مهام هؤلاء الأئمة المرشدين المتوفرين على قدرات عالية، وعلى سبيل المثال: فقد كان عدد مهام تواصل المرشدين مع هؤلاء الأئمة في العام الذي ودعناه 148 ألف مهمة تواصل.

والمياه والغابات للمملكة المغربية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجيريا الفيدرالية.

- مشروع قانون رقم 73.18 يوافق بموجبه على الإتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقعة بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.

- مشروع قانون رقم 77.18 يوافق بموجبه على الإتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.

- مشروع قانون رقم 78.18 يوافق بموجبه على الإتفاقية في ميدان تسليم المجرمين، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.

- مشروع قانون رقم 81.18 يوافق بموجبه على إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بما بوتو في 11 يوليو 2013.

- مشروع قانون رقم 82.18 يوافق بموجبه على إتفاقية للتعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية، الموقع بواكادوكو في 3 شتنبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.

- مشروع قانون رقم 83.18 يوافق بموجبه على الإتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقع بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018، بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.

أخيرا، مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية.

وبالنسبة لعدد الأسئلة التي توصل بها المجلس إلى غاية يوم الثلاثاء 8 يناير 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 25 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 36 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 10 أجوبة.

وتوصلت الرئاسة بمراسلة من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع الثقافة والإتصال، حول التكوين الفني للأطفال، إلى جلسة لاحقة.

كما نحيط المجلس الموقر علما، بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة تخصص للدراسة والتصويت على مجموعة من النصوص التشريعية الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونبدأ جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الأول الموجه لقطاع

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

### المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم القيم، فعلا كنشكركم السيد الوزير لأنكم كتنقومو بواحد المجهود مهم وجبار في التكوين وهذا اللقاءات اللي كتدار في المساجد كل يوم سبت، عندها واحد الدور أساسي ومهم، ولكن مازال خصها التأطير والتكوين والتحفيز، سبق لنا في هاذ القبة ديال البرلمان السيد الوزير، نهناكم وطلبناكم مشكورين تجاوبتو معنا في ما يخص المرشدين في دول المهجر، وتجاوبتو وكان عمل مهم.

الآن على مستوى المساجد في العالم القروي، السيد الوزير، بغيناكم تزيدو تبذلوا مجهود كبير.

أولا، تحسن أوضاع ديال هاذ القيمين، وتسوو الوضعية ديالهم، لأنه كاين إشكال عندهم ديال التسوية، لأن عدد كبير مامسوياش الوضعية ديالهم، وعدد كبير اللي الأمور ديالهم مقادة.

وكاين إشكال عاود حقيقي السيد الوزير، وهو هاذ القيمين اللي كاينين في المساجد في بعض الحالات كيخرجو على الإطار القانوني ديالهم عوض ما يلعبو الدور ديال التكوين ويعمر وبيوت الله بالقرآن وبالذكر الحكيم في الإطار اللي هو معقول، كتنلقاو مجموعة ديال الأئمة سامحهم الله كينحرفو على المهمة ديالهم، وكينلقاو يقومو بأدوار اللي فيها واحد النوع من التطرف واللي فيها نوع من التحريض.

والغريب في الأمر السيد الوزير، وسبق لنا درنا شكايات عدة ومتعددة، لقينا أئمة إلى جانب ذلك العمل اللي كيقيمونه في المساجد الصلوات الخمس والجمعة، كيديرو لقاءات وندوات في الليالي في البيوت، اللي كيقيمو بأدوار اللي هي مخالفة للقانون.

ولهذا، يجب عليكم التنسيق بينكم وبين وزارة الداخلية باش تضربو بيد من حديد على هاذ الناس اللي كينحرفو، احنا الوضعية ديالهم بغينا تسويوها، ولكن مابغينهومش يعني يساهمو في التأطير المنحرف ديال المواطنين ويحرضو المواطنين باش بأحاديث مكذوبة على رسول الله، وكيجيبو أشياء لا أساس لها من الصحة، يعني ما قاله الله والرسول.

ولهذا، يجب عليكم السيد الوزير، احنا كنعرفو الكفاءة ديالكم، وكنعرفو التجربة ديالكم وكنعرفو الأدوار اللي كتنقومو بها، يعني توقفو هاذ الناس على حدهم.

شكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التفاعل مع التعقيب.

### السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

نحن متفقين على كل ما جاء في كلمتكم، في تعقيبكم، الحمد لله هنالك التزام تام للأئمة في ما يتعلق بالثوابت، هنالك استثناءات نقولو كتثبت القاعدة، وهنالك حرص من لدنا بجميع الوسائل، أن هذيك الاستثناءات ماتبقشاي، أن الأئمة الالتزام ديالهم يكون تام، يعني حيث كتنقولو مثلا عندنا 23 ألف و700 ديال الخطيب، وفي 2018 اضطرنا نوقفو 116 ولكن ماشي لأسباب، لأسباب متعددة، فنقولو بأن هاذ العدد لا معنى له إحصائيا.

لذلك غير كونو مطمئنين، وهاذ الهم هو مشترك، وكاين تنسيق تام بينا، والحمد لله هاذ التأطير اللي قلنا لكم ديال المرشدين عندو آثار ديالو، ولكن المسألة ديال رفع المستوى، لأن هاذ المستوى في العالم اللي كنعيشو فيه راه المسألة الدينية والخطاب الديني والتعبير الديني والالتزام به من أصعب ما يكون، وهاذ الشي كنعشوفوه في العالم كله.

فلذلك هو واحد المسيرة يعني الحمد لله احنا متيقنين أن الأمر يعني غادي لما ينبغي أن يكون في هاذ البلد كنموذج لتسيير هاذ الشأن الديني.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه، انتشار العلاج بالرقية الشرعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، لتقديم السؤال.

### المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

انتشرت في بلادنا في هاذ العقدين الأخيرين أو أكثر هاذ ما يسمى بمحلات الرقاة الشرعيين، في نظرنا أنه ما وجدناش مرجع وسند لا ديني ولا قانوني لهاذ الناس، ولكن يشتغلون ويتناسلون يوميا.

كيفاش كتشوف الوزارة والحكومة بصفة عامة لهاذ الواقع؟

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

**السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:**

شكرا السيد المستشار المحترم والفريق ديا لكم على السؤال، هاذ المسألة في غاية الحساسية والأهمية، الشئ اللي غنقول لكم راه كتبتي إلى بغيتي نعطيه لكم، كبداية نوجدو الطريق في المعالجة، يقال في اللغة: رقاها ورقى عليه، بمعنى استعمل الرقية نفعاله أو إضراراه به، والرقية هي الاستعانة للحصول على أمر بقوة تفوق القوة الطبيعية، كانت معروفة عند الشعوب القديمة، ورد ذكرها على وجه مخصوص في سنة الإسلام ولم يقع وصفها بالشرعية إلا في هذا العصر.

وأشكالها تمتد من الدعاء، حيث تقول للواحد الله يشافيك راك تستدعي واحد القوة غيبية باش يشافيه راه ترقيه، يمتد من الدعاء وقراءة القرآن إلى كتابة التمام، لحروزة، إلى أشغال من قبيل السحر إلى ما بعد ذلك.

والعلماء وحدهم يمكن أن يبينوا بالفتوى علاقة شكل الرقية المذكورة في السنة بأشكال كثيرة يمارس تحت اليوم ما يسمى بالرقية الشرعية، وهذا يقتضي أن توصف للعلماء جميع الممارسات موضوع السؤال، وإذا بين موقع كل من هذه الممارسات من السنة أمكن عرض المخالف منها على القوانين المتعلقة بالأنشطة المختلفة، ومن بينها بالدرجة الأولى ما يتعلق بالعلاج من المرض.

والذي لا يخفى على أحد منا جميعا أن اللجوء إلى أدعية الرقية هو لجوء في حالة الاضطرار والضعف الذي يمثله المرض، سيما إذا استعصى العلاج أو تعذرت وسائله أسبابه الطبيعية وحالة الضعف هذه في جميع الأحوال لا تبرر استغلالها في أي أمر يضر بالناس أو يخالف الشرع أو يمنع القانون، ويبقى وجه منع هاذ الاستغلال أمرا معقدا ينبغي أن ينظر فيه المختصون لأنه أمر يدخل في العرض والطلب، يصعب فيه لاسيما عند حصول التأثير الإيجابي، التمييز بين نصيب الإيحاء ونصيب البركة ونصيب ما يمكن أن يحمل على التأثير الروحي.

وفي جميع الحالات يتعين التمييز بين الممارسة ككل وبين حالة استغلال مناسبتها لارتكاب جرائم يعاقب عليها القانون.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

**المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:**

شكرا السيد الوزير على التوضيح ديال المعنى وديال الرقية لأنه من الضروري فهم هاذ الموضوع، وكذلك كل ما يرتبط بهاذ الأمر على مستوى ديننا الحنيف.

لذلك، فاحنا أعلننا أنه لا يوجد لا في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية ما يحيل على ما يجري حاليا اليوم، حتى النبي صلى الله عليه وسلم كان ينصح أصحابه بالذهاب إلى الأطباء.

والرقية كما قلت في الأصل هي دعاء، لكن احنا اللي تهمنا اليوم في بلادنا أن هاذ الأثر السلبي لهاذ الممارسة العلنية وليست سرية، هناك محلات علنية بلوحات مثبتة على محلات تدعو الناس إلى الإتيان إلى المجيء للتداوي من الجن ومن طرد النحس ومن كذا ومن كذا، ومن العقم ومن العنوسة وما إليه.

ولكن اللي يهمننا احنا الحكومة ديالنا كيفاش تتعامل مع هاذ الواقع من منظور ديني بطبيعة الحال، ومن منظور صحي، ومن منظور إعلامي لأننا مفتوحين على فضاء اللي اليوم هاذ الفضاء المفتوح دخلنا للأسف الشديد عزز وكرس هاذ الآفة داخل المجتمع لا ديال القنوات عديدة جدا وكلها مخصصة للأسف الشديد قناة مخصصة (للراقي الشرعي أو لراقية شرعية).

لذلك فاحنا كبلد خصنا هاذ الظاهرة نقاربوها بواحد الشكل اللي تخلينا نحدو منها وما تخلمهاش لأنها تنتج بالإضافة لهاذ الشئ، تنتج أولا التخلف هي تبعنا عن العقل دائما تبعنا عن العلم دائما، وأيضا تستغل من طرف هؤلاء بالنصب والاحتيال من خلال الابتزاز من الناحية المالية من خلال التصوير في أوضاع مخلة والابتزاز من بعد، من خلال وشفنا ما تفجر في بلادنا أخيرا من فضائح جنسية في هاذ المجال.

لذلك، فأعتقد أن الحكومة بمكوناتها الأربعة، وزارة الأوقاف، وزارة الصحة، وزارة الاتصال، وكذلك وزارة الداخلية. ما أعتقد أن وزارة الداخلية يغيب عنها هذا الأمر وهاذ المحلات، وبالتالي مطلوب الإحاطة بهذا الأمر، لأنه بلادنا ليست بحاجة في حقيقة الأمر أن نكرس التخلف بدل أن نفتح أعين المواطنين على ..

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير إلى كان عنده شئ تعقيب في حدود ما تبقى من ثواني.

**السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:**

نعم. احنا متفقين، غير راه قلت بأن ت يخص يتبين للعلماء أشنو تيجري، هما إلى بغيتي نازلة يفتيوك فيها، قول لهم ها هي كيفاش وصفها، إلى وصفنا اليوم غيقول لنا هاذي عندها أصل في السنة وهذي ما عندهاش أصل، ذيك الساعة يعرفو الناس.

تبقى قضية الطلب والعرض، إلى عرفو الناس يتحملو مسؤوليتهم، أن هذا ماشي شرعي ماشي سني، ولكن راه تيدار بطرق يعني حاجة أخرى،

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك  
والماء:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، وشكرا على طرح هذا السؤال، لأن هذا السؤال كما تفضلت في طرحه سؤال مهم جدا، لأنه يتعلق بواحد القطاع إستراتيجي.

إلى بغينا نختصرو ما تقوم به الوزارة في هذا المجال يمكن نقول هو التنزيل ديال المقتضيات ديال القانون 36.15، لأنه هاذ المجال كله تنظمه مقتضيات قانونية، الوزارة تحرص على تنزيلها.

بطبيعة الحال من الأمور اللي جات في السؤال واللي هي مهمة جدا قضية الترامي على الملك العمومي المائي، وفعلا هذا حاصل لأنه الملك العام المائي ممتد على طول البلاد ويعرف واحد العدد ديال الإشكالات، لكن من ترجعو لمقتضيات القانون تنلقا بأنه نظام الترخيص واضح، أي الإقامة ديال المنشآت فوق الملك العمومي بهدف استعمال المياه أو إقامة ممرات على مجاري المياه أو إنجاز تجويقات بالملك العمومي أو إلى غير ذلك تحتاج إلى نظام ترخيص، وعندما لا تكون مرخصة فهي مجرمة بمقتضى القانون.

مع ذلك، الآن عندنا الشرطة ديال المياه اللي، الحمد لله، الآن العدد ديالها غير على مستوى الوزارة وصل إلى 221 عضو، تشتغل في المراقبة والمعاينة، وبطبيعة الحال إرسال المحاضر للجهات المختصة.

بقي أن أعترف أنه في مجال تحديد الملك العام المائي، عندنا تأخر حقيقي جدا في هذا المجال، وسنسى إن شاء الله في السنوات المقبلة إلى تدارك هذا الخصاص.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

**المستشارة السيدة امال ميصرة:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات، وأيضا على الجهود التي تقوم بها الوزارة.

كما أشرتم فهناك تعثر كبير فيما يخص تحديد الملك العمومي المائي، وهذا سيؤثر سلبا على تحديد المناطق المهددة بالفيضانات، مما يؤثر سلبا على إعداد الوثائق المتعلقة بالتخطيط العمراني للمدن.

هاذ الشيء اللي خاصويكون، ما عدا ذلك أنا بحثت على القوانين ديال دول أخرى تيوأخذوا الواحد إلى ارتكب شي حاجة، لأن (les guérisseurs) وذلك شي الأنواع كلها ديال هاذ الشيء منتشر بالعالم.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة. ومنتقل إلى قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك، والسؤال الأول موضوعه الملك العمومي المائي بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

**المستشارة السيدة امال ميصرة:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعد قطاع الماء قطاع إستراتيجي كبير وعامل أساسي في الاستقرار والتنمية وأحد المحددات الحاسمة في أمن الدول وإقلاعها الاقتصادي، فهو من الركائز الضرورية لتطوير مسار التنمية الذي تعرفه بلادنا، وبهذه المناسبة أدعو الله القدير أن يرحمنا بأمطار الخير.

إلا أن الملك العمومي المائي ببلادنا يعرف اختلالات متعددة، أذكر منها:

- الاستغلال العشوائي بحفر الآبار العشوائية والاستنزاف المفرط للمياه الجوفية بشكل قد يسطو على مخزون الأجيال القادمة؛

- اللجوء المحتشم إلى استعمال موارد غير تقليدية، أخص هنا بالذكر المياه العادمة المعالجة في سقي المساحات الخضراء وملاعب الكولف، مقابل تبديد الماء الصالح للشرب لهذه الغايات؛

- أيضا تعرض الموارد المائية للتلوث؛

- وأيضا احتلال الملك العمومي المائي والبناء في مجال الأنهار، وما يترتب عنه من فيضانات مهولة، قد تكون مرفوقة بحمولات استثنائية تنتج عنها أضرار بالغة.

نسائلكم السيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتموها لحماية الملك العمومي المائي والقضاء على الاختلالات الكثيرة وخصوصا المتعلقة بالفيضانات؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة.

المستشار السيد عثمان عيلة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

ما هي التدابير المتخذة كي تلعب دورها التنموي بهذه الجهة في قضية السدود بجهة كلميم وادنون؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

جزء من السؤال كان مرتبط بالتوحد ديال السدود، شفتك ما شرتيش له. على كل حال هذا المجال ما خاصش غير بكلميم وادنون، لكن فيما يتعلق بما تفضلتم به من سؤال، هاذ الجهة بطبيعة الحال تتعرف واحد الضعف في الموارد المائية ديالها، نظرا للطابع ديالها الصحراوي، وتتوفر الآن على ما يفوق 13 سدا صغيرا ومتوسطا ذات أهداف متعددة، وتمت برمجة عدة منشآت مائية في إطار النموذج الجديد لتنمية المناطق الجنوبية، والراجح أنه في علمكم أنه انطلقت أشغال مشروع سد ديال فاصك اللي هو مشروع كبير جدا على وادي "الصياد"، اللي غادي تفوق الحقيينة ديالو 79 مليون متر مكعب، بواحد الغلاف مالي ديال 1.5 مليار ديال درهم، وهاذ السد سيمكن من تنظيم حوالي 13.6 مليون متر مكعب من المياه ومن تزويد مدينة كلميم والمراكز المجاورة بالماء الصالح للشرب، والمساهمة في حماية مدينة كلميم من الفيضانات، وتغذية الفرشة المائية بها، فضلا عن تنمية السقي بدوائر سهل كلميم.

كما أنه انطلقت أشغال 6 سدود صغيرة بكلفة إجمالية تقدر ب 114 مليون درهم، مجموعة في سيدي إفني ومجموعة في إقليم كلميم ومجموعة في إقليم طانطان، وهذا بطبيعة الحال الغرض منه أنه يوقع واحد شوية ديال التوازن بالنسبة لهاذ المناطق التي لم تعرف سابقا إنشاء سدود تلبية بها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أريد أن أشير إشارة ثانية، كما ذكرتم أن القانون 36.15 المتعلق بالماء هويولي إنجاز البنيات التحتية الضرورية للوقاية من الفيضانات للأحواض المائية، ورغم توفر الدراسات لدى هذه الأحواض إلا أنها لم تنجز إلى حد معقول ومعتبر هذه الإنجازات أو المنشآت التي تحمي من الفيضانات.

كما أن بالنسبة للشرطة المائية هناك عدد، هناك نقص في الموارد البشرية التي تقوم بهذه المهمة، وهو أيضا يؤثر سلبا على مسألة حماية الملك العمومي المائي.

أريد أيضا أن أشير إلى أن بالنسبة للمصالح الإقليمية للماء، وحسب الاختصاصات التي تقوم بها، هناك نوع من الغبش ونوع من عدم الوضوح بين ما تقوم به وما تقوم به وكالة الأحواض المائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

وأعطي الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

فيما يتعلق بالمراقبة عموما، هاذ الشي اللي شرعنا تنديروه عبر شرطة المياه بدأ يؤتي أكله، لأن شرطة المياه تراقب وتعابن وأنا تكلمت غير على العدد اللي كان في وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، علما بأن حتى وزارة الفلاحة احنا نتعتمدو المكلفين من لديها.

الإشكال ديال التحديد ديال الملك العام المائي هو إشكال قانوني، لأن كايئة واحد المسطرة ثقيلة وطويلة جدا، هي اللي خالقة هذا الإشكال هذا، وإلا فعموما الملك العام المائي معروف، لكن بطبيعة الحال تحصيله أمام الترامي اللي هو قد يتخذ شكلا قانونيا، هذا هو اللي فيه إشكال، لأن العبرة بطبيعة الحال بالوثائق القانونية التي تثبت هذا الملك العام المائي.

فيما يتعلق بالحماية من الفيضانات، الوكالات عندها الدراسات، لكن بطبيعة الحال هذا تيرتبط بمدى توفر الاعتمادات المائية، خاصة أنه في ظل التغيرات المناخية ولات عندنا واحد العدد ديال المناطق اللي ربما تاريخيا ما كانش فيها الإشكال، أصبح فيها هذا الإشكال، وهذا ما نحن بصدد معالجته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه وضعية السدود في جهة كلميم وادنون، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لتقديم السؤال.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد عثمان عيلة:

شكرا السيد الوزير.

فعلا السيد الوزير أن سد فاصك لعب دور مهما، ولكن السيد الوزير الكل يعرف بأن الاتفاقية التي موقعة بين يدي جلالة الملك في الداخلة واللي في الحقيقة جات المساهمة ديالكم فهاذ السد ب 65 مليار ديال الوزارة ديالكم، والجهة ديال كلميم واد نون 22 مليار، وبالتالي دولة قطر الشقيقة في إطار التعاون قامت بإنجاز هذا السد بكلفة مالية تبلغ 150 مليار.

إذن السيد الوزير كما قلت، أن السد ساهم فعلا في تغذية الفرشة المائية وفي كذا، ولكن لازال كلميم يحتاج لأكثر من ذلك.

وهنا السيد الوزير كذلك إقليم إيفني وما يعرفه إقليم إيفني من نقص في الماء الشروب نقصا حادا وفي الفيضانات، جات فيه بعض السدود التلية اللي هي مازالت ما سدات الحاجيات ديالو.

ولكن سؤالي السيد الوزير 87 مليار اللي أنتم السيد الوزير المساهمة ديالكم في 65 مليار والمساهمة ديال الجهة 22 مليار، لماذا السيد الوزير هاذ 87 مليار متدارش في إقليم كلميم وإقليم آسا وإقليم الزاك، هاذ الإقليمين اللي عرفو نقص حاد في مجال المياه، وأنتم تعرفون السيد الوزير أن إقليم آسا-الزاك في فصل الصيف كل الساكنة تنتقل إلى كلميم وإلى طانطان وإلى العيون وإلى السمارة، لأنه لا يمكن أن تستقر السيد الوزير بدون ماء، وأنتم تعرفون النقص الحاد في الشهور العادية وما بالك في فصل الصيف، وجاء على لسانك أنه لم يذكر أي سد سواء تلي أو غير ذلك للإنجاز في هذا الإقليم.

لذا، السيد الوزير، كيف تنمية هذه الأقاليم بدون سدود؟ كيف السيد الوزير وأنتم تعرفون أن هذه الأقاليم تعيش على المراعي على الكسب، والكسب الآن السيد الوزير خرجات الحكومة قانون ديال تحسين المراعي أو تنظيم المراعي أو إراحة المراعي اللي تسببت في مجموعة ديال المشاكل بين الجهات السيد الوزير، مما أنه إذا لم يعالج في الوقت الحالي فسيتسبب السيد الوزير في انشقاق بين هاذ القبائل ديال الجنوب وهاذ القبائل ديال الشمال وقبائل كذا، وكذلك أن المشروع لم يضمن ما جاء في المشروع، هاذ الناس ديال الأقاليم الجنوبية اللي يحرم عليهم باش يدوزولتزنيت لهننا، فين غادي يسكنو؟ ما كاينين سدود ديال توريد الماشية، ما كاينين سدود حتى لتحسين الفرشة المائية لآسا، لأن آسا الآن إلى جينها الآن في هذا الوقت فيها انقطاع ديال الماء وما بالك الاستقرار ديال المواشي اللي هي معروفة بالمئات ديال الجمال وديال الغنم..

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

### السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد المستشار في التعقيب ديالك دخلتي بزاف ديال الحوايج، واحد الشق ما مرتبطش بوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك بتاتا، ما عرفتش علاش طرحته علي، يجب أن تطرحه على الوزير المعني به.

أنا قلت أنه كاين السد ديال فاصك، وشرت واحد الإشارة خاصها تكون دقيقة، لأن درتي فيها إشارة تكاد تكون ملغومة، السد ديال فاصك احنا اللي اقترحناه في التعاون الدولي، ماشي القطريين اللي قالو لنا غادي نمولو السد ديال فاصك، باش تكون الأمور واضحة، لأنه ملي كيكون عندنا التعاون الدولي الحكومة هي اللي كتقرر فين غادي تدير المشاريع ديالها، وهذه إشارة باينة، لأنه في إطار هاذ النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية تختار بطبيعة الحال هاذ السد ديال فاصك، اللي راك قلت راه 1.5 مليار درهم، 150 مليار ديال السنتم، وهو من أكبر السدود اللي غادي تكون في بلادنا.

فيما يتعلق بسيدي إيفني راه غادي تنطلق فيه سد سيدي داوود، سد بوساكا، ثلاث نترامات وسد تكمان، وفي إقليم كلميم سد ديال تمسولت، وفي إقليم طانطان سد أعبار وهذه واحد المجموعة ديال السدود وها قلت سدود تلية، كنتكلمو على واحد العدد كبير ديال الملايين ديال الأمتار المكعبة، علما بأن المنطقة كما قلت الطبيعة ديالها فيها عدد من الإشكالات.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه وضعية الشبكة الطرقية، ما زلنا مع الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليقدم أحد المستشارين لتقديم السؤال.

### المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزملاء المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

سؤالا يتعلق بموضوع وضعية الطرق بتراب المملكة، وبالتالي نسائلكم عن ما هي الإجراءات التي تتخذونها من أجل تحسين وضعية



هناك مجهود جبار تقوم به البلاد، لكن هاذ الموضوع ديال الصيانة مازال ما حسيناش بأنه كايئة شي قفزة أولا تطور في هاذ الميدان، في هاذ الإجراء، بحيث الرقم اللي تفضلتو به السيد الوزير ديال 60% هذا في 2016، 2017 شحال وصل؟ 2018 شحال وصل؟

احنا كنطمحو أننا بحال غيرنا من الدول تكون هذه النسبة ديال الصيانة وديال المراقبة والتتبع والعناية بالطرق تكون فيها واحد التطور وتكون فيها واحد الحكامة جديدة اللي يمكن ترفع من هذا الإطار وتخفف علينا الخسائر اللي كتكون في الحقيقة جرافية وكتكون أحيانا كيمكن بكل صراحة نعتبروها إهمال أو تقصير، مثلاً دبا دبا إلى دزتي من الطريق ديال تزين نتاست، كنت أنا فيها غير هاد الأيامات يعني ذاك الشي كارثي في الحقيقة، كارثي، دبا مع هاد البرودة والثلوج وهاد الشي اللي غادي يكون أنا على يقين غير في الطريق ديال وركان غادي يتكال عاود ثاني هذيك الطريق وغادي تبقى مهجورة لواحد الوقت طويل.

فلذلك احنا من خلال سؤالنا كنبغيو نشيرو لهذا الموضوع ديال الصيانة والأهمية دياتو في تطوير الحكامة ديال معالجة هذا الموضوع من البنيات التحتية الأساسية واللي هي عندها واحد الدور كبير على مستوى الاقتصاد الوطني، وعلى مستوى تطوير المنظومة الاقتصادية في البلاد.

ثم كذلك واحنا كنتكلمو معكم في هذا الموضوع فكتلاحظو أنه حتى في التباين اللي كايين كلما ارتفع الجانب الطبوغرافي واللي فيه الخطورة كلما سجلنا الإهمال، احنا كنتكلمو على القناطر، كنتكلمو على المناطق الجبلية سواء في الأطلس الكبير أو المتوسط.

لذلك السيد الوزير، احنا كنعرفو المجهود اللي كتديرو البلاد في هذا الاتجاه وكايين نتائج إيجابية ولكن احنا كنبغوا أنه ترفع الوتيرة فيما يخص الحكامة باش يمكن تكون صيانة حقيقية ومتابعة حقيقية باش نحافظو على هذه الشبكة اللي عندنا، ويمكن يكون بقات عندنا الإمكانيات باش نديرو طرق في الأماكن اللي خاصها.

شكرا جزيلاً السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

### السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

هو في الحقيقة ذكرتي واحد المصطلح ماشي دقيق، هو القضية ماشي قضية إهمال، لأنه الحكامة أشنوهي الحكامة؟ أنت عندك واحد الإمكانيات مادية توزعها حسب الأولويات اللي كايئة.

في بداية الاستقلال كانت عندنا 10000 كلم، الآن عندنا حوالي

الطرق بكافة تراب المملكة.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

### السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار، شكرا للفريق.

بطبيعة الحال كما سبق وقلت الطول الإجمالي ديال الشبكة الطرقية في بلادنا كيبليغ 57 ألف و334 كلم، كتمثل منها الطرق المعبدة حوالي 76% تبلغ نسبة الطرق اللي هي في حالة جيدة إلى متوسطة حوالي 60%، وتؤمن هذه الشبكة أكثر من 90% من تنقلات الأشخاص وأكثر من 70% من نقل البضائع إلى استثنينا نقل ديال الفوسفاط.

هاذ ما تقوم به الوزارة بشكل عام تنتظمه مجموعة من المحاور، كايين الصيانة الطرقية والحفاظ على الرصيد الطرقي التي تخصص له بطبيعة الحال اعتمادات سنوية، كايين توسيع الشبكة الطرقية والملاءمة ديالها مع حاجيات حركة السير، بمعنى كيمكن لنا نمرو لتوسيع الطريق أو أننا نمرو للازدواج ديالها.

كايين كذلك الصيانة الاعتيادية اللي كتقوم بها مختلف مصالح الوزارة، ثم بطبيعة الحال كايين البرنامج أو البرامج اللي مرت، لكن البرنامج الذي نشغل عليه هو برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية، وكما سبق وقلت في هاذ البرنامج ديال 50 مليار ديال الدرهم، 36 مليار درهم كلها كتمشي للمحور الطرقي، سواء كانت الطرق المصنفة 8 بالمليار ديال الدرهم أو الطرق غير المصنفة التي تبلغ بطبيعة الحال 26 مليار ديال الدرهم.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

### المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الوزير على تفضلكم بتقديم هذه المعطيات.

وفعلا عندما طرحنا هاذ السؤال فلم يكن بشكل اعتباطي ولكن بعد اطلاعنا طبعا على الدراسات التي يقوم بها المركز الوطني للدراسات والأبحاث الطرقية، وكذلك من خلال مسحنا للعديد من الطرق على الصعيد الوطني، والموضوع يتعلق بالحكامة فيما يخص هاذ القطاع، وأساسا فيما يتعلق بالصيانة، لأنه طبعا هناك تحدي ديال فك العزلة،

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

### السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا للفريق.

بالطبع السؤال فيه شقان، الشق الأول اللي هو مرتبط بالإستراتيجية المائية، راه احنا تكلمنا عليه، عندنا تصور، عندنا مقتضيات قانونية، نشتغل على بناء سدود كبيرة، سدود متوسطة، سدود صغيرة وسدود تلية، وكما قلت الآن عندنا واحد البرنامج أولوي نشتغل عليه، لكن في السؤال جاء واحد الموضوع اللي هو مهم جدا، وبغيت غير نوضح فيه، لأنه نشكر الفريق أنه طرحو، عندما نتكلم عن جودة المياه احنا نتكلمو—وهذا ليس جديدا بالنسبة لبلادنا—لأنه منذ 1989 عندنا شبكة مراقبة من أجل معرفة وضبط جودة المياه السطحية والجوفية، لأنه بطبيعة الحال هذه عندها أهمية لأن احنا الآن نتكلمو على الماء الشروب.

النتائج اللي عندنا ديال 2016-2017 فيما يخص المراقبة ديال الحقيينات ديال السدود، عندنا 81% من المحطات ذات جودة جيدة إلى ممتازة وكلها تخص حقينة السدود الخاصة بالماء الصالح للشرب، إذن المشكل ما مطروحش، وعندنا 10% من المحطات متوسطة الجودة وعندنا 9% ذات جودة ناقصة ترتكز أساسا في السدود التلية، ويرجع نقصان جودة مياهها أساسا إلى ارتفاع عنصر الفوسفور وعنصر الملوحة الناتج عن الطبيعة الجيولوجية للمنطقة.

إذن جميع الحقيينات اللي مرتبط بها الماء الشروب المستوى ديالها جيد إلى ممتاز.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

### المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

جوابكم مهم وصريح وواضح، ولكن الأكد أن سياسة جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، في بناء هذه المشاريع كانت وجهة جدا

58000 كلم، إذن واحد الجهد تديرو بلادنا وتديرو باستمرار، احنا عندنا سنويا ما بين 5.5 مليار و6 دالمليار ديال الدرهم تخصصوها غير للمجال ديال الطرق، لكن هذا التخصيص هو فيه البناء وفيه الصيانة، وبطبيعة الحال كيخص يوقع واحد الشوية ديال التوازن، فبالتالي الطريقة باش تبني الطرق الآن وقع فيها واحد التطور لأن ولات الشركات والمقاولات ديانا هما اللي تيديروها، مكاتب الدراسات ديانا هما اللي تيديروها، إذن نتختصرو الكلفة ديالها، وشرعنا مع جمعية المهنيين ديال الإسمنت أننا نشوفو طرق أخرى اللي يمكن تخفض الكلفة ديالها، وإلا أنت تتعرف مثلا الطريق اللي تكلمتي عليها أننا احنا مخصصين لها 1.7 مليار درهم باش نعاودو نقادوها.

وكاين بطبيعة الحال واحد العدد ديال المشاريع، لكن الطلب، الطلب كثير جدا، خاصة في الطرق غير المصنفة، لأنني ملي تكلمت لك على 36 مليار درهم إلى حيدتي 8 مليار ديال الدرهم ديال الطرق المصنفة اللي هي غادي تكون غالبا إقليمية أو جهوية، ما تبقى كله طرق قروية، ملي غادي نساليو هذا البرنامج إن شاء الله راه غادي تولى عندنا الطرق القروية أكثر من 33000 كلم ديال الطرق القروية، الذي يفترض أن الجماعات هي اللي خاصها تاخذ على عاتقها الصيانة ديالها، وهذا واحد الموضوع اللي خاص الفرق النيابية تناقشوا في العمق ديالو.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع في نفس القطاع، وموضوعه مواصلة بناء السدود في المغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

### المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نظرا لأهمية زيادة بناء السدود في أهم مدن المملكة، استطاعت البلاد تحقيق جزء كبير من مواردها السطحية وسقي مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، إلا أن توفير الأمن المائي للمغاربة أصبح يواجه عدة مشاكل بيئية، مما يحول دون تزويد مجموعة من المناطق القروية بالماء الصالح للشرب.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها من طرف وزارتك من أجل وضع مقاربة استباقية كفيلة بتحسين جودة مياه السدود بكافة تراب المملكة؟

لحماية الأمن المائي لبلدنا.

للأسف، السيد الوزير، كان هناك تراجع في مواصلة بناء هذه المشاريع، نحن واعون بأن المؤسسات المالية الدولية أصبحت اليوم لا تمويل مثل هاته المشاريع، لكن يجب عليكم البحث عن الحلول وعن آليات التمويل لمواصلة إنجاز مثل هذه المشاريع، على الخصوص السدود التلية التي تبقى أقل تكلفة.

السيد الوزير المحترم،

لا داعي للتذكير بالخصائص الكبير الذي تعرفه بعض جهات المملكة كتطوان وجهة درعة تافيلالت وجهة الشرق وجهة سوس ماسة من الماء الشروب، خصوصا في فترة الذروة، وبالتالي السيد الوزير نحذر من التراخي في مواصلة إنجاز هذه المشاريع، لأنه ستكون لذلك انعكاسات سلبية أمام التذبذب الذي تعرفه المؤشرات المناخية وضباب المليارات من الأمطار المكعبة من مياه الأمطار، علما أن السدود الحالية وضعيتها تفرض عليكم رصد ميزانية إضافية لإنقاذ سافلة السدود من التوحد، وهو ما له انعكاسات سلبية على البيئة، وبالتالي يحتاج منكم التدخل العاجل لتطهيرها وإصلاحها حتى تتمكن هذه البنيات من القيام بأدوارها في توفير مياه الشرب والسقي.

السيد الوزير،

أين وصلت صفقة إصلاح سد أسيف أعرمان بتمرزيات جماعة أليف بتنغير؟

أيضا متى سيرى النور سد تمقيت السيد الوزير؟ لقد زرتهم مؤخرا بجماعة أغبالونكردوس الراشيدية؟

كما لا يخفى عليكم السيد الوزير أن منطقة درعة تافيلالت محتاجة لهذه السدود نظرا للتساقيات الغير المنتظمة والرعدية.

السيد الوزير،

منطقة حصية مازالت تنتظر منكم إيفاد لجنة لفك بعض الإشكالات بين الساكنة لبناء سد تمزيمط معشيش بجماعة حصية نظرا لأهمية هذه السدود على المنطقة كلها.

تهضرو على البيئة، السيد الوزير، احنا في جهة درعة تافيلالت 90% ديال الساكنة تنشربو المياه العادمة، لأن عندنا (les fosses septiques) يعني في الأرض، ما عندناش (l'assainissement) السيد الوزير، راه يعني المشكل دالبيئة في جهة درعة تافيلالت.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

بالطبع، السيد المستشار، من باب ذكر الفضل لأهله، صحيح الحسن الثاني الله يرحمو كانت عندو نظرة استباقية، غير اللي بغيت نقول لك هو أن هاذ السياسة ديال السدود هي مستمرة مع الحسن الثاني الله يرحمو في عهد محمد السادس الله ينصرو. إذن الموضوع ديال الإستراتيجية المائية هو موضوع عندو واحد الحيوية وعندو واحد الأهمية.

نحن نشغل لم نغير في المجال ديال بناء السدود، بالعكس نحن مستمرين في بناء السدود، وكما قلت سابقا نحن لا نلجأ إلى تحلية مياه البحر إلا عند الاقتضاء، والآن بطبيعة الحال كاي واحد البرنامج اللي غادي يشمل على الأقل السنوات المقبلة واحد 900 سد تلي اللي بطبيعة الحال غادي يدار بالإمكانات ديالنا والتمويل ديال هاذ البرامج كله هو تمويل تخفض بطبيعة الحال لواحد الهندسة لأنه هو مكلف وخصوصا بطبيعة الحال قروض إلى غير ذلك.

في هذاك الشي اللي قلتي على السدود أنا تنوعدك لأنه أنا الآن بديت واحد البرنامج ديال زيارة واحد العدد ديال السدود اللي كانت فيها إشكالات منها هاد السد ديال تمقيت وإن شاء الله في الشهور المقبلة أغلب هذه السدود ستجد لها حلا إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى آخر سؤال متعلق بقطاع التجهيز والنقل، وموضوعه تسوية الأوضاع الإدارية والقانونية للمستخدمين العاملين بالمحطات الهيدرولوجية والسدود المائية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الإخوان الذي سبقوني تكلمو عن السدود، سؤالي هو حول مستخدمي السدود. مما لا شك فيه السيد الوزير أنكم على علم بالنضالات التي قاموا بها مستخدمو السدود مؤخرا خلال هذه السنة من وقفات احتجاجية إضرابات وصلت إلى حد الاعتصامات، وذلك من أجل صرف أجورهم المحتجزة لمدة 12 شهر ولتسوية وضعيتهم الإدارية والقانونية.

السيد الوزير، ألا ترون أنه حان الأوان لوضع حد لهذه المأساة؟

شكرا.

القاسية التي يعملون فيها هذه الفئة طيلة مواسم السنة، حيث أنه يعملون طيلة الأسبوع أيام السبت والأحد، أيام العطل، أيام الأعياد ولا يتقاضون تعويضات على هذا العمل، أضف إلى هذا أن الوزارة الوصية لازالت تصرعلى:

- أولاً، عدم التصريح بكافة المستخدمين لصناديق التقاعد وتحريمهم من معاشاتهم؛

- ثانياً، لازالت الوزارة تصرعلى عدم تطبيق الحد الأدنى للأجور لفئة عريضة من هؤلاء المستخدمين؛

- ثالثاً، لازالت الوزارة تصرعلى حرمانهم من التغطية الصحية والاجتماعية والتعويضات الخاصة عن أيام العطل الأسبوعية والمداومة الليلية.

أكثر من هذا أنه نرى نحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل أنه هناك تحايل على القانون، لأنه في بعض الأحيان تلزمون هؤلاء المستخدمين بجعل زوجاتهم أو أحد أفراد عائلاتهم أو أقاربهم كمستخدمين صوريين بعد 3 أشهر من العمل، خلال الشهر الرابع يدلون بأسماء أحد زوجاتهم أو أحد أفراد عائلاتهم ليتقاضون أجر الشهر الرابع.

رغم كل هذه الخروقات لازالت الوزارة تحتجز -أقول تحتجز- لأن هادو ما رفضوش، لأن عملو بغاوتسوى الوضعية ديالهم، تحتجز تقريبا لمدة هناك فئة اللي هي ما تخلصاتش هاذي 12 شهر، فئة أخرى مدة 6 شهور، رغم أن هاد الناس تيعملو في واحد المناطق اللي هي جد بعيدة وجد نائية معزولة محرومين حتى من الحد الأدنى من الخدمات العمومية.

هذا الاحتجاز نعتبره السيد الوزير هو عقاب جماعي للمستخدمين بل حتى لعائلاتهم، لا لشيء...

### السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت، معذرة.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

### السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد المستشار،

أنا في الحقيقة تنستغرب لأنه انتوما فريق تتعرفوا شنو هي مقتضيات الشساعة الاستثنائية، الشساعة الاستثنائية تنتظمها مقتضيات تنظيمية، ما غندخلش معك في التفاصيل ديال هاد الشيء اللي تيعدمو هاد الناس، أنا عارفو مزيان، وكاين أمور جات في الكلام ديالك غير صحيحة البتة، لأن الشساعة الاستثنائية ملي تدارت لهاد المراقبين تدارت في الظروف التي تناسهم في الأراضي ديالهم في المناطق ديالهم. هؤلاء الذين تحدثت عندهم، كاين 300 واحد، 200 قبلو يدخلو في هاد النظام اللي تحفظ لهم الحقوق ديالهم، 100 ما بغاوش، واحتجزوا

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

### السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار، اعطيتوني فرصة بطبيعة الحال باش نوضح بطبيعة الحال نحن نتحدث عن أعوان ديال الشساعة الاستثنائية باش تكون الأمور واضحة، وهذه الشساعة الاستثنائية تستعملها واحد العدد ديال الوزارات منها وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وبطبيعة الحال المقتضيات ديال القانون 36.15 خلى واحد العدد ديال الأعوان يوليوتحت وصاية وكالات الأحواض المائية اللي هي مؤسسات عمومية، اللي ما كانش ممكن تخلصهم في إطار الشساعة الاستثنائية فاتخذ القرار بعد الاستشارة ديال واحد العدد ديال القطاعات المعنية باش يكون هاذ النظام ديال المناولة عبر شركات.

بطبيعة الحال كانت حوارات مع هؤلاء الأعوان، فيهم تقريبا الثلثي اللي قبلوا هاذ الموضوع، فيهم الثلث ما بغاش هاذ الموضوع هذا، أنا بغيت غير نصصح السيد المستشار أجورهم ليست محتجزة، يرفضون تسلم أجورهم لأن باغيين الإدماج في الوظيفة العمومية وأنا قلت وأكرر أن الإدماج في الوظيفة العمومية عندو مقتضيات قانونية.

الإتحاد المغربي للشغل اللي هو الفريق ديالكم يعرفها جيدا، إذا لا مجال لأن يكون ذلك، لكنني التزمت أن في إطار هاذ المناولة كل الأمور المتعلقة بالحقوق ديالهم سيأخذونها كاملة وستراقبها الوزارة، لكن إذا هما كانوا تيرفضو الحوار على هاذ الأساس لا يمكن أن نتحدث على أن الوزارة بطبيعة الحال تحتجز أجورهم.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

### المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الوزير على تفاعلهم مع هذا السؤال، ولكن نرى أن ما تقوم به الوزارة هو مخالف تماما للقانون، حيث أن فئة عريضة من هؤلاء المستخدمين سبق لهم أن عملوا لمدة تزيد عن أكثر من 10 سنوات في هذه المؤسسة تحت وصاية وزارتكم.

أنتم تعرفون جيدا السيد الوزير جسامة المهام وظروف العمل

لطنجة، واللي إن شاء الله غيجي باش يعزز كما قلت العرض الصحي بالجهة وعلى المستوى الوطني، حيث سيخفف الضغط على 3 مراكز استشفائية جامعية، بتقديمه لخدمات من المستوى الثالث، بما فيها كذلك التكوين في المجالات الصحية والطبية بالخصوص، وكذلك البحث العلمي.

هذا مشروع ديال طاقة استيعابية ديال 770 سرير، بغلاف مالي يناهز 2.3 مليار ديال الدرهم، الانطلاقة كانت في آخر 2015، اليوم تنتوقعو باش إن شاء الله في نهاية 2019 تتم النهاية ديالو، وهذا مشروع اللي زرتو جوج مرات، والمرة الثالثة بعد تعيين مدير جديد، أول مدير لهذا المركز الاستشفائي، احنا ما انتظرناش حتى يكون المستشفى، بمجرد الصدور ديال المرسوم قمنا باللازم باش يمكن يقوم هاذ المدير كذلك مع فريق عمل بتتبع هذا المشروع، اللي كيف ما تعرفو صاحب المشروع بالنيابة هو المديرية ديال البنيات العمومية اللي كتقوم بواحد العمل مهم، وسرعت الوتيرة، ويمكن نقول ليكم بأن اليوم احنا في 65% من نسبة تقدم الأشغال.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

#### المستشارة السيدة كريمة أفيال:

شكرا السيد الوزير على تفاعلكم، كما نشكر من خلالكم الحكومة على العناية التي توليها لتطوير البنيات الاستشفائية على مستوى جهة طنجة- تطوان- الحسيمة.

السيد الوزير،

استبشركم سكان وطلبة الجهة خيرا لما أشرف جلاله الملك على إعطاء انطلاق هذا المركز الاستشفائي بطنجة أواخر 2015، وبحال اللي جاء فالجواب ديالكم هاذ المركز يعد مشروعاً مرجعياً من الجيل الثالث، ليس فقط على المستوى الجهوي بل الوطني أيضاً، لما سيتوفر عليه من تجهيزات ومعدات طبية، لكن مع الأسف هذا المشروع تأخر والمواطنون والطلبة بالخصوص يتساءلون عن أسباب هذا التأخير، خاصة وأن وزير الصحة السابق كان قد أعلن أنه سيكون جاهزاً في نهاية 2017 وأنه سيخفف الضغط على مستشفيات المدينة، وأنتم اليوم تعلنون أنه سيكون جاهزاً أواخر 2019.

نتمنى أن يتم الوفاء بهذه الوعود لأن هاذي تقريبا 3 سنوات كما ذكرتم تقدم الأشغال ب 65%، باقاة أقل من سنة باقي فيها الأشغال الكبرى وعاد التجهيزات، ما عرفتش أنا واش هاذ السنة هاذي غادي تكون كافية.

المعطيات اللي خاصهم يسلموها لرب العمل، ورفضو- تنقول رفضو- أنهم يتخلصو في الأجور ديالهم، وأنا قلت بأنه ما كاينش حل آخر.

الفريق المحترم تيعرف وانتوما عارفين بأن ما يمكن ليش ندمجهم في الوظيفة العمومية، الحل اللي كاين باش نحافظو لهم على الحقوق ديالهم هو يتخلصو في إطار هذا النظام اللي بالمناسبة أنا لم أتخذ فيه القرار، لأن هذا النظام كان، فبالتالي المطلوب منهم أنه نجلسو مع الوكالة ديال الأحواض المائية اللي هما مرتبطين بها باعتبارها مؤسسات عمومية، وإذا عندهم إشكالات الوزارة تحلها، أما أن يرفضوا الحوار فهذا غير معقول.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة. ونتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع الصحة، وموضوعه إحداث المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضلي السيدة المستشارة.

#### المستشارة السيدة كريمة أفيال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

يكتسي مشروع المركز الاستشفائي الجامعي لمدينة طنجة أهمية كبرى من حيث الاستثمارات والتجهيزات وتعزيز البنيات الاستشفائية على الصعيد المحلي والجهوي، كما أنه سيلعب دوراً هاماً في تطوير الموارد البشرية ومساعدتها في مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي.

لذا، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن المراحل التي قطعها هذا المشروع وأسباب التأخر الحاصل في إنجازه.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

أشكركم على طرح هذا السؤال المتعلق بالمركز الاستشفائي الجامعي

السيد الوزير،

الطلبة يحتاجون لمركز استشفائي للقيام بتدريسيهم، الآن للقيام بالحصص التطبيقية يتم توزيعهم على مختلف مستشفيات المدينة، ما بين مستشفى محمد الخامس، القرطبي إلى غير ذلك وأنتم تتعرفون على التدريبات فهذه المستشفيات لا ترقى للتدريبات التي يقوم بها زملائهم في المدن الأخرى.

لذا، السيد الوزير، لا بد أن تتحملوا مسؤولياتكم في هذا التأخير وأن تأخذوا بعين الاعتبار مستقبل هؤلاء الطلبة والإسراع بإنجاز المستشفى الجامعي في أقرب وقت، وكذلك فتح كلية الطب لأن البناية قائمة، لكن ما هو علمي وبيداغوجي غير موجود، والطلبة لحد الآن باقي كيدرسو في المدرسة ديال المهندسين وفي الكلية ديال العلوم والتقنيات. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

**السيد وزير الصحة:**

نعم السيدة المستشارة، هناك جانب يتعلق بقطاع التعليم العالي، وهناك جانب يتعلق بالصحة وهذا المشروع مباشرة بعد التعيين ديالي من طرف جلالة الملك زرت طنجة ودرتها في نفس المسألة عملتها في أكادير لأن عرفت بأن هناك طلبة في الطب اللي تيقروا في الكليات بجوج، حتى الكلية تنمى أنه تكون حالات انطلقت، فالحين على أساس واحد الاتفاقية اللي توقعت بين الجامعة وبين المديرية الجهوية للصحة، لا في طنجة ولا في أكادير باش يتم الاستمرار ديال هاذ التدريبات اللي تكلمتو عليها.

مستشفى محمد الخامس، مستشفى محمد السادس ومستشفى القرطبي، كلهم معبيين، ثم هناك كذلك تعيينات والتحاقات وانتقالات لمجموعة ديال الأساتذة في هاذ المركز الاستشفائي في الكلية في المركز الاستشفائي اللي بداوا تيشغلو مع زملائهم الأطباء على مستوى كل هاذ المستشفيات.

احنا درنا كل ما في وسعنا باش نوفرو الظروف نعطيك بعض التطمينات، الترتيبات والأشغال الهندسية يعني فات 40%، حصص الشبكات والمساحات الخضراء 20% وفيما يتعلق بالتجهيزات وأواخر شهر فبراير سيتم الإعلان عن طلبات العروض في فبراير 2019 حيث كل ما يتعلق بإعداد دفاتر التحملات يعني تم إنجازها وهذا الشيء مهم يكون كذلك مع هاذو اللي تيشغلو غدا ماشي احنا اللي نديره، يديره المدير الحالي مع الأساتذة.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني، موضوعه حريق المستشفى الجهوي بالداخلة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد امبارك حمية:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين المحترمين،

في الثامن من شتنبر الماضي السيد الوزير، شب حريق بمستشفى الحسن الثاني بمدينة الداخلة والمستشفى الوحيد بالمدينة حاضرة الجهة، لذا نسألكم السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي ستأخذونها لعدم تكرار هذا النوع من.. الاحترازية لعدم تكرار هذا الحريق؟

السؤال الثاني، هل هناك ضمن برنامج وزارة الصحة بناء مستشفى بهذه الجهة يمكن من تقرب الخدمات، خصوصا إذا علمنا أن مدينة الداخلة بطبيعة الحالة هي الجهة تبعد عن أقرب مستشفى جامعي بأكادير ومراكش بما يزيد عن 1200 كيلومتر؟ وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد وزير الصحة:**

شكرا السيد المستشار.

أولا هاذ الحادث مؤسف ديال الحريق وقع يوم السبت 8 شتنبر 2018 على الساعة السابعة، وكان تدخل سريع للفرق الطبية والصحية باش يمكن ينقلو بسرعة إلى جناح الجراحة، يعني السيدات اللي كانوا على مستوى المستشفى.

كان هناك كذلك تدخل عناصر الوقاية المدنية بشكل فوري وتمت السيطرة على الحريق في ظرف نصف ساعة، سبب الحريق كما قلتم هو تماس كهربائي على مستوى أحد الأجهزة ديال التدفئة بالغرفة، الخسائر الحمد لله ما كانت خسائر بشرية لأن كان تدخل سريع ثم كانت مسجلة خسائر على مستوى بعض الأجهزة الطبية والأفرشة، على الفور قامت إدارة ديال المستشفى بالتهيئة وإصلاح الغرفة المذكورة والممر المؤدي إلى الغرف الأخرى مع تعزيز وتأمين نظام الحماية على مستوى المنشآت الكهربائية.

الآن تقريبا في هاذك اليوم نيت كانت ولادات تقريبا شي 3 دالولادات

الحسن الثاني المتواجد اليوم.  
السيد الوزير،

خصنا مستشفى راه المدينة تضاعفت في السنوات الأخيرة راه تضاعفت 3 المرات، أو 4 مرات، ومستشفى الحسن الثاني الحالي والبنية الحالية راه البنية بطبيعة الحال هي بنية قديمة ماشي هي بنية جديدة، فيها أجهزة وفيها أطر بطبيعة الحال وفيها بزاف ديال المسائل، ولكن التوسع العمراني للمدينة ما تلاش قاد يغطي هاذ المستشفى.

وعليه، السيد الوزير، الأول من الضروري منكم تعملو بطبيعة الحال البرنامج ديال وزارتكم في السنوات القادمة، إن شاء الله، أنكم تبنو لنا مستشفى، ما يمكن مستشفى جامعي ولكن على الأقل مستشفى اللي منو يلبي الحاجيات ديال هاذ الساكنة، لأن التنقل بطبيعة الحال من مدينة الداخلة لأكادير يكلف مصاريف هائلة، يكلفها للدولة ويكلفها لوزارة الصحة ويكلفها للسكان ويكلف الناس، راه كاين ضحايا الناس اللي تموت تما لأن ما تتلقاش الإسعافات، وماشي أي حادث يمكن يتنقل.

شكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

#### السيد وزير الصحة:

السيد المستشار،

إن شاء الله انطلاقا في بداية هاذ السنة غادي نوضعو الحجر الأساس ديال مستشفى جامعي في العيون، هاذ غادي يقرب الخدمات من المستوى الثالث للسكان ديال مجموعة ديال الأقاليم الجنوبية وغادي نوفرو كذلك خدمة طبية استعجالية عبر الطائرة بالنسبة للداخلة.

مستشفى آخر في الداخلة هاذ مسألة مبدئيا ما عندي حتى شي مشكل، مسألة تتعلق بالبرمجة الميزانية بالتوقعات بالأولويات، اللي يمكن نديرو اليوم هو أنه على مستوى جناح الولادة وطب الأطفال، لأن هذا هو الجناح اللي تيكون فيه الأكثر ديال التدخلات الطبية، كاين هناك مشروع تنقمو بإنجازه حاليا، يرمي إلى تأهيل قسم الولادة وإحداث جناح خاص طب الأطفال مع وحدة خاصة بالأطفال الحديثي الولادة (néonatal) الآن الأشغال غادة ب 50%. مؤخرا راه زدونا المستشفى الجهوي كباقي المستشفيات الجهوية ب 2 ديال السيارات من نوع (أ) كذلك مع حاضنات خاصة..

وخدينا المعطيات ديال عدد الولادات من 8 شتنبر إلى 31 دجنبر هي نفسها كالسنة الماضية، وهذا يؤكد على أنه لم يكن هناك تعطيل.

بطبيعة الحال كما تتعرفو المعايير ديال البنيات العمومية هي تخضع إلى المعايير ديال السلامة في مجال ديال الوقاية من الحرائق بترخيص من مصالح ديال الوقاية المدنية، هناك كذلك وضع بروتوكولات خاصة للوقاية من الحرائق، تجهيز المستشفيات باللوازم الضرورية للحرائق (les extincteurs).. إلخ وهذا الشئ كاين في المستشفيات ديانا وجميع المستشفيات إذن تشوير إلى آخره.

حول سؤالكم فيما يتعلق بمستشفى جديد، هذا مستشفى جهوي زرتة 2 ديال المرات، المستشفى جهوي بمعايير جيدة، فيه الآن مجموعة ديال الإصلاحات وكاين كذلك لتعزيز العرض الصحي على مستوى الداخلة هناك اليوم مصحة خاصة، وهذا مشروع اللي تيشرف عليه مجلس الجهة في إطار شراكة، وغيغزز كذلك العرض الصحي على مستوى الداخلة.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات القيمة.

بطبيعة الحال انتوما لا يخفى عليكم أن مدينة الداخلة هي تقع في جنوب المملكة المغربية، وتبعد كما ذكرت سالفا ب 1200 كلم على أقرب مستشفى جامعي، بطبيعة الحال نقل الحالات الاستعجالية من مدينة الداخلة إلى مدينة أكادير مراكش غادي يتطلب جهد كبير وخطورة كبيرة على المرضى وعلى المصابين.

وعليه السيد الوزير مستشفى الحسن الثاني اللي تم بناؤه في أواخر الثمانينات، بطبيعة الحال كمستشفى إقليمي، تم تحويله إلى مستشفى جهوي، البنية ما تغيرت، بطبيعة الحال تم مده بتجهيزات مهمة وعصرية، سكاينرو (L'IRM) وما إلى ذلك وبالأطر الطبية الكافية، هنالك مجهود كبير تبذله هذه الأطر مشكورة، ولكن البنية بقيت هي نفس البنية، البنية في الثمانينات ماشي هي البنية، السيد الوزير، اليوم.

احنا طموحنا كبير، السيد الوزير، فيكم وفي الحكومة على أنكم تبنو مستشفى يكون في المعايير الدولية والوطنية، المستشفى اللي أشرتو لو على أنه في البرنامج على أنه توقع قدام سيدنا بطبيعة الحال هذا يبشر بالخير، ولكن راه مازال في الورق، احنا في حاجة ماسة اليوم السيد الوزير للمستشفى، ما بغيناش احنا مستشفى كاع دولي بمعايير دولية أعطيو غير مستشفى اللي يمكن يخفف الضغط على مستشفى

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

وننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه تردي وضعية الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية بإقليم تطوان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

السيد الوزير،

تعاني المستشفيات العمومية بإقليم تطوان من غياب جودة الخدمات الصحية والموارد البشرية وطول المواعيد الطبية، بالإضافة إلى مشكل الاكتظاظ وانعدام الأمن والخصاص الكبير في بعض الأدوية لاسيما بالأقسام الحساسة.

السيد الوزير،

ما هي أهم الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها من أجل سد الخصاص لاسيما بالأقسام الحساسة وتحسين الخدمات الصحية بإقليم تطوان؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

الشبكة الاستشفائية على مستوى إقليم تطوان هي شبكة تتمثل في المستشفى أو المركز الاستشفائي الإقليمي لتطوان، هناك كذلك للأسف أنه يحكم الضعف ديال البنى الصحية على مستوى بعض الأقاليم المجاورة كوزان وشفشاون وحتى المضيق الفنيديق، فكان هناك ضغط على تطوان، حلينا هذا المشكل جزئيا لما عملنا تدخل على مستوى المستشفى ديال المضيق الفنيديق، لا ديال المضيق ولا ديال الفنيديق مؤخرا بمجموعة ديال الإصلاحات.

الإقليم هو كيتوفر على 146 طبيب وهي نسبة مهمة بالمقارنة مع النسبة الوطنية و480 ممرض، هناك في 2017 أكثر من 58000 مواطن اللي مروا من قسم المستعجلات، 42000 مواطن من الاستشارة الطبية الخارجية، كما بلغت عدد الولادات حوالي 7600 ولادة والعمليات

الجراحية حوالي 4600، هاذ كيبين الضغط اللي كاين على المستشفيات ديال تطوان والمضيق الفنيديق.

هناك اليوم باش يمكن نحسنو من جودة الخدمات على مستوى إقليم تطوان بهذا المستشفى ديال سانية الرمل هناك إعادة الهيكلة عبر بناء مصلحة الاستقبال هادي دارت من جديد، كذلك مركز تشخيص الاستشارة الطبية الخارجية حتى هو كذلك تم الإنجاز ديالوكاين في السنة الجارية إعادة الهيكلة ديال المصلحة ديال المستعجلات.

مؤخرا تم إعطاء الانطلاقة اللي (les terrassements) بالنسبة للمستشفى ديال التخصصات ديال تطوان واللي هو معلمة صحية اللي أكيد أنها غادي تحل واحد المجموعة ديال المشاكل اللي كتعاني منها المنطقة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم رغم أنني سألتكم على إقليم تطوان وليس المضيق الفنيديق لأن مستشفى سانية الرمل الداخل إليه مفقود والخارج منه مولود، يكاد هذا القول ينطبق تمام الانطباق على المستشفى الإقليمي لتطوان، الذي يعاني من نقص حاد سواء على مستوى الأطر الصحية من ممرضين وأطباء، أو على مستوى الأدوية.

الوضع جد متدهور السيد الوزير داخل هذا المستشفى، المشاكل الجمة التي يعاني منها مستشفى سانية الرمل يتصدرها النقص الحاصل على مستوى الأطر التمريضية، يحتاج هذا المستشفى إلى أكثر من 80 ممرضا على الأقل لسد هذا الخصاص، الذي يدني مستوى الرعاية الصحية المقدمة للمرضى داخل هذا المستشفى، وهذا النقص يمس بالخصوص المرافق الحساسة مثل جناح المستعجلات والمركب الجراحي وقسم الإنعاش وبعض المصالح الحيوية مثل مصلحة الأطفال ومصلحة طب النساء والتوليد.

وفي ظل النقص الكبير في الأطر التمريضية المؤهلة وذات الخبرة يشتهي مرضى سانية الرمل كذلك من الخدمات التي يقدمها بعض الممرضين المتدربين الذين تستعين بهم إدارة المستشفى مضطرة والذين يتابعون دراستهم في الغالب من مدارس خاصة لمهن التمريض.

كذلك يعاني هذا المستشفى من خصاص كبير على مستوى الأدوية التي تصرف للمرضى مجانا، نظرا لعدم توصله بحصته منها، بل أن المشكل الذي وصفناه بالعويس والكبير هو نقص كذلك في الأدوات الطبية، وظل يتفاقم مع مرور السنوات، وهو ما أدى في مرات عديدة إلى توقيف العمليات العلاجية والجراحية المبرمجة، بالرغم من أن



المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضلو السيد المستشار.

### المستشار السيد عادل البراكات:

السيد الرئيس،

السيد وزيرين المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

إن إحدى تجليات الفشل الذي يعرفه القطاع الصحي ببلادنا هو ضعف الاستثمار الجيد في العنصر البشري الطبي، وسوء توزيعه وانتشاره على امتداد الخريطة الصحية ببلادنا.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي التدابير التي ستقومون بها لتحقيق العدالة في مجال توزيع الأطر الطبية والتمريضية على جهات المملكة؟

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

### السيد وزير الصحة:

السيد المستشار المحترم،

النظام الصحي الوطني المغربي ليس بفاشل، فيه أوجه ديال القصور، نعم، فيه سوء التدبير ممكن في بعض الأحيان، فيه بعض التفاوتات، ولكن هذا نظام اللي كييجل المعدل ديال الحياة في بلادنا يوصل ل 76 سنة، قارنو بمجموعة ديال الدول عبر العالم باش يمكن لو يقول لك أشنو هي النظام ديالنا الصحي، إضافة إلى كل ما يوجد في هاذ النظام من تجهيزات ومن استثمارات ومن مجهود مهم يحتاج إلى إصلاحات، نحن طبقا للتوجهات الملكية السامية بصدد الإنكباب حولها للخروج بحلول لمنظومة صحية بحكامه جديدة.

الآن في ما يتعلق بتوزيع الموارد البشرية، الحكومة هذه سنتين واعية بهاذ المسألة، هذه سنتين وهي كتعطي لقطاع الصحة 4000 منصب، غادي تقول لي الناس خارجين، الناس كيخرجو أكثر من 2000 اللي كيخرجو للتقاعد، في الوقت في سنة 2017 كنا في 1500، هذا واحد الرقم قياسي عمرنا ما وصلناه، هذه مسألة أساسية.

التوزيع كنعطيوه للجهات اللي فيها الخصاص أولا، أكثر من الجهات الأخرى، ثم كذلك بحكم هاذ العدد اللي عندنا اليوم يمكن لنا نحلو مجموعة ديال المراكز الصحية اللي هي مغلقة، حتى هي أساسية.

مستشفى سانية الرمل الذي يقع وسط بناية متوسطة وقديمة ترجع إلى عهد الحماية الإسبانية، فإن هذا المستشفى يتوافد عليه من أقاليم مجاورة والجماعات القروية لهذا الإقليم، فهو يشكل ضغطا إضافيا على طاقمه الطبي والتمريضي.

هذا الوضع المتردي الذي أصبح عليه مستشفى سانية الرمل لا بد أن يفرض عليكم السيد الوزير التفكير في بناء مستشفى جديد يستجيب لانتظارات وتطلعات الساكنة، ويستجيب فعليا لحجم المنطقة وحاجياتها في مختلف التخصصات، وخصوصا أن مرضى إقليم تطوان الذين يحتاجون لعمليات جراحية، عليهم أن ينتظروا من ثلاثة إلى خمسة أشهر لعدم قدرة الطاقم الطبي المتوفر بالمستشفى وقاعات العمليات الأربع.

شكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

### السيد وزير الصحة:

السيد المستشار،

سؤالكم الكتابي كتكلمو على الوضعية بإقليمي تطوان والمضيق الفنيدق، وكاين تكامل، وهذا سؤالكم مكتوب هو هذا، أنا كنبني على المكتوب، والجواب مزيان نتكلم على المضيق الفنيدق، لأنه التدخل اللي عملنا في الصيف الماضي بتغيير الإدارة على مستوى المركز الاستشفائي بالمضيق الفنيدق، بتدخلات على المستوى الإصلاحات اللي وقعت في هاذ المستشفى بعدد ديال الأطباء اللي تم إلحاقهم هناك واللي خفف نوعا ما الاكتظاظ نوعا ما على تطوان، هاذ العمل خاصنا نقومو به كذلك في أقاليم أخرى، ثم خاصنا نتكلمو بتطوان على مستوى الإدارة ديالو، بعض المرات مسألة ديال الريادة والقيادة أساسية.

ولذلك، نحن نعطي واحد الأولوية مهمة لمسألة السيادة على مستوى المديرية الإقليمية، وغنشرو واحد المجموعة ديال المديرية الإقليمية اللي غيتحل فيها المباريات وكذلك مستشفيات جهوية اللي يتحل فيها مباريات، نحتاج إلى ناس اللي قادرين أنهم يواكبو سياسة الوزارة، لأنه الإمكانيات، هناك إمكانيات، الأدوية، المستلزمات الطبية كاينة، وأنا أتحدث ..

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

وننتقل إلى السؤال الأخير في قطاع الصحة، موضوعه توزيع الأطر الطبية والتمريضية على مختلف مناطق المملكة، الكلمة لأحد السادة

السيد الوزير،

غادي نعاود نأكد ليك بأنه التوزيع غير العادل على هاذ المناطق هادي، هنا تنشوف بأن وزارة الصحة تتمركز غير في المدن الكبرى ونسيو العالم القروي ونسيو العالم الجبلي السيد الوزير.

عندنا خدمات صحية دون المستوى، الناس تيجيو السيد الوزير، علاش ما تقدموش هاذ الخدمات الصحية؟ تيجيو وما كاينش الأطر الطبية وما كاينش الأطر اللي غتخدم، ونحمدو الله ونشكروه السيد الوزير منين صاحب الجلالة يعطي الأوامر ديالو كل سنة لإنشاء مستشفيات عسكرية متنقلة في العالم القروي وفي العالم الجبلي، وتقدمو كذلك الشكر الجزيل للأطر الطبية العسكرية التي تقدم خدمات جليلة وخدمات طبية واستشفائية في المستوى.

وكذلك السيد الوزير راه مشكل من وزارة الصحة مشكل من عندكم خاصكم تفتحو حوار مع الأطباء، وأنا فراسي بأنكم فتحو حوار ولكن خاص هاذ الأطباء تقدمو لهم تحفيزات السيد الوزير وتقدمو لهم الموارد المالية المهمة.

شكرا .

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

#### السيد وزير الصحة:

بطبيعة الحال السيد المستشار من الموقع اللي تتواجد فيه سهل أنه يكون النقذ.

أنا نعاود نأكد بأنه هناك صعوبات في مجموعة من المنظومات الصحية عبر العالم، وبلادنا ما عندهاش منظومة صحية فاشلة، عندها منظومة صحية اللي فيها مجموعة ديال المشاكل، واحنا نتعالجوها، ربما خاصك تسارا المغرب كله، وما تبقاش فجأة واحدة لأن إلى خذينا جهة بني ملال- خنيفرة، فعلا هناك مجموعة ديال المشاكل، غدا أنا غادي لخنيفرة باش يمكن نحلوا واحد المصلحة ديال الأمراض العقلية في مستشفى جديد هادي عامين باش يلاه تفتح وماكانش من قبل، فيه أطباء جدد، فيه تجهيزات في المستوى، وغنمشيو للقباب نوقفو على مستشفى آخر اللي تيتوجد واحد العدد ديال المناطق اللي اليوم فيها مستشفيات ديال القرب ما كانتش البارح، النتائج غتبتدا تبان، النتائج اللي تدارو فهاذ السنوات الأخيرة غتبتدا تبان في السنوات المقبلة.

فعلا المسألة ديال الموارد البشرية مهمة نهتم بها، ولكن راه المشكل ديال العدد عندنا مطروح، وخا نزيدو (salaire) وخا الحوار يكون واحنا دايرين الحوار، راه العدد مطروح، ولذلك اليوم كاين مقاربات بما فيها الانفتاح على الإمكانيات اللي تتوفرها..

ثم هاذ المسألة ديال التوظيف في الموارد البشرية تكلمتو على الاستثمار فيها، هاذ المشروع اللي كنيشتغلو عليه اليوم العنصر البشري هو المحور الأساسي فيه، احنا عارفين بأنه هناك خصوصية للوظيفة العمومية الصحية، وهذا مسألة اللي غادي ناقشوها بكل شجاعة اليوم داخل الحكومة باش يمكن نوجدو مخرجات لها، في إطار صحي اللي قادر أنه يرفع التحديات ديال منظومته الصحية.

ثم كذلك أريد أن أقول أن هناك متدخلين آخرين، الجماعات الترابية، الخواص اللي يمكن يساعدو كذلك في تعبئة الموارد البشرية. شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عادل البركات:

نشكرك السيد الوزير على الجواب ديالكم.

نقدر نأكد لك السيد الوزير بأن القطاع الصحي في بلادنا قطاع فاشل، وهاذ الشي راه تنشوفوه كاملين بعينينا، راه ماشي هاذ الشي تنخبيوه وهاذ الشي مخبي، خاصك تشوف القطاع الصحي السيد الوزير وراه درتي جولات في العالم القروي وشفتي القطاع الصحي في بلادنا كيف داير، القطاع الصحي في بلادنا قطاع فاشل السيد الوزير.

احنا في 2018 في بلادنا وباقي النساء الحوامل تيموتو في الطريق، 2018 في بلادنا الناس تيجيو تيضربو 100 كيلومتر باش يديرو (consultation) السيد الوزير، نقولو احنا في 2018 الترامواي والقطار السريع وعندنا مسالك طرقية في المستوى (les autoroutes) وكلشي، ولكن تيبقى القطاع الصحي السيد الوزير قطاع صحي أنكم خاصكم تعاودو النظر في القطاع الصحي وخاصة في العالم القروي والجبلي.

ونرجعو السيد الوزير للتوزيع العادل ديال الأطر الصحية والأطر الطبية في بلادنا راه توزيع غير عادل السيد الوزير. لا يعقل السيد الوزير أننا، نعطيك آخر الإحصائيات ديال (HCP) أن فالقطاع الجبلي مثلا جهة بني ملال-خنيفرة، التشريح الطبي وجراحة القلب والشرايين لا يوجد أي طبيب في الجهة، إذن شي واحد عندنا مرض في الجهة بالقلب ولا شي حاجة عندو عملية خاصنا نديوه للدار البيضاء ولا نديوه السيد الوزير لمراكش ولا نديوه لشي مدينة كبيرة اللي فيها مستشفى ولا فيها (clinique) أنه خاصو يخلص ويؤدي الواجبات.

السيد الوزير،

أنتم على رأس وزارة الصحة خاصكم تحملو المسؤولية السيد الوزير وتخدمو بتفاني فهاذ القطاع هذا.

وتشكل مناصب الشغل المؤدى عنها 85% وهذا تطور كبير، لأنه كانت وحا كتحدث مناصب ديال الشغل كتكون بعض المناصب ديال الشغل اللي تسمى غير المؤدى عنها وهذا شيء ملموس، ثم تراجعت نسبة البطالة عند بعض الفئات عند النساء وعند الشباب اللي هما من 15 سنة إلى 24 سنة.

أيضا المعطى الثاني اللي مهم، وهو أنه خلال السنوات الثلاث 19/18/17 تم إحداث 138491 منصب شغل في القطاع العام، منها بطبيعة الحال 70 ألف بالتعاقد دون احتساب المؤسسات العمومية.

بالنسبة للبرامج النشيطة، ما يسى بالبرامج النشيطة، التشغيل المأجور وصل بين سنتي 2017 و2018 إلى 200000 إحداث، على البرنامج ديال إدماج تم إحداث فيه 183643 وبرنامج تحفيز 8574 منصب شغل، مما يدل على أن هناك الآن بدأت السياسات العامة القطاعية والسياسة العامة بدات توتي ثمارها تدريجيا.

بطبيعة الحال فيما يتعلق بالإستراتيجية عندنا إستراتيجية، عندنا واحد البرنامج حكومي كيركز على بزاف ديال المحاور: التوجه الأول اللي هو دعم خلق مناصب الشغل وأيضا الملاءمة ما بين التربية والتعليم وتحسين اشتغال سوق الشغل، بالإضافة للجانب التربوي وسياسة البرامج الترابية، هذه هي أهم التوجهات اللي الآن احنا خدامين فيها وكنعملو على تنزيلها.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على توضيحاتكم وتفاعلا مع جوابكم نود في الفريق الحركي إبراز مجموعة من الملاحظات والاقتراحات ندرجها كالتالي:

أولا، نسجل كون هذه المناصب المالية المخصصة لامتناس بطالة حاملي الشواهد غير كافية، في الوقت الذي يعرف فيه عدد الخريجين كل سنة ارتفاعا مهولا، كما نلاحظ استقرار عدد المناصب المالية من سنة إلى أخرى وعدم تعويض الموظفين المحالين على التقاعد؛

ثانيا، كما نسجل أيضا مفارقة كبيرة في المؤشرات المتعلقة بنسبة البطالة، فالحكومة السابقة التزمت بتقليصها إلى 8%، وجاءت الحكومة الحالية في برنامجها الحكومي لتضع سقف البطالة في 8.5%، مما يجعل هذه الأرقام تفقد مصداقيتها، خاصة إذا استندنا إلى مؤشرات المندوبية السامية للتخطيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مع العلم أن نسبة البطالة تتفاوت بين الجهات وبين الحواضر والمدن وبين الجنسين؛

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، ونشكرك على مساهمتك معنا في هاته الجلسة.

وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي، أعلن عن رفع الجلسة لمدة 10 دقائق لأداء صلاة العصر.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

باسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

ونستأنفها انطلاقا من السؤال الأول الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه ارتفاع نسبة البطالة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال. تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

رغم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي انخرط فيها المغرب خلال العقدين الأخيرين، لم يتمكن من الحد من ارتفاع نسبة البطالة التي تتزايد سنة بعد أخرى.

وعلى هذا الأساس نسائلكم السيد الوزير: ما هي إستراتيجية الحكومة لمعالجة إشكالية البطالة؟

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم والفريق المحترم على طرح السؤال.

أولا، غير بالنسبة للمعطيات تؤكد بأن البطالة في تراجع وليس في تصاعد كما أشرت، ولهذا فالمعطيات اللي عندنا كتقول بأنه تراجع معدل البطالة من 10.6% إلى 10% خلال الفصل الثالث من سنة 2018، مقارنة مع الفترة ديال سنة 2017 وديال الأرقام ديال المندوبية السامية للتخطيط.

الحجم الإجمالي للتشغيل زيادة فيه ديال 122 منصب شغل،

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

ما يخفash عليكم أن هناك العمال اللي تخدمو في شركات المناولة يتم التحايل على مصالحهم وعلى أجورهم بالخصوص، بحيث تيقعو على الحد الأدنى للأجور وهما ما تيقبطوهش، وإلى جينا نتحاسبو معاهم أمام المصالح ديال وزارة الشغل المختصة تيجاوبونا أنهم تخدمو ساعات وتيقفوساعات وتيتم التحايل، فهلا اتفقنا بصرامة أن يكون الحد الأدنى للأجور كشرط أساسي في الصفقات العمومية؟

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد وزير الشغل والإدماج المهني:**

غادي نجاوبك من الآخر، لأنه جيتي من الآخر ميزان. احنا بصد الآن العمل مع رئاسة الحكومة باش السيد رئيس الحكومة، كاي جوج ديال الحلول: نغيرو المرسوم ديال الصفقات العمومية. بحيث تيضمن ضمانات ديال المسؤولية الاجتماعية ديال هاذ النوع من المقاولات، والقضية الثانية باش يدير واحد الدورية للقطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية باش في دفتر التحملات ديال التفويت ديال الصفقات في الحراسة أو في غيرها تحترم فيه الشروط الأساسية والحقوق الأساسية للعمال.

بالإضافة للعمل الآخر اللي تديره يوميا اللي هو تديره المفتشية ديال الشغل، المفتشية ديال الضمان الاجتماعي اللي تنمشيو لهاذ القضايا وتنوجهو تنبهات وتنصيفطو حتى تقارير للنياية العامة باش تدير الدور ديالها.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيح، وهذا خبر سار تزفوه لشغيلة هاذ شركات المناولة، حيث دبا الآن نتأسفو ونتألمو ملي تنلقاو هاذيك المنظفات تخدموب 500 درهم، هاذوك الناس اللي مقابلين الحراسة

ثالثا، رغم الاستراتيجيات القطاعية الكبرى التي أطلقتمها بلادنا لازال معدل البطالة يعرف ارتفاعا مقلقا، حيث لا تنعكس المؤشرات المتفائلة التي يتم الإعلان عنها بخصوص نمو حجم الاستثمارات على الحياة اليومية للمواطنين، حيث نجد قاعدة واسعة من الشباب دون آمال في شبابهم ودون تقاعد في شيخوختهم؛

رابعا، أن أزمة منظومة التربية والتكوين تنعكس سلبا على قطاع التشغيل، فالمنظومة الحالية لا تتأمل متطلبات سوق الشغل مما ينتج إخلالا في ميزان العرض والطلب على الشغل، بل إننا أمام هذا الوضع يكون مأل آلاف الخريجين سنويا هو البطالة؛

خامسا، نسجل كون دور الوساطة التي تلعبه الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بالطريقة التقليدية الحالية لم يعد مجديا وغير منصف، إذ نلاحظ كون العاطلين الذين لم يحالفهم الحظ في التسجيل أي (L'ANAPEC) خصوصا القاطنين بالمناطق النائية والبعيدة وفي العالم القروي تنعدم فرصهم في التشغيل؛

سادسا، إن معدلات النمو المحققة غير قادرة على امتصاص نسبة البطالة، مما يستلزم التفكير بجديّة في إرساء نموذج تنموي جديد.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد وزير الشغل والإدماج المهني:**

أنا بديت في الأول قلت بأن ظاهرة البطالة هي ظاهرة عالمية، ظاهرة معقدة، ظاهرة تتحدى عدد من السياسات العمومية في العالم كله، ولهذا حتى جلالة الملك لما تكلم على أن النموذج ديال النمو ديالنا وصل للمدى ديالو وطلب بتجديد نموذج النمو، فهذا بطبيعة الحال من بين الأسباب ديالو هو هاذ التفاوتات المجالية والتفاوتات الفعلية وخاصة القضية ديال البطالة.

القضية ديال 8.5% اللي دارها البرنامج الحكومي هاذي فرضية تتسى ديال العمل، بحالها بحال نسبة النمو ما ترتبطش فقط غير بالإرادة، ترتبط بمتغيرات أخرى خارجية مناخية إلى غيرها من الأشياء، وبالتالي باش نفهمو المعنى ديال هاذ الفرضية.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني موضوعه، التحايل على قانون الشغل بخصوص اعتماد الحد الأدنى للأجور، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

26126 ملاحظة تهم الحد الأدنى للأجر، وقاموا بتحرير مخالفات التي حين يتم الوقوف عليها وتمت إحالتها على الجهات القضائية المعنية قصد إصدار العقوبات بشأنها.

الوزارة العمل ديالها هو هذا، تتمشي تدير المراقبة وتتحصر المخالفات وتتنبه، ما كانشاي تحيل الأمر إلى الجهات القضائية. خاصكم تعاونونا. احنا منا ناحية الحكومة، غادي نحاولو من جهة الدفاتر ديال التحملات نتشددو فيها باش على الأقل المؤسسات العمومية والقطاعات الحكومية تكون تعطي النموذج ديال المسؤولية الاجتماعية، هاذ الشي هذا راه كيخصنا نكافحوه احنا، وكياخصنا تكافحوه انتوما كمنظمات نقابية توطر الشغيلة وتدافع عنها.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه المس بالحريات النقابية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تتعرض الشغيلة وخاصة أجراء القطاع الخاص لحملة قمع شرسة وتضييق ممنهج على ممارسة الحق النقابي.

لذا نسائلكم السيد الوزير، حول الإجراءات التي كان المفروض القيام بها والإجراءات التي تعتمون القيام بها لضمان حق ممارسة العمل النقابي.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

### السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أولا كما أجب السيد المستشار السابق الوزارة في حدود اختصاصاتها ومسؤولياتها تقوم بما ينبغي القيام به، من خلال تركيز الزيارات على المؤسسات الخاضعة لتشريع الشغل وحث المشغلين في حالة توافر نقابات بمؤسساتهم على احترام حق التنظيم وتوفير شروط ممارسة الحرية النقابية.

أصدرنا واحد الدليل حول الحقوق الأساسية في العمل، من بينها الحق في التنظيم النقابي، كنعومو بعمليات تحسيسية ميدانية من

تخدموب 1000 درهم، واش كاين شي في هاذ الوقت يخدموب 500 و600 درهم؟

الله يجازيكم بخير أنا تنشدد وتنتمس باسم الفريق الاستقلالي أن يكون واحد الحراسة كبيرة، غتقول لي السيد الوزير أننا الصفقات العمومية غادي نتفقو، راه خاص العملي لأن اليوم داخل الصفقات العمومية ضمن دفترا التحملات تلتزم الشركات بأنها ستؤدي الحد الأدنى للأجور لعمالها، غير أنه لا يتم ذلك، لا يتم ذلك بتحايل كبير ومفرط.

خصنا ندبرو على وسائل ذكية للضرب على أيادي المتلاعبين من جهة، وليكون هناك تطبيق سليم للحد الأدنى للأجور، أنا ماشي تنلومك أنت أو غيرك، ولكن نتحملو جميع المسؤولية.

بهاذ المناسبة تشكرو الإخوان ديالنا في وزارة الشغل، المفتشين والسادة المدراء اللي قايمين بواحد الدور كبير، ولكن هاذ الشي العدد ديالهم قليل ما تيستوفيشاي لديك المطلوب منهم، لأن هاذ الشركات اليوم راه الهدف ديالهم هو الربح على حساب الأجراء.

الله يجازيك بخير السيد الوزير راه عندك الحس النقابي، اليوم خاصنا نبينو أننا على الأقل ن نصفو ذيك الشريحة المتضررة ولأن هيا جميع المشاكل تراكم عليها، خاصة في إطار قانون الشغل.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

### السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

في الحقيقة السيد المستشار ماشي غير الحس النقابي، بل خاص غير يكون الإنسان يكون عندو غير الحس الإنساني غادي يشعر بالظلم اللي تيتعرضو ليه هاذ الناس هاذو، ولهذا بما أنك قلت مقترحات ذكية تنتظر منكم حتى انتما اعطيونا شي مقترحات ذكية اللي يمكن ندخلها باش نطلعو هاذ الغش هذا، لأنه ذاك الشي راك عرفت كيفاش تيقوع.

ولكن رغم ذلك بما أنك أشدت بالمفتشين، نقول لك العمل اللي تيديرو المفتشين في هاذ الصدد هذا، أولا تيمشيو عند الأجراء وتيسولهم على الوضعية ديالهم والأوراق المتعلقة بهم من الدفاتر ديال الأداءات وجميع الوسائل الأخرى ديال الوسائل ديال المحاسبة المعتمدة لدى المؤسسة التي تقوم مقام الدفاتر، بالإضافة للعمل اللي تيقومو به المفتشين ديال الشغل، أنا عارف كلشي، ونعطيك الأرقام اللي تحققت في هذا المجال.

اسمع لي أستاذ، عافاك. قام مفتشو الشغل خلال 9 أشهر من سنة 2018 بإنجاز 25822 زيارة، قدموا ما مجموعو 576988 ملاحظة، منها

أجل التعريف والترويج للحقوق الأساسية.

بغيت نقول لك واحد حددناه في إطار الحوار الاجتماعي، اللجنة ديال القطاع الخاص درنا 12 لقاء، وكان واحد العمل مثمر مع الإخوان ديال المركزية، ووصلنا لواحد المجموعة ديال الخلاصات للأسف الشديد ما استميرناش باش نخرجوها، ونقول لك المسائل اللي اتفقنا عليها:

إحداث وحدة إدارية على مستوى مديريةية الشغل بالوزارة تعنى بالشؤون النقابية منها كتسهر على معالجة وتتبع المعطيات المتعلقة بالمكاتب النقابية المحدثة أو التي تم التصريح بها؛

دراسة ومعالجة الشكايات الجماعية التي موضوعها المس بالحق النقابي، الطرد التعسفي بسبب تأسيس مكاتب نقابية، إلى غير ذلك.

وبغيت نقول لك هذا العمل هذا مازال غادي نستمر فيه معكم وبغيناكم انتوما تكونو سند ديال المفتشين ديال الشغل باش تعطوننا معطيات حقيقية، لأنه بعض المرات ما كيكونش الموضوع هو الحق النقابي، كتكون أمور أخرى، أنا عارف، ماشي دائما ولكن ملي..

وبغينا نديرو واحد الدليل بغيناكم تعاونونا نديرو واحد الدليل على المقاولات اللي هي خارج المسؤولية الاجتماعية وكتمس بالحق النقابي، نتعاونو على هذا العمل هذا، ما غاديش يديرو غير المفتشين ديال الشغل، كيتمكن نديروه مع المركزيات النقابية وبغيت نهمكم على واحد القضية راه أحيانا الاعتداء على الحريات النقابية للأسف الشديد- نقولها لكم وأنا عارف- كيكون أحيانا ما بين مكتب نقابي ومكتب نقابي.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا السيد الرئيس.

أولا السيد الوزير لن أسمح لكم أن تقولوا على أنه المس بالحريات النقابية هو يتم ما بين النقابات، فالنقابات السيد الوزير هي نقابات، لا، ما غانسمحش لكم باش تقولوها، لأنكم بغيتو الضعف ديالكم في أنكم تطبقو القانون اللي جاي في مدونة الشغل اللي في المواثيق الدولية اللي كاين في الدستور. احنا كنا نتظرو منكم أننا نزيدو، الآن جيتي بغيتي تعطي التهمة للنقابات، اسمح لي السيد الوزير، ما كتقوموش بالعمل ديالكم. وحتى في ذلك الحوار الاجتماعي معطينو وما فهمناش أشنو بغيتو.

السيد الوزير،

كنخبرك بأنه غير كيتيكل مكتب نقابي كيحمل اسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كيتم التوقيف ديالهم، كيتم الطرد ديالهم،

هناك طرد تعسفي وكتبنا لكم وراسلناكم على الصعيد الوطني من طنجة إلى الكويرة، ماشي غير في مرحلة واحدة. عندنا الآن احنا كنظمو ككونفدرالية مسيرة إلى طنجة، علاش؟ لفضح خرق الحريات النقابية اللي كاينة في المنطقة الحرة.

السيد الوزير،

ها هي لائحة طويلة ديال الناس وديال العمال وديال النقابيين الكونفدراليين اللي تم الطرد والتعسف ديالهم، وغادي نعطيك آخر مثال وهو ما وقع في إضراب التعليم، إضراب التعليم اللي لحد الآن كاين هناك مضايقات ديال المديرين ورجال التعليم من طرف المسؤولين ديال الوظيفة العمومية، وكذلك بالنسبة للقطاع الخاص وخداولهم الهواتف وكهمدوهم بالاقتطاعات وكهمدوهم علاش كيديرو الإضراب اللي هو ممارسة ديال الحق ديال الحريات النقابية.

السيد الوزير،

أنتم كان من المفروض أنكم تحميوا هذا الحق وراسلناكم واعطيناكم المؤسسات واعطيناكم الوزينات فالمنطقة ديال طنجة، وغادي نسرد لك واحد المجموعة من بينها: المصنع ديال رونو نيسان، شركة سان خوسي، شكون هاذا سان خوسي لويس للنقل، اللي حتى هو ما تيطبقش القانون ولكن ما يقدرش ما يطبقوش فبلادو، شركة صوفيا للخياطة، واللائحة طويلة، هاذي غير للحصر.

فالسيد الوزير احنا كنا نتظروكم في إطار نقاش النموذج التنموي الجديد أنه تكون على رأس القائمة ديالكم حماية حقوق العمال والعاملات وحماية حقوق الحريات النقابية، وأنكم تقوموا باحترام حقوق الإنسان، لأن الحريات النقابية هي احترام حقوق ديال العمال والعاملات.

فحتى ذاك اللجان ديال المصالحة لا تشتغل، وعندما تشتغل تكون لصالح رب العمل، وأنتم تعطوننا إشارات من طرف..

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

#### السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أولا أنا كنعرف أش كنعقول، ما كنعقولش، ما كنعتمش.. كوني ديمقراطية وخليني نجاب عفاك.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة عندك السيد الوزير ما عندش شي أحد آخر.

**السيد وزير الشغل والإدماج المهني:**

أولا، أنا كنعرف الدور اللي تتقوم بيه المركزيات النقابية المسؤولة التي شهد لها التاريخ بالأحقية، فإذن لا أحتاج إلى من يشكك في كلامي.

أنا كنتكلم على بعض الممارسات، وأنا دزت من الحقل النقابي وتتعرف ذلك الشئ اللي تنقول، وإلى بغيتي نعطيك السيدة المستشارة نماذج وأمثلة نعطيها ليك بلا ما ندخلو، غير تنقول لك كيخصنا جميعا، هذا هو الكلام، بلاتي، خاصنا، لا.. أنا لا أعين أنا كنعقول لك احنا خصنا نتعاونو بالنسبة للوزارة هي والحكومة أولا ملتزمة بحماية الحق النقابي وممارسته..

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الوقت السيد الوزير، وغادي نزيدك واحد 10 ثواني ديال التوقيف.

**السيد وزير الشغل والإدماج المهني:**

وبالنسبة للآليات القانونية اللي كييعطيها المشرع معروفة اللي هي الآليات ديال البحث والمصالحة إلى ما تهمتوشاي كنصيفطو ذلك الشئ للقضاء، ما كاينش شي حاجة أخرى، ما يمكنش تفرض على شي واحد شي حاجة.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الرابع، وموضوعه تعثر الحوار الاجتماعي، ونطلب من الإخوان والسادة المستشارين أنه كما تنقولو دائما الحق في الكلمة للسيد البرلماني السيد المستشار والحق في الجواب للسيد الوزير في إطار الاحترام المتبادل، لما تنحاولو ما أمكن ندخلو في حوار ثنائي هذا يربك حتى العملية ديال احتساب الوقت ديال لا السادة المستشارين ولا ديال السادة الوزراء.

الكلمة للسيد المستشار المحترم، السبي عبد اللطيف أعمو، تفضل.

**المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الكل يشعر بان هناك تعثر في الحوار الاجتماعي، هاذ التعثر ليس لصالح الاستقرار الاجتماعي الذي يعتبر الرفع من القدرة الشرائية إحدى ضماناته.

نريد منكم السيد الوزير ما الذي تنوون القيام به لوضع حد لهذا التعثر؟ هل رفع يدكم على هذا الملف وإحالتها على السيد وزير الداخلية تضمنون أن بقدرة رفع هذا التعثر؟

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

**السيد وزير الشغل والإدماج المهني:**

أولا، السيد المستشار، الحكومة لم ترفع، السيد رئيس الحكومة لم يرفع يده عن الحوار، لأنه راه البارح وضح وقال بأنه ما كاينش حوار اجتماعي إلا في إطار المسؤولية ديال السيد رئيس الحكومة، والسيد وزير الداخلية بناء على التشاور، وكنت فيه أنا حاضر، أعطيت فرصة للسيد وزير الداخلية باش يمشي يستمع ويستشرف الإمكانيات ديال إعادة الحوار.

ما كاينش حوار اجتماعي إلا مع الحكومة، وحتى ذلك اللقاء التقني الذي قيل بأن النقابات قاطعت فيه الحوار، لم يكن هناك لقاء، اللقاء التقني هو غير كان لقاء نفس المعنى، لأنه في آخر لقاء بعدما انسحبت نقابتان محترمتان، وبقينا مع واحد الجوج ديال النقابات فدارت هضرة، دار كلام فقلنا نديرو واحد اللجنة تقنية نشوفو واش يمكن لنا نخرجوهاذ الأفكار اللي دارت.

فلهذا وقع لقاء ما بين تقنيين من النقابات وتقنيين من رئاسة الحكومة، ما كانش حوار اجتماعي، للأسف الشديد ذوك الإخوان التقنيين اللي جاو من النقابات كيقلو واش عندكم عرض جديد. هؤلاء ما يمكنش يعطيو عرض جديد، اللي كييعطي عرض جديد هو رئيس الحكومة.

إذن أؤكد الحكومة مصرة على مواصلة الحوار الاجتماعي، مصرة على نجاحه، إنجاح الحوار الاجتماعي هو مسؤولية مشتركة، فيها ثلاثة ديال الأطراف. فيها الباطرونا، فيها النقابات، فيها الحكومة، ماشي غير المسؤولية ديال الحكومة، والحكومة تستشهد وتستشهد بالتوجيه الملكي اللي قال بأن الحوار الاجتماعي خاصو يكون ممأسس، خاصو يكون مستدام، خاصو يستمر، وخا إلى ما تفقناش دبا يمكن لنا نتفقو غدا، ولكن كاين قضايا أخرى.

الحوار الاجتماعي ما كاينش غير تحسين الدخل، فيه قضايا كبيرة، لازلنا نجترها من الاتفاق ديال 26 أبريل، واحنا اتفقنا في الأجندة اللي درنا مع المركزيات النقابية على عشرات ديال القضايا، كاين القضايا ديال تشريع الشغل، كاين القضايا ديال الحماية الاجتماعية، كاين القضايا ديال الحريات النقابية، بزاف ديال الحوايج.

وأنا قلت لكم في الحوار الاجتماعي في إطار لجنة القطاع الخاص وصلنا إلى أشياء جيدة، لو أننا جلسنا وتتبعناها وتتبعنا ألياتها على الأقل نحلو بعض المشاكل التي لا تحتاج إلى كلفة مادية، ولكن تحسين

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في حدود أقل من نصف دقيقة.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

لا، باختصار أنا أدعو الإخوان الشركاء الاجتماعيين باش نجلسو ونتفقو على ميثاق اجتماعي اللي نوصلو فيه لهاذ الكلام اللي تتقولو، وهذا عندنا في البرنامج الحكومي باش نحددو القواعد الجديدة ديال العلاقات بين الشركاء، لأنه اليوم كيظهر ليا بزاف ديال الخطابات يعني تجوزت وكيخصنا نعاودو النظر في الثقافة الاجتماعية لأنه تحديات جديدة، نموذج النمو وبالتالي الميثاق الاجتماعي هو المدخل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هاته الجلسة. ونتنقل إلى السؤال الموالي وموجه لقطاع العلاقات مع البرلمان، وموضوعه تأخر الحكومة في الإجابة عن الأسئلة الكتابية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سؤالنا السيد الوزير هو حول تأخر الحكومة في الإجابة عن الأسئلة الكتابية الموجهة إليها من قبل السادة المستشارون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومةالمكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسميباسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد المستشار،

أولا بعد توجيهه الشكر على طرح هذا السؤال لأن التفاعل مع

الدخل أساسي، هو مدخل وكيعبروغادي يشجع الشغيلة وغادي يشجع المركزيات النقابية، ولهذا نحن حريصون على أن نصل قدر الإمكان إلى اتفاق مع المركزيات النقابية، ولا نريد أن نذهب بدون مركزيات نقابية لحد الساعة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الوزير،

المطلوب هو هذا الإصرار، كيف؟ ما هو المطلوب، فيلى حد الآن لم نسمع مرور أشهر، ربما سنين لم نسمع وجود خريطة الطريق مضمونة النتائج ومسنودة من قبل الفاعلين الاجتماعيين والقوى السياسية، بهدف ضمان توازن اقتصادي واجتماعي، بما يوفر رسالة مطمئنة للرأي العام حول أفق زمني محدد يخلق انفراجا ويقوي الأمل عوضا عن الرسائل النمطية التي أصبحت غير ذات جدوى.

فلذلك نعتقد بأن الحوار الاجتماعي يحتل الآن مكانة هامة في تنظيم العلاقات المهنية، باعتباره إحدى الركائز الأساسية لتطوير وتحسين ظروف العمل وإقرار السلم الاجتماعي بمختلف الوحدات الإنتاجية. يعتبر كذلك أداة هامة لتحريك وتنشيط الحياة الاقتصادية وتوفير المناخ الملائم لتطوير الإنتاج وتمكين المقاولات من مواجهة التحديات الاقتصادية التي تفرضها العولمة والتنافسية الاقتصادية.

هل لديكم تصور بشكل واضح في ما يتعلق بمأسسة الحوار الاجتماعي كإطار لضمان توازنات داخل المجتمع؟ يبادر بشكل استباقي إلى وضع أطر، إلى مقترحات، إلى تجميع إلى الاستفادة مما تقوم به مجالس أخرى موازية دستورية كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الحديث واختزال الحوار الاجتماعي في تفاوض نقابي على دفاتر المطالب ليس حوارا اجتماعيا، بل هو يجب أن يرتقي إلى استغلال ما وصل إليه دستور 2011، إلى التراكم الذي حصل من خلال مأسسة الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد.

ندور في فراغ الحوار الاجتماعي أصبح صراعا، والذي يزيد في الصراع ويؤدي إلى خلخلة الوضع الاجتماعي ويؤدي إلى مخاطر، الآن الإضرابات مشات عند التجار كانت عند الناس ديال التعليم، كانت عند الناس ديال الصحة، أين هذا الحوار الاجتماعي الذي تدعون إليه؟

فلذلك كفى من الخطاب النمطي والوصول إلى الحقيقة التي نحن نطالبها.



**المستشار السيد عبد الكريم لهو ابشيري:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير المحترم.

أيضا نتمنى أن يكون لرسالة السيد رئيس الحكومة أثر مع القطاعات الحكومية وخصوصا منها التي لا تتفاعل مع أسئلتنا، وأنا هنا السيد الوزير بقدر ما أعطيتكم معطيات أنا أيضا أؤكد أنه بالنسبة لنا في فريق العدالة والتنمية عندنا حوالي 700 سؤال كتابي، أجيب على حوالي 300 سؤال يعني أن 40%، وهذه معطيات عندنا أسئلة أحيلت وبالتالي 60% من الأسئلة الكتابية ديال الفريق ديالنا لم تتم الإجابة عنها، ومزيان السيد الوزير أنكم اليوم أكدتم أنه لا من حيث الأجل لا تحترم وهنا لا بد أن أذكر بأن الدستور في الفصل 100 منه، ألزم الحكومة بأن تدلي بالإجابة على الأسئلة الكتابية على الأسئلة داخل أجل 20 يوم، الأسئلة التي نتوصل بها التي تكلمتو عليها هي تأتي غالبا خارج الأجل، وهنا مزيان اتفقتو معنا السيد الوزير أنه حتى من حيث المضمون أنه المضمون لا يفني بالغرض، خصوصا اليوم أن هذا المضمون يعني مواطنين ينتظرون إجابة وينتظرون حلا لمشاكلهم.

المضامين أحيانا في الحقيقة مضحكة، عندما يحيلنا قطاع حكومي على الاطلاع على الموقع الإلكتروني للوزارة في الحقيقة آسف جدا، الموقع نطلع عليه نحن باستمرار ونعرفه، وأحيانا بعض المواقع لا تجدد أو لا يتم تحيينها.

اليوم السيد الوزير، أننا كنتكلمو على الالتزام بمقتضيات الدستور، إذا كانت القطاعات الحكومية هي نفسها تخرق الدستور، فكيف نوجه اللوم أو نتحدث مع المواطنين على ضرورة الالتزام بالقوانين التي هي دون الدستور؟ فهنا كيتطرح عندنا واحد الإشكال، وهذه مناسبة نريد أن نوجه أيضا عتابا لبعض المؤسسات التي يتردد أو يمتنع رؤساؤها أو مديروها على الحضور في جلسات للمساءلة مع السادة المستشارين، وهذا آسف أنه اليوم لا بد أن نتحدث على ضرورة التزام جميع الجهات وجميع القطاعات وجميع المؤسسات المعنية بالمقتضيات الدستورية.

السيد الوزير،

أننا اليوم بغينا نسجلو واحد التسجيل أنكم أحيانا تأتون بمشاريع قوانين وتتحدثون على السرعة في الإجابة أو التسريع نظرا لأسباب ونحن نتفهم، ونحن اليوم لا ندعوكم للتفهم بقدر ما ندعوكم إلى الالتزام بمقتضيات الدستور.

شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم، ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

الأسئلة الكتابية هو يتحسن.

نعم كايين تفاوت بين القطاعات وكايين تأخر بالنسبة لبعض الأسئلة، لكن المجهود الذي بذل بحيث أنه السيد رئيس الحكومة فاش طرحت عليه الأمر وجه رسالة إلى الأعضاء ديال الحكومة من أجل الرفع من الوثيرة ديال التفاعل مع الأسئلة الكتابية كما وكيف، لا من حيث المضمون ولا من حيث العدد، وعقدنا لقاء هذه أسبوعين مع المستشارين المكلفين بالعلاقة مع البرلمان في هاذ الإطار، وتوجهت رسالة لكل قطاع حكومي من أجل أن الرصيد اللي عندو ديال الأسئلة الكتابية خاصو يجاوب، وهذا حق ديال البرلمان، لهذا أنا هنا لا أدافع أو أبرر هذا مسألة أقف معكم في مواجهة الحكومة على هذه القضية، لأن كم من سؤال كتابي كيتوضع باش يحل واحد المشكل وهذا المشكل كينتظرو المواطن المعني أكثر منو البرلماني.

احنا درنا واحد الخطوة ديال نشر الأسئلة الكتابية، بدأت تنتشر في موقع الانترنت الخاص بالأجوبة ديال الوزارة، أيضا بالإضافة للرسالة اللي وجهها السيد رئيس الحكومة في 12 دجنبر 2018 في هاذ الموضوع، أيضا تدار لقاء كما قلت قبل أسبوع، 26 دجنبر بالضبط، حول هاذ المسألة، وأيضا من الناحية الإحصائية وقع تحسن.

إجمالا بالنسبة للبرلمان انتقلنا مع نهاية دورة أبريل الأولى من 34% نسبة الإجابة إلى 59% نسبة الإجابة، من بعد تراجعنا، لأن فاش انطلقت دورة أكتوبر حصل ارتفاع في الوثيرة ديال الأسئلة، وقع تقريبا بواحد 4 نقط.

ولكن بالنسبة لمجلس المستشارين منذ بداية الولاية التشريعية الحالية وإلى غاية اليوم 1889 سؤال كتابي توضع، تمت الإجابة على 940، 945 لم تقع الإجابة عنه لغاية اليوم، و 4 سحب، في 945 كايين اللي مازال عندو الأجل ديال 20 يوم، بمعنى النسبة المثوية حوالي 49.76 بمعنى 50% بالضبط.

ومادام فريق العدالة والتنمية هو اللي طرح السؤال، عمليا راه الفرق الأخرى هي اللي عندنا مشكل أننا خاصنا نصححو الاختلال المرتبط في التفاعل معها، فريق العدالة والتنمية نسبة الإجابة 65%، المعدل العام على مستوى المجلس حوالي 50%، وهذا أنا فاش تنعطي المعطيات كنعطها على أساس أنه احنا معنيين بمضاعفة المجهود للتفاعل مع الأسئلة ديال الفرق.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيب لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار السؤال ديالكم اللي بالفعل تمضر على التنقية والترقية ديال العربات، أنا غمضر على الجانب اللي ماشي هو الجانب ديال الطاكسيات لأن هذاك تابع لوزارة الداخلية للقطاع، المعطيات المتوفرة في النقل العمومي السيد المستشار المحترم كما تعلم، عندنا حوالي 63% من العربات مختلف العربات كلهم اللي داخلين في النقل ومنهم هاذ الشي ديال النقل المزدوج 63% عندهم أقل من 10 سنوات، وربحنا 20 نقطة لأن كانت 43 هاذي 10 ديال السنوات، بمعنى أنه اليوم راه احنا في تطور ملموس.

أنا منين جيت للوزارة في 2013 لقيت نسبة ديال الفحص التقني ديال الرفض ديال العربات 1.8%، اليوم راه احنا في حدود 7 إلى 8% ديال الرفض ديال العربات، بمعنى أنه حتى تيمشيو يصلحوا عاد تيرجعو. الحكومات السابقة أساسا في 2008، بدا البرنامج ديال التجديد، ثم جا البرنامج الثاني في 2011-2013 ديال التجديد، ومنين جات الحكومة ديال السيد عبد الإله ابن كيران في 2014 دخلنا التجديد والتكسير والبرنامج اليوم الرابع اللي عندنا في 2017-2020.

في 2019 كما تعلم السيد المستشار المحترم في التعديل اللي درنا عندكم في مجلس المستشارين، رفعنا من المدة، خليناها عوض ما يسالي البرنامج في 2020 ديال التجديد والتكسير ديناه حتى ل 2023، رفعنا من المساهمة ديال الدولة اللي وصلت اليوم في بعض الحافلات حتى ل 50 حتى ل 55 مليون سنتيم اللي تعطيا باش نجددو.

رفعنا أيضا من الوثيرة ديال الاشتغال مع جميع.. حتى اللي عندو اليوم تيجر معه (la remorque) حتى (la remorque) دخلناها حتى هي يجددوها وغادي تعطيه الفلوس.

البرنامج اللي كان عندنا خلال هاذ 4 سنوات فيه 82 مليار سنتيم، لكن الملفات اللي عندنا لم يستفد منه إلا حوالي 42 مليار، بمعنى واحد 40 مليار سنتيم خلال هاذ 10 سنوات ما كاينش ملفات تقدم من طرف المهنيين على أساس أننا نستجيبولها.

فإذن احنا زدنا في المبلغ، زدنا في السنوات، زدنا في التعميم على الجميع، على الأساس أنه الفاعلين اللي عندهم هاذ العربات يستاجبو مع هاد (l'offre) اللي كاينة والفلوس موجودين عند الدولة في الميزانية باش تجدد وباش تكسر العربات المهترئة، نتمنى أن يكون هناك استجابة المهنيين.  
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب في حدود الوقت المتبقى.

ونتقل إلى السؤال الموالي والموجه لقطاع النقل، وموضوعه الحالة العامة لأسطول النقل الوطني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير،

ما يخفاش عليكم أن أسطول النقل الوطني اليوم بشقى أصنافه أصبح لا يشرف التنمية ولا يشرف السرعة التي يذهب بها مغربنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، بحيث أن نرى بعض الحافلات لا تشرف، وبعض سيارات الأجرة كذلك والنقل المزدوج وبعض العربات ما يسمى ب 207، كلها عربات لا تليق ولا تشرف حتى الإنسان الذي يمتطيها ويأخذها كوسيلة نقل، الإنسان معذور لأنه مجبر، ولكن السيد الوزير راه أنا ما تنبخسش العمل ديالكم، أنا كنفهم ومعايش معكم الكلفة الباهظة اللي عطت الدولة أو الحكومة لأسطول سيارات الأجرة باش تتغير، ورغم ذلك مازال متعثر، مازال كتنلقوا سيارات الأجرة اللي عندها 30 عام في عمرها وهازة 6 ديال الناس ومزاحمين ويالاه سلامات.

معنى هذا أننا اليوم أن الوزارة ديالكم تنأكد أنها خاصها تزيد بهاذ تقنية هاذ الأسطول، نقيوه ونرقيوه، بحيث تكون صرامة في الفحوص التقنية، تكون صرامة في التنظيف، النظافة، عاد ننتقل للسائق الذي يسوق هذه العربة والذي خاصة سيارات الأجرة في المدن وفي الحواضر السيد الوزير، راه بعض شي مرات لا يشرفون، تيخصنا تكون واحد المراقبة، احنا تنطلبو واحد العناية بالأسطول وبذيك السائقين كذلك يكونو تيشرفو السائق المغربي.

أنا هاذ السؤال هذا الفريق الاستقلالي يدق ناقوس الخطر وينبه الحكومة في دوره الدستوري باش تزيد تجتهد وتكون واحد العناية خاصة بالسيارات، خاصة السيارات اللي فيها نقل عمومي، لأن هو.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف، كاتب الدولة لدى وزير التحيز

والنقل واللوجستيك والماء المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام الليار:

وهي مناسبة وهذا نداء للمهنيين باش يستافدو ويغتنمو الفرصة ديال الفلوس اللي موجودة اليوم في الوزارة ويجيو يستافدو ويفيدو البلاد ويقللو على الأقل من ذيك حوادث السير اللي تتكون ناتجة على العربات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير إلى عندو تعقيب في حدود 20 ثانية المتبقية.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستك والماء المكلف بالنقل:

.. التام لأن هذا طلب ما يمكن إلا أن الحكومة مع الفريق الاستقلالي وجميع الفرق بدون أدنى شك أننا نمشيو فيه.

اليوم الدولة الحكومة عارفة بأن السلامة الطرقية هي أولوية، وضعنا الميزانية الضرورية في هاذ الإطار ديال التجديد والتكسير على أساس أنه تكون مبادرات، حتى المساطر اليوم راه احنا في حوار، لجنة الحوار على حسب هاذ الإضرابات الأخيرة الحوار الاجتماعي مع المهنيين راه احنا درنا لجنة خاصة باش تشوف لنا أشنو الإجراءات باش نيسرو التجديد والتكسير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة. ونتقل للسؤال الموجه لقطاع حقوق الإنسان، وموضوعه المجهودات الحكومية للتعريف بالمسار الحقوقي لبلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدة الوزيرة المحترمة،

زملائي، زميلاتي الأعزاء،

السؤال حول موضوع تقييمكم، السيد الوزير، للمجهود اللي تديرو في الحكومة للتعريف بالمسار الحقوقي في بلادنا، اللي هو أكيد، وهذا مجمع حوله، هو مسار غني وحافل بالمنجزات منذ العفو العام عن

المعتقلين السياسيين في منتصف التسعينات إلى الإنصاف والمصالحة، مروراً بالدستور ديال 2011، اللي 60 فصل دستوري يضمن، فيه آليات الضمانة والحماية والتهوض بالحقوق بأجيالها الأربعة، وصولاً إلى هاذي الأخيرة كاع الميثاق الوطني للديمقراطية وحقوق الإنسان.

إذن فين وصلتو في المجهود ديالكم السيد الوزير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد مصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان:

شكرا السيد المستشار على سؤالكم الهام.

وأريد أن أؤكد لكم أن الحكومة تسعى إلى تجسيد حقوق الإنسان في السياسات العمومية والممارسات اليومية، من خلال أولا المؤسسات الحامية لحقوق الإنسان والقوانين الضامنة لها، تبعا لما أسس له الدستور وكذلك القوانين ذات العلاقة، وهنا أشير إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بألياته الثلاث، أشير إلى مؤسسة الوسيط، إلى هيئة المناصفة ومكافحة أشكال التمييز وغيرها، أشير أيضا إلى مجموعة من القوانين في كافة الميادين تبعا لما نص عليه الدستور.

أيضا هناك سعي إلى إعادة النظر في منظومة الحماية الاجتماعية بما يؤسس لتجسيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. الممارسة اليومية أثبتت تطورا ملحوظا في مجال حقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال، كان هناك الأرامل، المهم كان هناك مجموعة من التدابير.

أشير أيضا إلى أنه عندنا الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، والهدف منها هو أننا اعتبرنا أن هناك أكثر من 400 مشكل وضعنا لها أكثر من 400 حل من خلال مسطرة كانت فيها تشاركية واسعة، والآن، كما أمر بذلك جلالة الملك، نحن بصدد وضع مخطط تنفيذي، وبالطبع هاذ الشيء راه كان فيه اشتراك مع البرلمان.

إذن شأن حقوق الإنسان هو شأن مجتمعي وشأن الدولة والحكومة وكافة المؤسسات، وعازمون على النهوض به والتواصل من أجله مع جمعيات المجتمع المدني في الداخل وكذلك المنظمات الدولية في الخارج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الوزير،

نعم على مستوى التواصل الخارجي، فقد بدأنا والحمد لله جلسات حوار مع كافة الجمعيات الحقوقية الأساسية وحددنا مواعيد قارة من أجل تناول كافة القضايا الأساسية التي ينبغي مناقشتها، كما أنه بالنسبة للمنظمات الدولية هناك مجموعة من التقارير، ونحن نرد عليها وقد سبق لنا أن حاورنا (Amnesty international) وسنحاور أيضا بشكل مباشر بعض الجمعيات الأساسية التي توجد لها أصوات على كل حال ذات وقع كبير عبر العالم.

#### السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، مع الشكر والتقدير لمساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وأخر سؤال عندنا مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة، هو موجه لقطاع الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وموضوعه أداء الدبلوماسية المغربية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

#### المستشار السيد عبد الكريم الهميس:

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

على ضوء التطورات السريعة والتحولت العميقة التي تعرفها العلاقات الدولية باستمرار، وبالنظر إلى الرهانات المطروحة على بلادنا نسائلكم عن التدابير المتخذة لتطوير أداء الدبلوماسية المغربية.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

#### السيدة منية بوستة كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فيما يخص التدابير المتخذة لتطوير الدبلوماسية نبعي نرجع نؤكد على أنها تستمد روحها من التوجهات السامية الملكية في هذا الشأن، وعلى هذا الأساس تم وضع خطة طريق واضحة المعالم مع وضع ضوابط محددا وأولويات.

ربما ماشي هذا هو الجوهر ديال السؤال، السؤال هو المجهودات اللي تدير للتعريف، أولا التعريف في المحافل الدولية والتعريف أمام الرأي العام، فالحمد لله كل مكونات المجتمع ديالنا أجمعت على أننا تقدمنا وراكمنا الشيء الهام في المجال الحقوقي، هاذ الشيء اللي نجزناه وأنت تتهضر على البعض منها رغم ذلك باقي بعض الأصوات، نقول نشاز في بعض المحافل الدولية التي تسيء إلى بلادنا من أجل المس بوحدةنا الوطنية ومن أجل مناصرة الأطروحة ديال الخصوم بالركوب على وضع حقوق الإنسان، في حين أنه الوضع ديالنا الحقوقي وضع متقدم في محيطنا الإقليمي والجهوي.

أكيد أنه كاين باقي مجهودات خاصها تدارلا في الجانب التشريعي ولا في الجانب العملي وفي الواقع في العلاقة ديال الحكومة مع المواطنين.

السيد الوزير،

خاصة على المستوى المحلي الوطني في بلادنا، لأنه هناك بعض الأصوات هناك بعض الميولات أو بعض اللي تتنقص وتتبخس المجهودات اللي وصلنا لها.

بغيت نقول في هاذ الباب على أن الحكومة تتحمل مسؤولية كبيرة بزاف في التعريف، تدير سياسة تواصلية للتعريف بكل ما راكمناه من مكتسبات وليس العكس، وهنا بغيت نقول لك السيد الوزير المحترم بكل روح وطنية صادقة، بنية وطنية صادقة وبدون خلفية حزبية، لأنه في هاذ الشيء ينبغي أن نكن كل الولاء للوطن في هذا الباب، فما نخليوش هاذ التيار ديال اللي تبيخس المؤسسات ديالنا ندعمها أو نكرسو هاذ الميول هذا اللي كاين، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات البينة القضائية، التنفيذية، التشريعية.

السلطة القضائية خاصنا نحترموا الاستقلال ديالها، خاصوي تحترم السيد الوزير، وبكل بنية وطنية صادقة، والجميع مدعو لذلك.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت، انتهى الوقت السيد المستشار، شكرا.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

#### السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان:

السيد المستشار،

أنا أشاطركم كل ما جاء سواء في سؤالكم أو تعقيبكم.

نعم هناك مجهودات وطنية للنهوض بأوضاع حقوق الإنسان، وأنا حينما أشرت إشارات خفيفة لبعض الإنجازات فإن ما أردت أن أقول بأن لا نقوم بمجرد بروباكتندا، إننا في سياق إنجاز تحولات عميقة أي نؤسس لما يسمى (les infrastructures) ديال حقوق الإنسان، وبناء على ذلك ينبغي أن نتواصل داخليا وخارجيا.

الدولي أو المستوى العربي أو الإفريقي فخاص تبادل المعلومات.

لا ننكر النجاح ديال المغرب في مجموعة من المنتديات وأخرها كان هذا ديال اللقاء ديال الرؤساء الأفارقة بمراكش اللي سجل واحد الحضور جد مهم ديال الرؤساء، ثم (COP22) ومجموعة من اللقاءات، المجتمع الدولي الآن كيناقش قضايا جد مهمة ديال الهجرة، ديال الشغل، ديال..

إذن خاص تكثيف الجهود ثم إعطاء إشارات لبعض الممثلين بكل صراحة، هناك بعض المؤسسات اللي خاصها تتحرك على المستوى الدولي اللي كتمثل المملكة، يعني القنصل السفير خاصو يتحرك بواحد.. كايين مجهودات اللي كتدارولكن في بعض الدول الاسكندنافية خاص شوية ديال التحرك، خاص شوية ديال.. كايينة واحد الثغرة تما وأوربا الشرقية كذلك خاص واحد المجهود جبار، لأن العدو ديال البلاد كينتعض شوية في الدول الاسكندنافية وفي هادو وخاص يتدار واحد المجهود جبارونثيقو في بعضياتنا لما نجيبو المعلومات ولا ننسى أن خاص المغرب الآن مقبل في الأشهر القادمة على احتضان أول مرة في التاريخ ديالو وفي تاريخ منظمة الأمن والتعاون الدولي لقاء بمدينة مراكش اللي بغينا الوزارة ديال الخارجية تكون حاضرة.

ونتمنى اللقاء في لجنة الخارجية نطولو.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

الكلمة للسيدة الوزيرة إذا عندها تعقيب.

#### السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو بالفعل نعرب عن استعدادنا للقيام بهذا الاجتماع في الوقت اللي يناسبكم باش ندخلو بالفعل ونناقشو مختلف هذه القضايا، نشكركم أيضا على التعاون اللي كايين في إطار الدبلوماسية الموازية واللي بين حتى هو على النجاعة ديالو والجدارة ديالو في مختلف القضايا اللي كتهم بلادنا.

أنا أعطيتني فرصة باش نعاود نبين بعض التدابير اللي تتخذ خصوصا أنا حضرت على العنصر البشري لأن بالنسبة لي—كما قلت—دعامة أساسية واللي كايين هناك مجموعة ديال التدابير المتخذة:

أولا، عند التوظيف الدبلوماسي كياخذ واحد التكوين ك يكون في تسعة أشهر، هو تكوين مركز كيعطيه ما هو نظري وتطبيقي وك يكون عندو أيضا لقاء بدبلوماسيين يمارسون أو متقاعدين.

من بعد سنتين عندو العملية ديال الحركية اللي هي كتعطيه فرصة باش ياخذ تجارب، إما حركي ما بين المصالح أو ما بين السفارات، واللي

الأولويات ديالنا في العمل الدبلوماسي تعتمد:

أولا، القضية الوطنية:

ثانيا، الانتماء الإفريقي والبعد العربي والإسلامي؛

ثالثا، تفعيل وتعزيز الشراكات والانفتاح على شراكات جديدة؛

رابعا، الانخراط والمساهمة في المحافل الدولية، خصوصا القضايا ذات الشأن العام كقضايا الهجرة والتغيرات المناخية ومحاربة الإرهاب؛

خامسا، تحسين الخدمات لجالياتنا في الخارج.

يعني ملي كناخذو هذه المحاور وهاذ خطة العمل على أساسها يبنني تطوير العلاقات، وملي كنديرو المقاربة بصفة عامة كنعلقوا بأن العنصر البشري هو الدعامة الأساسية، فلذلك يعني كل التدابير المتخذة تهدف إلى إعادة تأهيل العنصر البشري وتمكينه بجميع الآليات للقيام بمهامه.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

#### المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيدة الوزيرة.

في الحقيقة هذا الموضوع ليس بالسهل المناقشة ديالو في جلسة الأسئلة الشفوية، ولكن خاص شي جلسة في إطار اللجنة وكنتمنى السيدة الوزيرة كان وعد باش يكون واحد الاجتماع في إطار اللجنة كان طرحو السيد الرئيس، كنعلمتسو باش نعتمقو لأن هناك أمور كثيرة يجب مناقشتها والحمد لله كلها إيجابية، لا أحد يمكنه إنكار المجهودات ديال الدبلوماسية المغربية.

ونشكركم كذلك أنت السيدة الوزيرة على أنك تتشرفينا في المحافل وفي اللقاءات ملي تيجيو الوفود الأجانب تيزورونا في إطار الشعبة اللي تنشغلو فيها أنا وزميلي السي محمد، دائما لأن هذيك الشهادة كيعطيوها لنا هما كأجانب من مختلف الدول اللي جاو هنا للمغرب في شخصكم بعض المسؤولين الحكوميين كذلك، وكذلك سيدنا الله ينصرو اللي قايم بواحد المجهود كبير لفتح مجموعة من الأوراش، واللي خاصنا كلنا كمؤسسات نواكب هذه الوثيرة وهذه السرعة، فالأداء والتحسين ديالو السيدة الوزيرة خاص الجميع ينخرط فيه.

فأمنيتنا احنا كفريق دائما وهذا من الولاية السابقة أن يكون عندنا واحد الملف مشترك السيدة الوزيرة فيه معطيات معينة دائما لكل برلماني، لكل وزير لكل رئيس جمعية كيمثل المجتمع المدني أو سفير، فهذه العملية تحتاج منا مجموعة من الاجتماعات والتقارب ما بيننا وتحيين المعطيات على هاد الشئ كناديو بهذا الاجتماع في إطار لجنة الخارجية باش نتبادلوكل برلماني عندودور ديالو كيقوم به على المستوى

اللي فيها الدبلوماسية الموازية مع البرلمان، ولكن أيضا مع هيئات أخرى اقتصادية وأكاديميات وغيرها.  
شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكر على مساهمتك معنا في هذه الجلسة، ونشكر الجميع كذلك على مساهمتهم السيدات والسادة المستشارين.

ورفعت الجلسة.

كتعطيه أيضا فرصة أيضا باش يصقل الحنكة ديالو الدبلوماسية.  
ثاني أمر، هو أن هناك واحد العمل للتقييم والتتبع، اللي كتكون في إطار برنامج دبلوماسية الأهداف، اللي على أصلو كيترصده الاعتمادات لهاذ السفارات واللي كيساعدنا أيضا باش نلمسو شنو هي هاذ النقائص، وكيفاش يكون هناك واحد التكوين مستمر.  
فإضافة للعنصر البشري كما تعلمون، فهناك اليقظة الدبلوماسية باش تكون عندنا واحد القدرة إستباقية، ضروري تكون حتى هي مفعلة، كايين عندنا ما هو هيكل تنظيمي، معلوماتي، ورش كبير انخرطت فيه الوزارة، بدينا في الأجرة ديالو وما زال غادي تواصل، وبالطبع الشراكات

## محضر الجلسة رقم 198

**التاريخ:** الثلاثاء فاتح جمادى الأولى 1440 هـ (8 يناير 2019 م).

**الرئاسة:** المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

**التوقيت:** ثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثامنة والثلاثين مساء.

**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية التالية:

1- مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية؛

2- مشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛

3- مشروع قانون رقم 62.18 المحددة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة؛

4- مشروع قانون رقم 96.18 يتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات؛

5- مشروع قانون رقم 22.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 28 فبراير 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية بنغلاديش الشعبية، لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

6- مشروع قانون رقم 23.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن الخدمات الجوية، الموقعة بالرباط في 27 فبراير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين؛

7- مشروع قانون رقم 12.16 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، (في إطار قراءة ثانية)؛

8- مشروع قانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات؛

9- مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي؛

10- مقترح قانون يقضي بتعديل المادتين 65 و66 من القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكثري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.111 في 15 محرم 1435 (19 نونبر 2013)؛

11- مقترح قانون لتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بشأن قانون الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتتميمه؛

12- مشروع قانون رقم 52.17 بنسخ القانون رقم 17.88 المتعلق بإثبات مدة الصلاحية بالمصبرات وشبه المصبرات والمشروبات المعلبة المخصصة لاستهلاك الإنسان أو الحيوانات؛

13- مشروع قانون رقم 36.18 بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 الصادر في 15 من شعبان 1396 (12 غشت 1976) المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم.

### المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدة والسيد الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على المشاريع الآتية:

1- مشروع قانون يتعلق بالخدمة العسكرية؛

2- مشروع قانون يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛

3- مشروع قانون المحددة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة؛

4- مشروع قانون يتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات؛

5- مشروع قانون يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 28 فبراير 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية بنغلاديش الشعبية، لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

6- مشروع قانون يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن الخدمات الجوية، الموقعة بالرباط في 27 فبراير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين؛

7- مشروع قانون يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، طبعاً هذا القانون في إطار قراءة ثانية؛

8- مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون المتعلق بالبريد والمواصلات؛

9- مقترح قانون يقضي بتغيير القانون الذي يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي؛

خلال دراسة ومناقشة الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني في إطار المصادقة على قانون المالية لكل سنة.

كما يسعدني بهذه المناسبة أن أتقدم لرئاسة لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة بمجلسكم الموقر، بخالص الشكر والامتنان على حسن إدارة أشغال هذه اللجنة خلال مناقشة مشروع القانون المتعلق بالخدمة العسكرية.

والشكر موصول للسيد المقرر الذي أعد تقرير اللجنة حول هذا النص التشريعي، كما أعبّر للسيدات والسادة الأعضاء عن كامل تقديري لمشاركهم القيمة والمتميزة وانخراطهم الإيجابي في مناقشة مشروع قانون الخدمة العسكرية، والتصويت عليه بالإجماع والذي يعد تعبيراً عن التقدير الكبير الذي يكنه السيدات والسادة المستشارون المحترمون للمؤسسة العسكرية، الحصن المنيع للدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن إعادة العمل بالخدمة العسكرية يأتي تنفيذاً للتعليمات السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، وتنزيلاً لأحكام الفصل 38 من الدستور، الذي ينص على مساهمة المواطنين والمواطنات في الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية تجاه أي عدوان أو تهديد.

واعتباراً لذلك، فقد تمت صياغة مضامين مشروع القانون المعروض على أنظاركم للمصادقة عليه وفق مرتكزات تأخذ بعين الاعتبار روح الدستور، من خلال التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة ومن خلال استحضار أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال والتشريعات القانونية الوطنية السابقة.

وقد تمت صياغة مسودة هذا المشروع من خلال تواصل دائم مع مختلف المصالح المختصة منذ شهر ماي 2018، كما كان المشروع محل مشاورات واسعة قبل الوصول إلى الصيغة النهائية التي تم تقديمها لمجلس الحكومة والمصادقة عليها من طرف المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 20 غشت 2018.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هذا المشروع قد تم إيداعه في البرلمان يوم 4 شتنبر 2018 لتتم مناقشته والمصادقة عليه في جلسة عامة، انعقدت بمجلس النواب يوم 26 دجنبر 2018 وإحالته بعد ذلك على مجلسكم الموقر.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هذا المشروع أهم الأهداف المتوخاة منه، كما تم التأكيد على ذلك في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية للبرلمان، فيما يلي:

- أولاً، إذكاء روح الانتماء للوطن في إطار التلازم بين حقوق وواجبات

10- مقترح قانون يقضي بتعديل المادتين 65 و66 من القانون المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكترى للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1.13.111؛

11- مقترح قانون لتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بشأن قانون الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتتميمه؛

12- مشروع قانون بنسخ القانون المتعلق بإثبات مدة الصلاحية بالمصبرات وشبه المصبرات والمشروبات المعلبة المخصصة لاستهلاك الإنسان أو الحيوانات؛

13- مشروع قانون يتعلق بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون الصادر في 15 من شعبان 1396 (12 غشت 1976) المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم.

وأشير في البداية إلى أن هذه النصوص كلها أحيلت علينا من طرف مجلس النواب، باستثناء مشروع قانون رقم 62.18 المحددة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة، وكذلك مشروع قانون رقم 96.18 الذي يتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، أما الباقي كله أت من مجلس النواب.

وقبل الشروع في المناقشة والدراسة والتصويت على هذه المشاريع، أريد باسمكم أن نشكر السادة الوزراء وكذلك رؤساء الفرق والمقررين وكافة الأعضاء، أعضاء اللجان، الذين ساهموا لإغناء هذه المشاريع وكذلك باش يوصلوا إلينا إلى الجلسة العامة، كما راه عندكم في التقارير الموزعة عليكم.

إذن على بركة الله، نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 44.18 الذي يتعلق بالخدمة العسكرية.

الكلمة للحكومة لتقديم هذا المشروع.

**السيد عبد اللطيف لودي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على أشرف المرسلين وآله وصحبه. السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي في مستهل هذه الكلمة أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر لكم ولكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين عن امتناني وتقديري لما تولونه من اهتمام بالغ ودعم متواصل لقضايا الدفاع الوطني، سواء أثناء مناقشة مشاريع القوانين التي تخص هذا القطاع أو من



وطنهم.

كما سيتم كذلك خلال تحديد مسطرة الإحصاء اعتماد مبدأ الترشح التلقائي لأداء المواطنين للخدمة العسكرية ومراعاة خصوصيات العنصر النسوي، لا من حيث شروط الإيواء والإقامة، ولا من حيث التأطير المناسب للنساء المجنדות في إطار الخدمة العسكرية.

ومراعاة للظروف الاجتماعية والصحية، حدد نص مشروع القانون الحالات التي يمكن أن تمنح فيها الإعفاءات والاستثناءات من الخدمة العسكرية، والتي تتعلق بالخصوص بمتابعة الدراسة وإعالة الأسرة والزواج بالنسبة للمرأة أو وجود أطفال تحت حضانتها أو كفالتها أو العجز البدني أو الصحي أو وجود أخ أو أخت في الخدمة العسكرية.

كما أقر هذا القانون واجبات وحقوق المجندين طوال مدة الخدمة العسكرية، وفي هذا الإطار يكفل لهم مجموعة من الحقوق، من بينها الحق في تقاضي أجره وتعويضات والاستفادة من التغطية الصحية والتأمين عن الوفاة والأضرار التي يمكن أن تلحقهم خلال مدة الخدمة العسكرية، مع تكفل الدولة بدفع مبالغ الاشتراك والمساهمات المستحقة عليها على المجندين وكذا من مجانية التغذية واللباس والعلاج في المستشفيات العسكرية.

كما يخول المجنودون المصابون بعايات ناجمة عن إصابات أو أمراض نتجت بفعل الخدمة العسكرية أو بمناسبة القيام بها الحق في الاستفادة من معاش الزمانة ضمن الشروط المقررة في التشريع المتعلق بالمعاشات العسكرية عن الزمانة، بالإضافة إلى تمتيعهم بالحق في المشاركة في المباريات التي يعلن عنها خلال مدة الخدمة العسكرية.

ومن أجل تحسين تطبيق نظام الخدمة العسكرية، ينص المشروع على بعض المقتضيات الجزئية، والتي يرجع أمر البت فيها إلى المحاكم العادية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يتضح مما سبق أن الخدمة العسكرية، والتي تعتبر أسسى درجات الخدمة الوطنية، تروم أساسا تعزيز قيم المواطنة، من خلال تقوية روح الانتماء للوطن وتعزيز روح التضحية والاعتماد على النفس لدى الشباب المغربي وتربيتهم على التحلي بالانضباط والمسؤولية واحترام المؤسسات.

كما تسعى هذه الخدمة إلى بناء وتعزيز التماسك الوطني والتماسك الاجتماعي بين المجندين وفتح فرص اندماجهم في الحياة المهنية والاجتماعية وتكوين وتدريب قاعدة من القوات الاحتياطية، من أجل اللجوء لها عند الضرورة للمساهمة في الدفاع عن حوزة الوطن والتصدي لكل المخاطر الأمنية ومواجهة الكوارث الطبيعية وغيرها.

وفي ختام هذا العرض، اسمحوا لي، السيد الرئيس والسيدات

المواطنة وتعزيز روح التضحية ونكران الذات والاعتماد على النفس لدى الشباب المغربي واستعدادهم الدائم للدفاع عن حوزة الوطن ووحدته التربوية، علما أن التربية على قيم المواطنة هي مسؤولية الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام ومؤسسات أخرى وأن الخدمة العسكرية ما هي إلا مكمل لهذه الروافد في تعزيز وإذكاء هذه القيم؛

- ثانيا، بناء وتعزيز التماسك الوطني والتماسك الاجتماعي بين الأفراد المكونين للأفواج الذين سيتم انتقاؤهم من جميع جهات المملكة، ومن مختلف شرائح المجتمع؛

- ثالثا، فتح فرص الاندماج للشباب المغربي في الحياة المهنية والاجتماعية عبر منح المجندين تكوينا عسكريا ومهنيا وتربيتهم على التحلي بالانضباط وتقوية روح الالتزام والمسؤولية واحترام المؤسسات وتنظيم الوقت واستثماره.

ومن أجل توضيح هذه الأهداف وتفسير مقتضيات مشروع هذا القانون والنصوص التطبيقية المتعلقة به، سيتم إيلاء أهمية كبيرة للتواصل مع المواطنين عبر فتح بوابة على الإنترنت واللجوء إلى وسائل أخرى للتواصل وستمكن هذه الوسائل من إبراز حقوق وواجبات المجندين ومختلف مجالات التكوين والمساطر المتبعة لاختيار المجندين، إضافة إلى كل المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المعنيون بالخدمة العسكرية وذويهم.

السيد الرئيس المحترم،

انسجاما مع أحكام الدستور والتجارب الدولية في هذا المجال، يقر مشروع القانون مبدأ إلزام المواطنين والمواطنات بالخدمة العسكرية خلال مدة محددة في 12 شهرا، ويقترح هذا المشروع أن تتراوح أعمار الفئات المعنية بالخدمة العسكرية بين 19 و25 سنة، مع إمكانية المناداة على الأشخاص البالغين أكثر من 25 سنة والذين استفادوا من الإعفاء لأداء هذه الخدمة إلى حين بلوغهم 40 سنة.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن فوج المجندين برسم سنة 2019 لن يتعدى 10000 مجند، وقد أخذ بعين الاعتبار في تحديد هذا العدد الغلاف المالي المرصود برسم السنة المالية 2019، الذي حظي بموافقة مجلسكم الموقر والحاجيات اللوجيستكية والبنيات والمرافق الضرورية، بالإضافة إلى الموارد البشرية التي ستشرف على جميع مراحل عمليات التجنيد.

ومن أجل حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين والمواطنات المغاربة المقيمين في الخارج، سيتم خلال تحديد مسطرة الإحصاء اعتماد مبدأ الترشح التلقائي لأداء الخدمة العسكرية.

وعلى العموم هذه الفئة من المواطنين هي مجندة بطريقة أخرى، إذ تساهم في اقتصاد البلد ومساعدة وإعالة أسرهم داخل المغرب، ولا ننسى في هذا الإطار حجم التحويلات المالية التي يقومون بها لفائدة

متأكدين أنه أولاً نسددو واحد العدد ديال الإشاعات.

ثانياً، الدستور واضح في المادة 38 تقول لك "المواطنين والمواطنات"، ما تقولش ما تيفرقش ما بين الفئات ديال المواطنين هذا مواطن في الخارج، وهذا مواطن في الداخل. هذا مواطن أنثى، هذا مواطن ذكر.

وبالتالي هاذ الدفوعات هي اللي خلاتنا نتشبهو أنه هاذ القانون درنا هاذ التعديل ونتمنى أنه يتقبل.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للحكومة، السيد الوزير موقف الحكومة من التعديل.

#### السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني:

شكراً السيد الرئيس.

هاذ التعديل غير مقبول. الاختيارية في أداء الخدمة العسكرية مخالفة لمبدأ الإلزامية المنصوص عليها في الفصل 38 من الدستور والتجارب الدولية في هذا المجال، على اعتبار أن الخدمة العسكرية واجب وطني وليس بأمر اختياري.

#### السيد رئيس الجلسة:

رأيكم غادي نطرحو ولا تسحبوه؟ نعم؟

#### المستشار السيد مبارك الصادي:

نتشبهت بالتعديل.

#### السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض التعديل على التصويت:

الموافقون على التعديل = 4؛

المعارضون للتعديل = 25؛

المتنعون عن التعديل = 13.

إذن التعديل رفض.

الآن غادي نقدم، إذا كنا دايرين الثقة فالأمين. غادي نعرض الآن المادة الأولى كما جاءت:

الموافقون = 40؛

المعارضون = 4؛

المتنعون: لا أحد.

إذن المجلس صادق على المادة 1 بالأغلبية 40.

والسادة المستشارين المحترمين، أن أتقدم لكم بالشكر الجزيل على حسن اهتمامكم وعلى ما تولونه من دعم دائم وتقدير كبير لأفراد قواتنا المسلحة الملكية، لما تقوم به من أعمال جليلة تحت الإمرة الرشيدة للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأعز أمره.

أشكركم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني على تقديمه لهذا المشروع المتعلق بالخدمة العسكرية أمام المجلس.

الكلمة للمقرر إذا أراد ذلك، ولكن أعتقد بأنه التقرير وزع عليكم وبين أيديكم، وبالتالي سنمر مباشرة إلى المناقشة، وفي ندوة الرؤساء، اليوم رؤساء الفرق بحضور رؤساء اللجان اتفق الجميع على أنهم غادي يسلموا المداخلات، اللهم إذا كان فريق أو المجموعة تريد أن تتدخل لها ذلك، تفضلوا الإخوان جمعوا.

إذن إلى ما كانش في المناقشة أي متدخل غادي ندوزو مباشرة للتصويت على مواد هاذ المشروع.

المادة الأولى، ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لكم لتقديم التعديل.

#### المستشار السيد مبارك الصادي:

شكراً السيد الرئيس.

التعديل ديال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في المادة الأولى، أن تكون هاذ الخدمة العسكرية اختيارية.

الدفوعات: بما أن الترشح التلقائي بالنسبة للمواطنين المغاربة المقيمين بالخارج، وبما أن الترشح للخدمة بالنسبة للإناث هو تلقائي، وبما أن المشروع ديال الخدمة العسكرية جاء في ظروف اجتماعية وسياسية في المغرب طلق مجموعة من الإشاعات أنه هاذ المشروع جا باش يضحيق الحريات على بعض الشباب.

باش نعطيو هاذ الإشارة واحنا متأكدون أن هاذ الخدمة العسكرية هي خدمة وطنية كما عهدناها في السنوات القديمة، وباش نرفعوا أي لبس على هاذ الإشاعات، وبما أن الشريحة المستهدفة هي 4 مليون وغادي ناخذو منها 10000، نحن في الكونفدرالية تنقولونبداوا اختيارياً، واعطينا أمثلة أنه النهار اللي دعا المغفور له للمسيرة الخضراء وكانت اختيارية وتطوعية، 350 ألف مغربي ومغربية ساهمو في هذه المسيرة.

لهذا كتنقولو هاذ الإجبارية احنا تنفضلو تكون اختيارية، لأنه احنا

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون=40؛

المعارضون=4؛

الممتنعون=0.

إذن وافق المجلس بالأغلبية 40 ضد 4.

المادة 13:

الموافقون=40؛

المعارضون=4؛

الممتنعون=0.

وافق المجلس بالأغلبية 40 ضد 4.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14 مكرر ورد فيها تعديل، هذا التعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، قدم التعديل.

#### المستشار السيد مبارك الصادي:

بالنسبة للمادة 14 تتهضر على الموظفين ديال القطاع العام، درنا احنا المادة 14 المكررة ترمي إلى الأجراء ديال القطاع الخاص، وحماية الحقوق والمكتسبات ديال هاذ الأجراء، وقلنا يتوقف عقد الشغل لأجيرات وأجراء القطاع الخاص مؤقتا أثناء فترة الخدمة العسكرية، غير أنهم يحتفظون بجميع حقوقهم المكتسبة المتعلقة بالتغطية الصحية والأقدمية إلى آخره.

وكذلك هذه الفئة من الأجراء إلى مشاؤول للخدمة العسكرية خاصهم تعويض ديال الأجر يوازي الأجر اللي كان عندهم في العمل ديالهم، هذا هو التعديل ديال هذه المادة 14، وهذا عقد الشغل خاصهم ملي يساليو الخدمة العسكرية يكون مضمون لهم، الدولة تضمن لهم الرجوع إلى العمل ديالهم.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

المادة 2 لم يرد فيها أي تعديل.

الموافقون=40؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون=4.

المادة 3 نفس الشيء، الآن ضد.

إذن الموافقون=40؛

المعارضون=4؛

الممتنعون=0.

إذن وافق المجلس على المادة 3 ب 40 ضد 4.

المادة 4:

الموافقون=40؛

المعارضون=4؛

الممتنعون=0.

إذن وافق المجلس ب 40 ضد 4.

المادة 5:

الموافقون=40؛

المعارضون=4؛

الممتنعون=0.

إذن وافق المجلس ب 40 ضد 4.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون=40؛

المعارضون=0؛

الممتنعون=4.

إذن وافق المجلس ب 40.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض المشروع برمته، كامل.

الموافقون=40؛

المعارضون=4؛

المتنعون: لا أحد.

إذن، وافق المجلس على قانون الخدمة العسكرية بالأغلبية: 40 ضد 4.

وبذلك، يكون المجلس قد وافق على مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية.

شكرا للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني.

الآن غادي ننتقلو إلى مشروع القانون الثاني رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد نور الدين بوطيب، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار العناية الملكية الموصولة التي ما فتئ جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، يولمها لتشجيع الاستثمار ودعم النسيج المقاوالاتي، وتنفيذا لتعليماته السامية بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، عملت الحكومة على إعداد مشروع متكامل لهذا الإصلاح قدمه السيد رئيس الحكومة بين يدي جلالته بتاريخ 19 أبريل 2018، حيث نال الموافقة الملكية بتنفيذه على أرض الواقع خلال سنتي 2018 و2019.

وقد جاء هذا التصور في إطار استمرارية تطبيق الرسالة الملكية الموجهة للوزير الأول بتاريخ 9 يناير 2002 بشأن التدبير اللامتمركز للاستثمار وكذا تعزيز الأهداف المتوخى بلوغها بموجها.

ومن هذا المنطلق، استند في إعداد مشروع هذا الإصلاح إلى ما يلي:

- أولا، الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثامنة عشر لاعتلاء العرش 2017، والذي قدم تشخيصا دقيقا لأعطاب الإدارات المغربية، وأعطى المثال في ذلك بالمراكز الجهوية للاستثمار التي أضحت

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني:

شكرا السيد الرئيس.

هذا التعديل غير مقبول، لا يمكن إدراج هذه المقترحات ضمن مشروع القانون المتعلق بالخدمة العسكرية، لأن هذه المقترحات من صميم مدونة الشغل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

سحب ولا التشبث؟ إذن غادي نعروض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون على التعديل=4؛

المعارضون للتعديل=21؛

المتنعون=17.

إذن المجلس عارض هاذ التعديل ب 21 ضد 4 مع امتناع 17.

هاذ المادة ما كيناش، لأن مادة مكررة، احنا صوتنا على المادة 14.

إذن غادي ندوزو للمادة 15:

الموافقون=40؛

المعارضون=0؛

الامتناع=4.

إذن وافق المجلس بالأغلبية 40 ضد لا أحد يعارض.

المادة 16:

الموافقون=40؛

المعارضون=0؛

المتنعون=4.

إذن وافق المجلس بأغلبية 40.

المادة 17:

الموافقون=40؛

المعارضون=0؛

المتنعون=4.

إذن، وافق المجلس على المادة 17 بأغلبية 40، ما كيناش الامتناع،

ما كيناش المعارضة لا أحد.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

والأقاليم ورؤساء المجالس الجماعية وممثلي السلطات الإقليمية والممثلين الجهويين للإدارات والمؤسسات العمومية المعنيين بالمشاريع الاستثمارية، والمدير العام لمصالح الجهة، وذلك تحت رئاسة والي الجهة. وستناط بهذه اللجنة بالرغم من جميع الأحكام التشريعية والتنظيمية المخالفة للاختصاصات الآتية:

- إجراء تقييم مسبق لمشاريع الاستثمار من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني، وكذا بالنسبة لخلق فرص الشغل؛

- دراسة وإبداء الرأي في مشاريع الاستثمار المعروضة للاستفادة من الامتيازات الممنوحة في إطار المنظومة التحفيزية؛

- البت أو إبداء الرأي أو الرأي المطابق في شأن طلبات الرخص والقرارات والإجراءات الإدارية اللازمة لإنجاز مشاريع الاستثمار، وذلك وفق الشروط والمساطر المحددة بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. وتجتمع هذه اللجنة كل ما اقتضت الضرورة ذلك وعلى الأقل مرة كل أسبوع للاستجابة بسرعة وفعالية لطلبات المستثمرين، وتعتبر القرارات المتخذة على مستوى اللجنة ملزمة لكافة أعضائها، مما يتطلب من الإدارة المعنية التفويض لممثلهم الجهويين السلط اللازمة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات التي تدخل في إطار اختصاصات اللجنة.

وتعتبر قرارات اللجنة ملزمة في مدلول المادة 101 من القانون التنظيمي للجماعات فيما يخص دراسة طلبات رخص التعمير، ويمكن لوالي الجهة ممارسة سلطة الحلول عند امتناع أو رفض أحد أعضاء اللجنة الآخرين منح التراخيص اللازمة للمشاريع الاستثمارية التي حظيت بموافقتهم.

- رابعا، حدد مشروع الإصلاح آليات حديثة لمراقبة أنشطة المراكز الجهوية للاستثمار تتمثل في إخضاعها لمراقبة مالية للدولة يمارسها مندوب للحكومة وتدقيق سنوي لحساباتها ينجزه مكتب تدقيق خارجي؛

- خامسا، إحداث اللجنة الوزارية للقيادة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، يعهد إليها قيادة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار والنظر في اقتراحاتها الرامية إلى تسوية الصعوبات التي قد تعترضها وتلك المتعلقة بتبسيط المساطر المرتبطة بالاستثمار، كما يناط بهذه اللجنة البت في الطعون المعروضة عليها ودراسة تقارير تقييم أداء المراكز الجهوية للاستثمار.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن مشروع القانون المقترح يتماشى والتوجهات الملكية السامية بتسهيل الاستثمار وتثمين المؤهلات الجهوية لجلب المشاريع الاستثمارية المنتجة للقيمة المضافة والمحدثة لمناصب الشغل، وذلك بغاية تنمية جهوية مستدامة تضمن الكرامة وتوفر ظروف العيش الكريم.

تشكل عائقا أمام عملية الاستثمار عوض أن تشكل آلية للتحفيز ولحل مشاكل المستثمرين على المستوى الجهوي؛

- ثانيا، تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2015، والذي قدم تشخيصا معمقا لمختلف الإكراهات التي حالت دون تحقيق هذه المراكز للأهداف الواردة في الرسالة الملكية ل 9 يناير 2002 بشأن التدبير اللامتمركز للاستثمار، وأصدر مجموعة من التوصيات التقييمية التي من شأن تفعيلها تجاوز مختلف النقائص التي أبانت عنها عملية التشخيص المذكورة.

ومن هذا الأساس، تمت صياغة مشروع إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار من أجل تأهيلها لبلوغ الأهداف المرجوة وبما يمكنها من أن تلعب دورا محوريا في تنشيط وتسهيل الاستثمار ومواكبة المقاولات، خصوصا الصغرى منها والمتوسطة، على المستوى الجهوي.

ولبلورة هذا الإصلاح الذي أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله تعليماته السامية بالإسراع في تنفيذه، فقد تم إعداد مشروع القانون 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية والموحدة للاستثمار الذي يشرفني أن أعرضه على أنظار مجلسكم الموقر وأن أقدم لكم أهم مستجدات الإصلاح في شموليته على النحو التالي:

- أولا، إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار وتحويلها إلى مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي، ويطابق نفوذها الترابي نفوذ جهات المملكة؛

- ثانيا، توسيع نطاق مهام المراكز الجهوية للاستثمار لتشمل تسهيل الاستثمار وتطوير العرض الترابي وجذب الاستثمارات المنتجة للثروة والمحدثة لمناصب الشغل، بالإضافة إلى المواكبة الشاملة للمقاولات خصوصا الصغرى منها والمتوسطة، والتي تواجه صعوبات في أنشطتها، وذلك بهدف جعل هذه المراكز قوة اقتراحية لتطوير جاذبية تراب الجهة أو لتجويد المساطر المتعلقة بالاستثمار والخدمات المقدمة للمستثمرين.

ولهذه الغاية، سيقدم المركز الجهوي للاستثمار في صيغته الجديدة عرض خدمات مهم لفائدة المستثمرين والمقاولات، عن طريق تكريسه كشباك وحيد للمعالجة المندمجة لملفات المشاريع الاستثمارية وفق مقارنة شمولية في كافة مراحلها، ابتداء من إيداعها بالمراكز إلى غاية منح التراخيص المتعلقة بها وتبعية إنجازها، بالإضافة إلى المواكبة الفعالة للمقاولات في الولوج للموارد المالية أو البشرية أو العقارية اللازمة لتطورها؛

- ثالثا، تبسيط المساطر الإدارية والإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار من خلال إحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، والتي ستحل محل كافة اللجان الجهوية الحالية المتدخلة في تدبير الاستثمار لتشكل الإطار الأوح لا اتخاذ قرارات مبررة يلتزم بها جميع أعضاء اللجنة والإدارات والهيئات الممثلة داخلها، حيث ستكون من عمال العمالات

المادة 13:	والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
الموافقون بالإجماع.	<u>السيد رئيس الجلسة:</u>
المادة 14:	شكرا للسيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية.
الموافقون بالإجماع.	كالعادة أعتقد وكيف تتعرفو بأنه تقرير موزع علينا جميعا وعندكم.
المادة 15 وقع فيها تعديل في اللجنة، غادي نعرضها:	وكذلك غادي نفتحو باب المناقشة لمن أراد أن يتدخل في هذا القطاع
الموافقون بالإجماع.	في هذا المشروع قانون، وإلا إذا لم يكن هنالك شي متدخل ندوزو
المادة 16:	للتصويت، إذن ندوزو للتصويت.
الموافقون بالإجماع.	المادة 1:
المادة 17:	الموافقون بالإجماع.
الموافقون بالإجماع.	المادة 2:
المادة 18:	الموافقون بالإجماع.
الموافقون بالإجماع.	المادة 3:
المادة 19:	الموافقون بالإجماع.
الموافقون بالإجماع.	المادة 4:
المادة 20:	الموافقون بالإجماع.
الموافقون=41؛	المادة 5:
المعارضون: لا أحد؛	الموافقون بالإجماع.
الممتنعون=4.	المادة 6:
إذن وافق المجلس على المادة 20 ب 41 بدون معارض.	الموافقون بالإجماع.
المادة 21:	المادة 7:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 22:	المادة 8:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 23:	المادة 9:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 24 عدلتها اللجنة، أقدمها كما عدلتها اللجنة:	المادة 10 عدلتها اللجنة:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 25:	المادة 11:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.
المادة 26:	المادة 12:
الموافقون بالإجماع.	الموافقون بالإجماع.

الموافقون: بالإجماع.	المادة 27:
المادة 43:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 28:
المادة 44:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 29:
المادة 45:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 30:
إذن غادي نكونو كملنا جميع المواد اللي فيهاذ المشروع اللي هي 45.	الموافقون: بالإجماع.
الآن غاد نعرض القانون برمته.	المادة 31:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح	المادة 32:
المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة	الموافقون: بالإجماع.
للاستثمار.	المادة 33:
غادي ندوزو لمشروع القانون رقم 62.18 المحددة بموجبه السن	الموافقون: بالإجماع.
القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة.	المادة 34:
الكلمة للحكومة.	الموافقون: بالإجماع.
<b>السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:</b>	المادة 35 كما عدلتها اللجنة:
بسم الله الرحمن الرحيم.	الموافقون: بالإجماع.
السيد رئيس اللجنة المحترم،	المادة 36:
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،	الموافقون: بالإجماع.
يسعدني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر بعرض لمضمون مشروع	المادة 37:
القانون رقم 62.18 المحددة بموجبه السن القانونية التي يجب	الموافقون: بالإجماع.
أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة، المتخذ تطبيقا	المادة 38:
لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.17.71 المتعلق بإعادة تنظيم القوات	الموافقون: بالإجماع.
المساعدة وبتحديث النظام الخاص بأفرادها، والذي يجري عليها	المادة 39:
النظام العسكري ويخضع أفرادها لمقتضيات القانون 13.71 المحدثة	الموافقون: بالإجماع.
بموجبه نظام التقاعد العسكري وكذا الظهير الشريف رقم 1.58.117	المادة 40:
المتعلق بالمعاشات العسكرية برسم الزمانة.	الموافقون: بالإجماع.
ويهدف مشروع القانون رقم 62.18 المتعلق بحد السن القانوني	المادة 41:
لتقاعد أفراد القوات المساعدة المصادق عليه من طرف المجلس الوزاري	الموافقون: بالإجماع.
بتاريخ 4 أكتوبر 2018 إلى ملائمة حد السن القانونية لإحالة هذه الفئة	المادة 42:
على التقاعد، وذلك بالرفع من حد هذا السن إلى 62 سنة بالنسبة لرتب	
سلك المفتشين الممتازين و57 سنة بالنسبة لسلك المفتشين، على غرار	
نظرائهم بالقوات المسلحة الملكية ووفق جدول المماثلة المحدد بموجب	
المادة 28 من الظهير الشريف المنظم للقوات المساعدة.	

المادة 5:  
الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:  
الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:  
الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض الآن القانون برتمته للتصويت:  
الموافقون: بالإجماع.

إذن، يكون المجلس قد وافق على مشروع قانون رقم 62.18 المحددة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة.

غادي ندوزو الآن إلى مشروع قانون يتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات. الكلمة للسيد الوزير.

**السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:**

السيد الرئيس المحترم،  
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،  
يشرفني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر بعرض مشروع القانون رقم 62.18 المتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الموضوعة قيد التحصيل قبل سنة 2000. وأود في البداية أن أشير إلى أن هذا المشروع يندرج في إطار ملائمة مقتضيات الجبايات المحلية مع التدابير المتخذة بالنسبة لجبايات الدولة في إطار قانون المالية لسنة 2019 ولا سيما المادة 8 منه. ويهدف مشروع هذا القانون إلى:  
- تحسين علاقة الجماعات الترابية مع الخاضعين للضريبة وتسريع وثيرة تصفية ملفات المنازعات؛  
- تخفيف الضغط على العاملين بالمصالح الضريبية موازاة مع تسهيل عملية التسديد على الملتزمين؛  
- ثالثا، وضع الوسائل القانونية والمالية رهن إشارة الجماعات الترابية لمساعدتها على تحسين مستوى تدخلاتها.

السيد الرئيس المحترم،  
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،  
لقد شكلت إجراءات تحصيل الديون في غالب الأحيان موضوع خلاف بين الملتزمين والمصالح المختصة التابعة للمديرية العامة للضرائب

كما تم كذلك تحديد حد السن القانونية للإحالة على التقاعد بالنسبة لسلك المساعدين الممتازين والمساعدين في 54 سنة، فضلا عن تحديد حد 52 سنة بالنسبة لسلك رجال الصف.

وعلاوة على ذلك، تم بموجب هذا النص فتح إمكانية الاحتفاظ بأفراد هذه الهيئة بعد بلوغ السن القانونية بصفة استثنائية، وذلك وفق نفس الشروط والكيفيات الجاري بها العمل بالنسبة لأفراد القوات المسلحة الملكية.

وجدير بالذكر، أن نسبة عدد ضباط القوات المساعدة قد عرفت انخفاضا ملموسا في السنوات الأخيرة، مقارنة مع الفئات الأخرى، بسبب ارتفاع عدد المحالين على التقاعد منهم وكذا انخفاض عدد المناصب المالية المخصصة لهم، الشيء الذي سيكون له أثر سلبي على مردودية هاته الفئة، خاصة بعد دخول الظهير الشريف الجديد حيز التنفيذ، والذي أحدث مهام ومراكز مسؤولية جديدة تستوجب وجود أطروكفاءات متمرسة وذات تجربة قادرة على تنزيل مقتضياته.

كما أن مشروع هذا القانون يدخل في إطار سياسة الدولة الرامية إلى إصلاح نظام التقاعد، وذلك بالرفع من السن القانونية للإحالة على التقاعد.

تلكم، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، الخطوط العريضة لمشروع القانون رقم 62.18 المحددة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير المنتدب.  
التقارير وزعت عليكم. المداخلات اللي أراد يسلم المداخلات للرئاسة له ذلك.

إذن، إلى ما كان حتى شي واحد أراد يتدخل غادي ندوزو للتصويت على المواد وهي 7 مواد فقط.

المادة 1:  
الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:  
الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:  
الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:  
الموافقون: بالإجماع.



**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير المنتدب.

الآن غادي ندوزو كذلك التقارير هي موزعة عليكم والمداخلات سلموها للرئاسة.

إذا لم يكن هنالك راغب في المداخلة ندوزو مباشرة للتصويت، إذن ما كاين حد.

كاين مادة فريدة واحدة، التي يتألف منها مشروع هذا القانون، غادي نقدمها لكم كيف عدلتها للجنة:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض مشروع القانون برتمته:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 96.18 يتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات.

فهنيئا للسيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية اللي دوز هذه مشاريع القوانين واللي الآن أصبحت قوانين.

إذن غادي ندوزو للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين المتعلقة بوزارة الخارجية والتعاون الدولي، وعددها ثلاثة.

غادي نبداو الآن بمشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقيات دولية.

مشروع القانون الأول يحمل رقم 22.18 ويوافق بموجبه على الاتفاقية الموقععة بالرباط في 28 فبراير 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية بنغلاديش الشعبية لتنجب الازدواج الضريبي ومنع التهريب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

أما مشروع القانون الثاني رقم 23.18 فيوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن الخدمات الجوية الموقععة بالرباط في 27 فبراير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين.

الكلمة للحكومة لتقديم هذين المشروعين دفعة واحدة، إذا أرادت طبعا الحكومة.

**السيدة منية بوستة كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أعرض أمامكم اليوم مشروع قانونين يوافق بموجبهما

أوتلك التابعة للجماعات الترابية، وذلك بالنظر لصعوبة إيجاد أصل أو سجلات مثبتة لهذه الديون.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن المبلغ الباقي استخلاصه برسم الديون المستحقة لفائدة الجماعات الترابية والتي يقل مبلغها عن 50 ألف درهم الصادرة قبل سنة 2000، يناهز 1.6 مليار درهم أي نسبة 5.8% من المبلغ الإجمالي الباقي استخلاصه، والذي يقدر ب 27.6 مليار درهم، وتهم هذه الديون 2.5 مليون فصل و 1.2 مليون ملزم، 88 منها (الديون) تتعلق بالملزمين ذوي المداخيل الضعيفة أو المتوسطة.

ومن هذا المنطلق، فإن مشروع هذا القانون يرمي إلى:

- إلغاء الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات المشار إليها في المادة 2 من القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية التي يساوي أو يقل مبلغها على 50 ألف درهم الموضوعه قيد التحصيل قبل فاتح يناير 2000؛

- إلغاء الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات المشار إليها في المادة 2 من القانون رقم 15.97، بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية الموضوعه قيد التحصيل قبل فاتح يناير 2000، والتي بوشربشأنها تحصيل جزئي نتج عليه مبلغ متبقى غير مؤدى يساوي أو يقل عن 50 ألف درهم؛

- ثالثا، إلغاء الغرامات والذعائر والزيادات وفوائد التأخير ومصاريف التحصيل المرتبطة بالديون السالفة الذكر.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن مشروع هذا القانون يستهدف جميع الضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والآتوى المستحقة لفائدة الجماعات الترابية بدون استثناء، التطبيق التلقائي للإلغاءات السالفة الذكر من طرف محاسب الخزينة المختص دون تقديم طلب من طرف المدينين المعنيين. وسيمكن هذا الإجراء من المساهمة في تقليص حجم الباقي استخلاصه والتخفيف من حدته وتجاوز الصعوبات والاختلالات التي تعيق مردودية الجبايات المحلية، وكذا تعزيز مالية الجماعات الترابية من خلال التركيز على تحصيل الديون المهمة والديون حديثة الإصدار، والتي من شأنها توفير موارد إضافية للجماعات الترابية عند القيام بإجراءات التحصيل الجبري.

تلکم هي الخطوط العريضة وأهم الأهداف التي جاء بها مشروع القانون المتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الموضوعه قيد التحصيل قبل سنة 2000.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:****شكرا السيدة الوزيرة.**

إذن كالعادة التقرير موزع عليكم ديال 2 مشاريع قوانين، واللي بغا يقدم المداخلة ديالو يتفضل بها، وإذا لم يكن هنالك متدخل راغب باش يتدخل غادي ندوزو للتصويت.

غادي نبدأ أولاً بالقانون رقم 22.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 28 فبراير 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية بنغلاديش الشعبية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

**الموافقون: بالإجماع.**

إذن، وافق المجلس على مشروع القانون رقم 22.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 28 فبراير 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية بنغلاديش الشعبية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

الآن، غادي نعرض للتصويت مشروع قانون رقم 23.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن الخدمات الجوية الموقعة بالرباط في 27 فبراير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين.

**الموافقون: بالإجماع.**

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 23.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن الخدمات الجوية الموقعة بالرباط في 27 فبراير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين.

شكرا للسيدة الوزيرة على مساهمتها وعلى تقديمها وكل ما قدمته في هذه الجلسة.

غادي ندوزو الآن نمر للدراسة والتصويت على المشروع الثالث، دائما في الشؤون الخارجية - أستسمح - الشؤون الخارجية والتعاون الدولي وهو مشروع قانون رقم 12.16 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعاون وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.

هذا القانون في إطار قراءة ثانية، احنا كنا درسناه ووقع شي تعديل، دابا رجع عندنا.

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

**السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون****الدولي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تفعيلا للموافقة الملكية السامية يتم بموجب مشروع القانون رقم

على اتفاقيتين ثنائيتين وقعتهما الحكومة مع كل من مملكة البحرين وجمهورية بنغلاديش الشعبية في إطار تقوية الشراكة الإستراتيجية للمملكة مع دول الخليج العربي من جهة وتنويع شراكات المغرب وتعزيز حضوره في الفضاء الجنوب الآسيوي من جهة أخرى.

وقبل التطرق للاتفاقيتين، أود في مستهل مداخلة أن أتقدم بالشكر للسيد الرئيس والمقرر وللسيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة على إشرافهم للنقاش الذي تلى عرض الاتفاقيتين المذكورتين أمام اللجنة.

فيما يخص مشروع قانون رقم 23.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن الخدمات الجوية الموقعة بالرباط في 27 فبراير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين، تتميز - كما تعلمون - العلاقة المغربية البحرينية بمتانتها بحكم الروابط التاريخية وأواصر الأخوة التي تجمع البلدين، وتجدر الإشارة إلى أن الزيارة التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده إلى البحرين سنة 2016 أعطت شحنة قوية للعلاقات بين البلدين، إذ كانت هذه الزيارة فرصة لتعزيز الإطار القانوني للتعاون من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات همت المجالات القضائية والدينية والضريبية.

وقد تم التوقيع على الاتفاقية التي هي بين أيدينا بمناسبة انعقاد اللجنة العليا المشتركة المغربية البحرينية المنعقدة بالرباط في فبراير 2018 برئاسة وزير الخارجية للبلدين، تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية لتطوير وتنويع أشكال التعاون على أساس المصالح المشتركة بين البلدين الشقيقين.

وتندرج هذه الاتفاقية في إطار تعزيز علاقات التعاون في مجال النقل على ضوء قرار السلطات البحرينية بإعادة تشغيل الخط المباشر لشركة الطيران البحرينية "طيران الخليج" بين المنامة والدار البيضاء بعد توقفه سنة 2006، مما سيسهم في استغلال الفرص الواعدة لتيسير تنقل الأشخاص وتشجيع الحركة السياحية وتنمية المبادلات التجارية.

فيما يخص المشروع الثاني وهو مشروع قانون رقم 22.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 28 فبراير 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية بنغلاديش الشعبية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل.

وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية خلال الدورة الأولى للمشاورات السياسية بين المغرب وبنغلاديش، والتي جمعت وزير خارجية البلدين بتاريخ 28 فبراير 2018، ومن خلالها نهدف إلى تعزيز الشراكة ورفع من العلاقات الاقتصادية والتجارية إلى مستوى التطلعات المشتركة للبلدين، وقد تم التأكيد خلال هذه المشاورات على ضرورة تسريع استكمال الإطار القانوني بهدف تشجيع تبادل الاستثمارات بين الطرفين.

أشكركم على حسن انتباهكم والسلام.

المادة 3:	12.16 بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعاون وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، والتي تفضل مولانا المنصور بالله بإضفاء رعايته وتشريفها بحمل اسم جلالته الشريف.
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 4:	وفي هذا الصدد، أود أن أتوجه بالشكر إلى السيدات والسادة المستشارين، وكذا إلى السيد الرئيس ومقرر وكافة أعضاء لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة على ما أبدوا من اهتمام بالغ وتعاون بناء خلال المناقشة وعلى إسهاماتهم القيمة في إطار تجويد مشروع القانون المحدث لهذه المؤسسة.
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 5:	هذه المؤسسة التي ستكون لها آثار جد إيجابية على المنتمين لهذا القطاع، نظرا لما ستخوله من تيسير لشؤونهم الاجتماعية ولظروف حياتهم، سواء العاملين منهم والمتقاعدين أو ذوي الحقوق على حد سواء.
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 7:	وقد تم في إطار القراءة الثانية للنص الذي بين أيدينا اعتماد مجموعة من التعديلات التي تهدف إلى تجويده، إن على مستوى الشكل أو المضمون، إذ تبتغي في جملتها الرقي بالنص إلى مستوى النصوص التشريعية المماثلة.
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 8:	السيد الرئيس المحترم،
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 9:	السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 10:	إن هذا المشروع يعكس رغبة الوزارة في تكريس روح الانتماء إلى قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الدولي ومد جسور التواصل وتقوية العلاقات الإنسانية بين المنتمين لهذا القطاع عبر جعل المؤسسة فضاء للتواصل والتضامن بين مختلف مكوناتها.
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 13:	كما أود، ختاماً، أن أجدد التأكيد على الطابع الحيوي لهذا المشروع، مشروع إحداث مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي وأعاون وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وذلك اعتباراً لما يكتسيه من أهمية قصوى بالنسبة للدبلوماسيين المغاربة، استجابة لمتطلباتهم للاستفادة من خدمات اجتماعية ترقى إلى مستوى تطلعاتهم.
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 17:	والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 19:	<b>السيد رئيس الجلسة:</b>
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 23:	شكراً للسيدة كاتبة الدولة في الشؤون الخارجية.
الموافقون: بالإجماع.	
المادة 26:	التقرير كالعادة وزع عليكم. المداخلات إلى ما كانش شي فريق ولا مجموعة بغات تتدخل، ما كاينش.
الموافقون: بالإجماع.	
الآن غادي نعرض المشروع برمته:	الآن غادي ندوز مباشرة للتصويت:
الموافقون: بالإجماع.	
إذن، وافق مجلس المستشارين بإجماع الحاضرين على مشروع القانون رقم 12.16 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعاون وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في إطار قراءة ثانية.	المادة 2:
شكراً السيدة كاتبة الدولة على مساهمتك في هذه القوانين.	الموافقون: بالإجماع.
الآن غادي ندوز لمشروع قانون رقم 12.12 يقضي بتغيير وتميم	

القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

**السيد عثمان الفردوس، كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلف بالاستثمار:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أقف أمام مجلسكم الموقر لتقديم مشروع قانون رقم 12.12 الذي يغير ويتمم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات، والذي تمت المصادقة عليه من طرف لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بالإجماع.

وبصفة عامة يتمحور مشروع هذا القانون حول المحاور التالية:

- أولا، تقوية رافعة التقنين؛

- ثانيا، تعزيز حماية المستهلك؛

- ثالثا، الإعداد الرقمي للتراب الوطني.

فيما يخص تقوية رافعة التقنين، وضح هذا المشروع مفهوم اقتسام البنيات التحتية بين المتعهدين عبر تحديد الالتزامات المرتبطة بذلك.

ثانيا، لأجل حماية المنافسة في قطاع المواصلات، نص مشروع هذا القانون على إحداث لجنة للمخالفات، يعهد إليها إصدار عقوبات مالية في حق المتعهدين، مع كامل احترام حقوق الدفاع.

ثالثا، ألزم مشروع هذا القانون المتعهدين بتمرير وإيصال الرواج الوطني للإنترنت من خلال نقطة تبادل الإنترنت (IXP) تحدث فوق التراب الوطني.

ثانيا، فيما يخص تعزيز حماية المستهلك، عزز هذا المشروع الشروط المفروضة على المتعهدين قصد وضع المعلومات المتعلقة بالشروط العامة لتوفير خدمات الاتصالات وبالتعريفات المطبقة رهن إشارة العموم وبطريقة واضحة وشفافة.

ثانيا، تمكين الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات من طلب إجراء تعديل أو مراجعة لعقود الاشتراك في الخدمات.

ثالثا، وضع مشروع هذا القانون على عاتق المتعهدين مسؤولية نشر وتحيين وضعية تغطية شبكاتهم على الأقل كل 6 أشهر.

فيما يخص الإعداد الرقمي للتراب الوطني:

- تجهيز بعض المناطق المحيطة بالمجال الحضري والمناطق الصناعية والمناطق القروية ببنيات تحتية تمكن من الولوج إلى الصبيب العالي

والعالي جدا:

- ثانيا، ضرورة تجهيز كل البنيات والتجهيزات بالبنيات التحتية للمواصلات وفق المعايير التقنية المحددة؛

- ثالثا أحدث هذا المشروع مكاتب الفحص تتمثل مهمتها في التحقق من وجود البنيات التحتية ومطابقتها للمواصفات التقنية، مع التأكيد على أن هذا المكتب سيكون مستقلا عن الشخص الذي قام بإنجاز دراسة البنيات التحتية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلكم باختصار الخطوط العريضة لمشروع هذا القانون المعروض على أنظاركم، وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص الشكر لأعضاء لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين على تجاوزهم مع هذا المشروع، راجيا أن ينال رضاكم، كما كان عليه الأمر داخل هذه اللجنة.

والسلام عليكم.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير.

الآن التقارير كالعادة وزعت. إذا كان راغب يريد أن يتدخل سواء كان فريق أو مجموعة، لا أرى أحدا، ما رفع حتى شي واحد اليد وما طلبش الكلمة حتى شي أحد.

إذن غادي ندوزو للتصويت على مشروع القانون:

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض مشروع القانون برمته:

الموافقون بالإجماع.

إذن، يكون المجلس قد وافق بإجماع الحاضرين على مشروع القانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات.

شكرا للسيد الوزير.

الآن نمر للدراسة التصويت على مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي.

بما أن هذا مقترح قانون غادي نعطي الكلمة لتقديم هذا المقترح للمقرر إذا كايين، إذا ما كايينش غادي نعتبرو بأن التقرير قد وزع عليكم وعلينا جميعا، إذن التقرير وزع عليكم.

الكلمة للحكومة إذا رغبت في ذلك، إلى بغات. إذن الحكومة وافقت على هذا المقترح.

نفتح باب المناقشة.

لا فريق ولا المجموعة تريد أن تأخذ الكلمة، اللي بغا يقدم المداخلات يفضل.

إذن غادي ندوز مباشرة للتصويت على المادة الفريدة:

الموافقون=34؛

المعارضون=3؛

المتنعون: لا أحد.

إذن، وافق المجلس على المادة الفريدة التي يتألف منها مقترح القانون.

الآن غادي نعرض مقترح القانون برمته للتصويت:

الموافقون=34؛

المعارضون=3؛

المتنعون=0.

إذن، وافق المجلس بالأغلبية 34 ضد 3 على مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي.

والآن نمر للدراسة والتصويت على مقترح قانون يقضي بتعديل المادة 65، 66 من القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكثري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف 1.13.111 في 15 محرم 1435 (19 نوفمبر 2013).

طبعا الكلمة للمقرر، ما بغاش، نعتبر بأن التقرير وزع عليكم، أستسمح السيد المقرر. الكلمة للحكومة إذا رغبت في ذلك، السيد

الوزير، الكلمة للحكومة إذا رغبت في ذلك.

السيد محمد أوجار، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

الحكومة موافقة على هذا المقترح القانون الهام جدا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن استمعتم إلى موقف الحكومة من هذا المقترح.

دبا ندوزو للتصويت، فيه مادة واحدة.

الموافقون على هذه المادة الفريدة: بالإجماع.

غادي نعرض الآن مقترح القانون برمته:

الموافقون: بالإجماع.

وبذلك، يكون المجلس قد وافق على مقترح قانون يقضي بتعديل المادتين 65، 66 من القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكثري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.111 في 15 محرم 1435 (19 نوفمبر 2013).

الآن غادي ندوزو للدراسة والتصويت على مقترح قانون لتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بشأن قانون الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتتميمه.

الكلمة للسيد المقرر إذا رغبت في ذلك، التقرير وزع، والكلمة للحكومة إذا رغبت في ذلك الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

الحكومة موافقة على مقترح القانون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الآن غادي ندوزو للتصويت على الفصل الذي يتألف منه مقترح القانون:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض هاذ مقترح القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

وبذلك، يكون المجلس قد وافق بإجماع الحاضرين على مقترح قانون لتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في 10 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بشأن قانون الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتتميمه.

غادي ندوز للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 52.17 بنسخ القانون رقم 17.88 المتعلق بإثبات مدة الصلاحية بالمصبرات وشبه المصبرات والمشروبات المعلبة المخصصة لاستهلاك الإنسان أو الحيوانات.

الكلمة للحكومة لتقديم هاذ مشروع القانون.

السيد مصطفى الخلفي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

يشرفني، نيابة عن السيد وزير الفلاحة أن أتقدم بمشروع القانون 52.17 بنسخ القانون رقم 17.88 المتعلق بإثبات الصلاحية بالمصبرات وشبه المصبرات والمشروبات المعلبة المخصصة لاستهلاك الإنسان أو الحيوانات.

وهنا لا بد من التذكير أولاً أن صحة وسلامة المستهلكين هي أولوية عند وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وأن هذا المشروع يندرج في إطار رزنامة قانونية تستهدف تحيين مقتضيات التشريعية المرتبطة بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

يدخل هذا المشروع بالتالي في إطار عملية التحيين وأيضا في إطار الملاءمة مع النصوص الأوروبية ومع مدونة الدستور الغذائي العالمي، (Codex Alimentarius).

كما يقترح هذا المشروع في إطار الوفاء بتعهدات المملكة المغربية في إطار الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي وضرورة التقارب التشريعي (la convergence réglementaire) مع هذه المجموعة الاقتصادية، نظرا للمستوى المرتفع للتبادل التجاري بين الطرفين.

تاريخ الصلاحية هو أهم تاريخ بالنسبة للمستهلك، ويظل التنصيب عليه إجباريا تنفيذا للمرسوم المتعلق بتحديد الشروط والكيفيات الخاصة بعنونة المنتجات الغذائية.

نتوخى من هذا المشروع تسهيل المبادلات مع شركائنا مع باقي الدول من خلال رفع الإكراهات التشريعية المرتبطة بكيفية عنونة المنتجات، فالمنتجات المغربية المصدرة ستكون مسبقا مستوفاة لشروط العنونة

التي تحددها قوانين الدول المستوردة.

وهنا لا بد من أن السلامة الصحية للمنتجات الغذائية تخضع لأحكام القانون رقم 28.07 ونصوصه التطبيقية في كل المراحل، الإنتاج، العرض، المناولة، التحويل، التلفيف، التوضيب والنقل والخزن والتوزيع.

ختاما، نتوجه بالشكر إلى لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية رئيسا وأعضاء، على تفاهمهم وتجاوبهم مع هذا المشروع، راجيا أن يحظى بالموافقة كما كان عليه الشأن داخل اللجنة بالإجماع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

كالعادة التقرير وزع علينا، ما كايين حتى شي واحد راغب باش يتدخل.

إذن غادي ندوز للتصويت.

مادة فريدة:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض مشروع القانون برتمته للتصويت:

الموافقون، بالإجماع.

إذن، يكون المجلس قد وافق بإجماع الحاضرين على مشروع قانون رقم 52.17 بنسخ القانون رقم 17.88 المتعلق بإثبات مدة الصلاحية بالمصبرات وشبه المصبرات والمشروبات المعلبة المخصصة لاستهلاك الإنسان أو الحيوانات.

آخر مشروع قانون اللي غادي الآن نقدموه للدراسة والتصويت الذي يتعلق بمشروع قانون رقم 36.18 بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم.

الكلمة للحكومة لتقديم هذا المشروع.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

يشرفني نيابة عن السيد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون العامة والحكومة تقديم مشروع القانون بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 بتاريخ 15 شعبان 1396 (12 غشت 1976) والذي

وانطلاقاً من تقديرنا في فريق الأصالة والمعاصرة لأهمية تلازم بين حقوق وواجبات المواطنة وانسجاماً مع الأهداف التي يرمي المشروع قانون قيد الدراسة والتصويت والمتعلقة بإذكاء روح الانتماء للوطن وتعزيز روح التضحية ونكران الذات والاعتماد على النفس لدى الشباب المغربي واستعدادهم الدائم للدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية والذود عن استقلاله ووحدته فضلاً عن تعزيز التماسك الوطني والتمازج الاجتماعي وفتح فرص اندماج الشباب في الحياة المهنية والاجتماعية عبر منح المجندين تكويناً عسكرياً ومهنياً وتدريبهم على التحلي بالانضباط والشجاعة وتقوية روح المسؤولية واحترام المؤسسات وتنظيم الوقت واستثماره.

هذه الأهداف وغيرها، نؤمن في فريق الأصالة والمعاصرة بأنها ستساهم لا محالة في التعريف بالأدوار النبيلة والعظيمة التي تضطلع بها قواتنا المسلحة الملكية الباسلة ومساهمتها المتميزة على المستوى الدولي في عمليات حفظ السلم والأمن العالميين وعمليات الإنقاذ والإغاثة وفك العزلة والمساعدة الإنسانية لفائدة سكان المناطق النائية والمنكوبة إضافة إلى مواجهة الكوارث الطبيعية وغيرها.

السيد الوزير،

اسمحوا لنا أن نغتنم هذه الفرصة بمناسبة الدراسة والتصويت على هذا المشروع المعروض على أنظارنا اليوم والمتعلق بإحدى المؤسسات المحورية في نسقنا السياسي كي نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى القوات المسلحة الملكية وعلى رأسها القائد الأعلى جلاله الملك محمد السادس نصره الله وأيده على ما بذله وببذله من مجهودات وأدوار بارزة في صيانة الوحدة الوطنية، ونأمل من الله سبحانه وتعالى أن تظل مصدر فخر وطني وحاجزاً منيعاً تنكسر أمامه كل المخططات للإضرار بوحدةنا الترابية.

وانطلاقاً من كل هذه الاعتبارات لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا أن نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون الذي نؤكد مرة أخرى على أهميته البالغة.

## 2- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء.

السيدات والسادة المستشارين.

يشرفني باسم أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية، والذي يعتبر فرصة لنا للإشادة بالمؤسسة الملكية العسكرية نظراً لما قدمته في تاريخ بلادنا ودفاعها المستميت عن الوطن والوحدة الترابية والملاحم البطولية التي خاضها الجيش الوطني بكل

يقضي بتحويل تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم.

الهدف وهو تعزيز التعويض المالي بحكم أن التعويض الحالي لم يعد مسائراً للمستجدات.

وشكراً.

## السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير.

الآن التقرير معروض علينا، كإين شي واحد بغا يهضر شي فريق ولا المجموعة؟ ما كإينش.

إذن ندوزو للتصويت:

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

وبذلك، يكون المجلس قد وافق بإجماع الحاضرين على مشروع القانون رقم 36.18 بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم.

شكراً للجميع، للسادة الوزراء، لأخواتي وإخواني المستشارين.

رفعت الجلسة.

## الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة المجلس.

أولاً: مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية:

### 1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمناسبة الدراسة والتصويت على مشروع قانون 44.18 المتعلق بالخدمة العسكرية، الذي يندرج في سياق التجسيد العميق لمنطوق الفصل 38 من الدستور، الذي ينص على مساهمة المواطنين والمواطنات في الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية اتجاه أي عدوان أو تهديد وذلك عبر أعمال مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات في أداء الخدمة العسكرية،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

نعتبر في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، أن الخدمة العسكرية ستساهم بلا شك في ترسيخ قيم الانتماء وتعزيز الشعور بالمواطنة وروح المسؤولية وفي إعداد المواطنين والمواطنات للمساهمة في الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية تجاه أي عدوان أو تهديد محتمل كما ينص على ذلك الفصل 38 من دستور المملكة.

كما ستمكن "الشباب والشابات من الحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الاندماج المهني والاجتماعي أمام المجندين الذين يبرزون مؤهلاتهم، وروح المسؤولية والالتزام"، كما أكد على ذلك جلالة الملك في الخطاب الذي ألقاه أمام أعضاء مجلسي البرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة في 12 أكتوبر 2018.

وهو ما يقتضي أن يشمل التكوين الذي يمتد على مدى إثني عشر شهرا إلى جانب التدريبات العسكرية والرياضية، تعلم عدد من الحرف والمهارات المهنية بالإضافة إلى التربية على المواطنة لتعزيز قيم الانفتاح والتشبع بروح التسامح والثقة في النفس والتطوع لخدمة المجتمع وغيرها من القيم النبيلة التي تساهم في تماسك المجتمع وتنميته في إطار التلازم بين الحقوق والواجبات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

من الملاحظات التي نبدئها في فريق العدالة والتنمية حول مشروع القانون ما يلي:

- عدم تضمين بعض الحالات التي تستحق إدراجها ضمن الإعفاءات المؤقتة أو النهائية، من الخدمة العسكرية، منها على سبيل المثال الابن الوحيد لوالديه أو لأبيه أو لأمه، وهو معمول به على صعيد عدد من التجارب المقارنة؛

- التخوف من تقويض حرية التعبير بالنسبة لكل من خضع إلى الخدمة العسكرية بدعوى احترام واجب التحفظ كما تنص على ذلك المادة 13 من مشروع القانون، مع التأكيد أن أداء الخدمة العسكرية لا يعني بأي وجه من الأوجه، الحرمان من الحقوق السياسية والنقابية؛

- عدم تحديد المدة التي يحتفظ خلالها بالمجندين بصفتهم معاد تجنيدهم بعد انقضاء 12 شهرا الأولى.

كما نلتبس أن يتضمن النص التنظيمي الذي سيصدر لتوضيح تفاصيل تنفيذ هذا المشروع الذي نحن بصدد المصادقة عليه، التأكيد على أن أفراد الجالية المغربية المقيمين بالخارج سيتك لهم حق الاختيار في طلب أداء الخدمة العسكرية اعتبارا للخصوصية التي تميز هذه الفئة من المغاربة.

اعتزاز وافتخار في العديد من بلدان العالم في إطار مهام حفظ السلام.

قد جاء هذا المشروع في إطار العناية التي يولمها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده إلى الشباب المغربي، ومدى حرصه على الاهتمام بالتفاعل عبر العديد من المبادرات الملكية الشجاعة والخلاقة وفي مقدمتها تفاعل جلالته مع المطالب الشبابية الديمقراطية والتي جاء بها دستور 2011، وقد جاء خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من هذه الولاية، والذي يعتبر بمثابة خارطة طريق تنص صراحة على إعادة العمل بمنظومة الخدمة العسكرية لتقوية روح الانتماء إلى الوطن من جهة ومن جهة أخرى لتمكين الخدمة العسكرية من الحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الاندماج المهني والاجتماعي أمام المجندين الذين يبرزون مؤهلاتهم وروح المسؤولية والالتزام التام، إن شبابنا اليوم في حاجة ماسة إلى التدريب والتكوين وإعادة الإدماج وتحمل المسؤولية الوطنية والالتزام بما يقتضيه الواجب الوطني، وكما هو معلوم أن مشروع هذا القانون جعل الشباب المغربي سواسية في أداء الخدمة العسكرية وحماية الوطن والمواطنين كافة من كل التهديدات والتصدي بكل قوة وصرامة لكل من خولت له نفسه الإساءة سواء للوطن أو المواطنين والسهرة على تكوين جيل بل أجيال قوية تتحلى بروح المواطنة والتضحية وتمتلك الشخصية الصالحة القادرة على مواجهة كل التحديات الإقليمية والدولية.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نطالب من هذا المنبر الحكومة بعدما تعاطينا ايجابا مع هذا النص القانوني المهم، بضرورة حرصها على تنزيل مقتضيات مشروع هذا القانون تنزيلا سليما، وأجراته من خلال النصوص التنظيمية والسهرة عليها بشكل يحقق الأهداف المتوخاة من النص، حتى يتمكن الشباب من المساهمة بدوره في التنمية على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها، والتصدي لكل التهديدات والمخاطر الخارجية والداخلية التي تهدد بلادنا على مستوى استقراره وأمنه، كما أننا في الفريق الاستقلالي ندين كل أشكال الاحتجاجات الماسة بالثوابت الوطنية والشعور الوطني ونطالب برفع سقف العقوبات على الأشخاص الذين يتطاولون على الرموز والثوابت الوطنية وعلى المؤسسات الدستورية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير للبلاد والعباد تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

**3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،



والاستجابة التلقائية لنداء الوطن.

إن مساهمة كل المواطنين والمواطنات في الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية تجاه أي عدوان أو تهديد يعتبر واجبا وطنيا والتزاما دستوريا. بل هو فرض عين على كل المغاربة المتشبعين بروح الانتماء إلى الوطن، وبالإخلاص لشعاره الخالد: الله، الوطن، الملك.

السيد الرئيس،

إذا كان هذا المشروع قد أتى في مرحلة تكرس ثقافة الواجب، فإنه أتى كذلك في فترة تتميز بتكريس ثقافة الحق لفائدة الشباب، والتي جسدتها الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تهم هذه الفئة، وفق توجهات ملكية سامية من أجل النهوض بأوضاعها. وما يزي ذلك الخطب الملكية السامية العديدة التي اهتمت بالشباب، حيث دعا جلاله الملك حفظه الله لاسيما في الخطاب الأخير بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لثورة الملك والشعب، إلى إرساء رؤية مندمجة للشباب من شأنها النهوض بأوضاعهم، وتمكينهم من تعليم نافع وشغل مجدي وحياة كريمة، لجعلهم رافعة للتنمية ببلادنا.

السيد الرئيس،

نعتبر في -الفريق الحركي- هذا المشروع الذي يعزز قيم المواطنة، نصا هاما وإيجابيا في هذه المرحلة، لاسيما في ظل التحولات الشاملة التي يشهدها المجتمع، وبروز عدة ظواهر أثرت بشكل سلبي على بعض الشباب. إذ أضحت عرضة لمجموعة من الانحرافات والسلوكات المنافية أحيانا لروح المواطنة والثوابت والمقدسات الوطنية، وعرضة كذلك للاستغلال من قبل بعض المجموعات العدمية والظلامية، وصناع الفكر المتطرف.

السيد الرئيس،

إننا أمام مشروع قانون سيوطد روح المواطنة والانضباط والتضحية والشجاعة، والتخلي بروح المسؤولية والوطنية لدى الشباب، من خلال التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة، وأكد أن الخدمة العسكرية ستسهم بشكل إيجابي في تأطير الشباب ومساعدتهم على الاندماج في الحياة العامة.

السيد الرئيس،

علاوة على ما تقدم فهذا المشروع، الذي استمد مرجعيته من مقتضيات الفصل 38 من الدستور، ويترجم بشكل ملموس الإرادة الملكية السامية، سيشكل بالتأكيد آلية لترسيخ مبادئ الاستقرار المجتمعي، وسيمكن من انتقاء الشباب من مختلف شرائح المجتمع، باختلاف المناطق التي ينحدرون منها، وباختلاف مستوياتهم الاجتماعية والتعليمية والثقافية، من أجل الاضطلاع بكل الأدوار التي تقوم بها المؤسسة العسكرية، في إطار التشبث بالثوابت الوطنية الراسخة، والإسهام في الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية.

كما نثمن وفي المقابل ما قدمه السيد الوزير من توضيحات بخصوص الملاحظات التي عبر عنها السيدات والسادة المستشارون خلال مناقشة مشروع القانون بلجنة الخارجية والدفاع الوطني والحدود والمناطق المغربية المحتلة، كما نثمن التزامه بتضمين حلول قانونية لعدد منها على مستوى النصوص التنظيمية المرتبطة بمشروع القانون.

ومن جهة أخرى نتساءل عن المعايير التي سيتم اعتمادها في اختيار الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط التي يقرها مشروع القانون علما بأن الطاقة الاستيعابية لمراكز التكوين تبقى محدودة مقارنة مع عدد الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط.

ومن أجل تبديد المخاوف التي تولدت لدى جزء من الرأي العام الوطني ولتصحيح الصورة السلبية التي تم تكوينها حول الخدمة العسكرية عند فئات مهمة من المجتمع وقواه الحية، ندعو إلى إطلاق عملية تواصلية واسعة لتحسيس بأهداف الخدمة العسكرية وكيفية تنزيله، خاصة فيما يتعلق بعملية الإحصاء والانتقاء والإعفاءات والاستثناءات، ولعل شيوع عبارة "التجنيد الإجباري" كإحالة على الخدمة العسكرية تحمل معنى الإكراه الذي تنبذه النفس بطبيعتها وتنفر منه، وهو ما يبرر هذه المخاوف. هذه العملية التواصلية ستمكن، بكل تأكيد، في نظر فريقنا، من الرفع من عدد المتطوعين بدل تغليب الجانب الإلزامي في التجنيد.

ونثمن في هذا الإطار ما أكد عليه السيد الوزير من كون عملية تنزيل ما جاء في نص مشروع القانون ستحكمها كثيرا المرونة بمراعاة الحالات الاجتماعية للمعنيين خاصة فيما يتعلق بالإناث، وذلك بالاعتماد أساسا على الترشح التطوعي كطريقة في الاختيار.

لكل هذه الاعتبارات سنصوت في فريق العدالة والتنمية على مشروع القانون المتعلق بالخدمة العسكرية بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

#### 4- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارون؛

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للإدلاء بوجهة نظرنا بخصوص مناقشة مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية الذي صادقت عليه لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة بتاريخ 7 يناير 2019.

هذا المشروع الذي يعتبر إحدى المحطات الهامة في تاريخ هذه الأمة المغربية التي تميزت على مر العصور بالتلاحم والتآزر والتضامن

ولا يفوتني بهذه المناسبة التنويه بالمستوى المتميز الذي طبع مناقشة هذا المشروع داخل لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة وبالجو الأخوي وروح المسؤولية العالية اللذان سادا خلال انعقاد أشغال هذه اللجنة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إن قرار إعادة العمل بنظام الخدمة العسكرية الإجبارية من خلال مقتضيات هذا المشروع يعتبر إيجابيا إلى حد كبير. فهو تكريس للمقتضيات الدستورية التي تنص على مساهمة كل المواطنين والمواطنات في الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية. وهو قرار إيجابي كذلك بالنظر إلى أهدافه التي تروم تقوية روح الانتماء للوطن وتعزيز قيم الانضباط والمسؤولية لدى الشباب وتربيته على احترام المؤسسات، خصوصا ونحن نشهد انتشار مجموعة من الظواهر المجتمعية التي أثرت بشكل سلبي على هذه الفئة العريضة من مجتمعنا، والتي أصبحت عرضة للانحراف والانجراف نحو الإدمان والعنف والجريمة، بالإضافة إلى استغلالها من طرف جماعات وتنظيمات إرهابية. وما لذلك من تبعات سلبية عليها وعلى مجتمعنا بصفة عامة.

كما نثمن عاليا هذه الخطوة المهمة في مسلسل الإصلاحات التي أطلقها بلادنا لتأهيل الشباب وتمكينهم من الاندماج في الحياة المهنية والاجتماعية، حيث ستشكل الخدمة العسكرية وسيلة للتكوين العسكري والميداني وفرصة لإكساب المجندين الشباب مهارات جديدة تمكّنهم من إبراز مؤهلاتهم وتؤهلهم للانخراط في الحياة العملية بثقة أكبر. هذا ويعد نظام الخدمة العسكرية الإجبارية وسيلة لإعداد قاعدة من القوات الاحتياطية الجاهزة للدفاع عن حوزة هذا الوطن عند الاقتضاء. كما نشيد باستحضار الحكومة عند إعدادها لهذا المشروع لأفضل الممارسات الدولية في ميدان التجنيد، مما سيسمح ببلوغ الأهداف المسطرة في هذا المجال.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى في هذا المشروع تأسيسا لمرحلة جديدة يسمو فيها حب الوطن والانضباط والتضحية والشجاعة اللازمين لبناء مغرب الغد ولمواصلة إصلاحاتنا التنموية في تناسق تام بين حقوق وواجبات المواطنين الحقيقية. كما نغتنم هذه الفرصة لنوجه تحية إجلال وإكبار لقواتنا المسلحة الملكية الباسلة على مهنيتها العالية وتضحياتها وسهرها للدفاع عن حوزة هذا الوطن ووحدته الترابية، تحت قيادة قائدها الأعلى ورئيس أركانها جلاله الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المنتدب المحترم،

لأسباب السالفة الذكر، وقناعة من فريقنا بأهمية مشروع قانون

السيد الرئيس المحترم،

إن النقاش الذي رافق هذا المشروع، والذي صاحبه أحيانا بعض التوجس والتخوف والتساؤلات والتأويلات، لدى قطاعات واسعة من الشباب المغربي عبر شبكات التواصل الاجتماعي والإعلام، يعتبر نقاشا طبيعيا في المرحلة الحالية. لكن ما ينبغي التركيز عليه هو أن إعادة اعتماد الخدمة العسكرية في بلادنا لا يمكن أن يكون مثار تخوف أو توجس، لأنه يتضمن كل الضمانات المبددة لهذه التخوفات تحت سقف دستور المملكة الذي يؤمن كل هذه الضمانات، وتحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية وضامن كل الحقوق والحريات والمساواة بين جميع المغاربة.

السيد الرئيس،

تأسيسا على ما سبق ذكره، نؤكد في -الفريق الحركي- دعمنا لهذا المشروع، وندعو الحكومة إلى القيام بحملة للتعبئة والتحسيس بأهدافه ومضامينه. فضلا عن تأطيره إعلاميا، لشرح فلسفة هذا النص وتوعية الشباب وأسرهم بدور وأهمية الخدمة العسكرية للشباب وللوطن على حد سواء.

ولا تفوتنا هذه الفرصة دون أن نقف وقفة إجلال وإكبار لأفراد القوات المسلحة الملكية بجميع مكوناتها البرية والبحرية والجوية والدرك الملكي، الساهرين على أمن وسلامة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الرشيدة لقائدها الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية. كما نشيد بالأدوار الأساسية التي تقوم بها هذه القوات التي تتحلّى بالاحترافية والشجاعة وقيم العطاء والتضحية في كل المجالات والميادين على المستوى الوطني والدولي. كما نحني بهذه المناسبة نساء ورجال الأمن الوطني وأفراد القوات المساعدة والوقاية المدنية والإدارة الترابية، وكل الساهرين على حماية الوطن، تحت القيادة السامية والعناية الوارفة لمولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**5- مداخلة السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:**

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المحترم،

يشرفني أن أساهم اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية. هذا المشروع الذي حظي باهتمام خاص من لدن فريقنا بالنظر لأهمية موضوعه المقترن أساسا بتنزيل الإرادة الملكية السامية لإرساء إستراتيجية مندمجة خاصة بالشباب. هذه الفئة العريضة من مجتمعنا التي تعتبر ثروة حقيقية للوطن وركيزة أساسية لإقلاعنا التنموي.

الحكومة إلا السهر والحرص على تنزيل مقتضيات هذا المشروع قانون تنزيلا سليما بشكل يحقق الأهداف والمرامي المتوخاه منه، حتى يتمكن شبابنا من المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، والتصدي لكل التهديدات والمخاطر الخارجية والداخلية التي تهدد البلاد في استقرارها وأمنها، ومواجهة الأجنات الخارجية التي تستهدف ضرب المغرب ووحدته الترابية والهوياتية.

وعطفا على ما سبق فإننا سنصوت على هذا المشروع بالإيجاب.

#### 7- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمجلس المستشارين للمناقشة والتصويت على مشروع القانون رقم 44.18 المتعلق بالخدمة العسكرية، الذي يأتي تنفيذًا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة حفظه الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، وانسجامًا مع الفصل 38 من الدستور الذي ينص على مساهمة المواطنين والمواطنات في الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية اتجاه أي عدوان أو تهديد.

كما يأتي هذا المشروع تماشيا مع المجهودات التي تبذلها الدولة واهتمامها بقضايا الشباب من خلال مجموعة من الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية، ومنها هذا المشروع باعتبار أن الفئة العمرية التي يستهدفها مشروع قانون الخدمة العسكرية هي الشباب، وهو ما سيمكنهم من اكتساب مهارات وتجارب وفتح أبواب المستقبل أمامهم لإدماجهم الكامل في المسار التنموي والديمقراطي لبلادنا، خاصة وأن هذا المشروع جاء في وقت ما أحوج مجتمعنا فيه لرفع منسوب الثقة في قدرات ومؤهلات الشباب المغربي وتعزيز التماسك الاجتماعي ضد كل الظواهر الاجتماعية السلبية كالتطرف والهجرة غير الشرعية وغيرها.

كما لا تفوتنا الفرصة ونحن نناقش مشروع قانون الخدمة العسكرية أن نقف وقفة إكبار وتقدير لأفراد القوات المسلحة الملكية على الدور الذي يقومون به في الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لا يمكن إلا أن ننوه ونشيد بهذا المشروع ونصوت عليه بالإيجاب لما يهدف إليه من تأطير الشباب المغربي على قيم المواطنة وإذكاء روح الوطنية لديهم، في إطار

الخدمة العسكرية، الذي جاء تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية وانسجامًا مع أحكام الفصل 38 من الوثيقة الدستورية، فإن تصويتنا عليه اليوم سيكون بالإيجاب.

وشكرا لكم.

#### 6- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بالمجلس الموقر لمناقشة مشروع قانون رقم 44-18 المتعلق بالخدمة العسكرية، وهي مناسبة لنعبر عن مدى أهمية هذا التشريع لبلادنا ولارتباطه بفئة مهمة من المجتمع المغربي والمتمثلة في فئة الشباب، كما انه تنزيل صريح لتوجهات عاهل البلاد بضرورة إرساء إستراتيجية مندمجة تهتم الشباب، وتنزيلا كذلك لمضامين الوثيقة الدستورية في فصلها 38، وتماشيا مع الإصلاحات السياسية والمؤسساتية والتشريعية التي انخرطت فيها بلادنا منذ إقرار دستور 2011.

وفي البداية دعوني أؤكد، على اعتزازنا وافتخارنا الكبير والدائم في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لقواتنا المسلحة الملكية بمختلف تشكيلاتها وأصنافها وللأدوار الوطنية والإنسانية والاجتماعية والتاريخية، التي تقوم بها تحت قيادة جلاله الملك حفظه الله القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية.

إننا نعتبر في الفريق الاشتراكي أن قرار العودة إلى الخدمة العسكرية هو قرار ايجابي في المرحلة الحالية، خصوصا في ظل التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي وما أصبح يتجلى يوميا من مظاهر تأثر بشكل سلبي على الشباب الذي أضغى عرضة للانحراف والاستغلال من قبل الفكر الهدام ومن خلال خطابات الكراهية، والسلوكيات والممارسات الخارجة عن القانون والمنافية لروح المواطنة والثوابت والمقدسات الوطنية، والأخطر من ذلك كذلك جيل متشعب بالفكر الإرهابي المتعطش لسفك الدماء، وبث الفوضى في المجتمع المغربي المسالم.

إن أهمية هذا المشروع تتجلى كذلك في تأسيسه لمرحلة أساسية تتميز بتملك روح التضحية والمواطنة الحقة والتحلي بروح الشجاعة والمسؤولية الوطنية لدى الشباب من خلال التلازم بين الحق والواجب.

السيد الرئيس،

إن إعادة اعتماد الخدمة العسكرية الإجبارية لا يمكن أن يكون في نظرنا محط جدل أو تخوف، لأنه نتاج في تقديرنا لرؤية ملكية سديدة، ومحاط بضمانات دستورية تحقق المساواة بين كافة المواطنين والمواطنات المعنيين بدون استثناء في أداء الخدمة العسكرية، لأنها واجب وطني لا علاقة لها بالمساس بحريات الأفراد واختياراتهم، وما على

ونعتبر في الاتحاد المغربي للشغل أن هاتين النقطتين هما محور وأساس أي إصلاح منشود، إن على مستوى التكوين أو مستوى إعادة الاندماج في المجتمع، وخصوصا بالنسبة للشباب الذي تجاوزته الأحداث، وبدأ يفقد ثقته في نفسه وفي بلده ومؤسساته، وإن روح الانتماء للوطن هي من أهم أسباب الاستقرار الاجتماعي الذي تنشده بلادنا ومن الآليات التي تحد من رغبة الهجرة الجامحة التي تجتاح شبابنا بحثا عن الفردوس المفقود، ولكن للأسف تلقى بهم في برائين الموت والضياع.

أكد أن مسألة الاختيارية خصوصا بالنسبة للإناث هي محط نقاش، ولكن نعتبر أن المغاربة سواسية أمام القانون، وأن قوة بلادنا في رجالها ونساءها، إناثها وذكورها، وأن الخدمة العسكرية لن تشكل عائقا لدى أي كان ما دام الغرض منها إذكاء روح الوطنية وتعلم أساليب تدبير الحياة وتحمل المسؤولية، واكتساب القدرات والمهارات على الانخراط الفعلي في المجتمع ومؤسسات الدولة سواء منها المدنية أو العسكرية.

ولعل هاجس العديد من فئات المجتمع ألا يكون هناك تمييز في تطبيق القانون بين أفراد المجتمع، ويجب أن نسهر جميعا على أن يكون القانون منصفا وعادلا للجميع عملا بمبدأ أن القانون يعلو ولا يعلى عليه، خصوصا وأن النموذج التنموي المنشود يجب أن يحقق العدالة بين الفئات والعدالة بين الجهات والمجالات، وأن كل المغاربة سواسية أمام القانون.

لكل ما سبقت الإشارة إليه، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

#### 9- مستشارا التقدم والاشتراكية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني،

السيدات والسادة المستشارون،

يعد تقديم مشروع قانون رقم 44.18 المتعلق بالخدمة العسكرية مناسبة للوقوف وقفة تأمل في مسار بلادنا، مقارنة مع ما عرفه مجتمعنا من تحولات عميقة تشمل كل جوانبه، وانعكاسات هاته التحولات على الأجيال المتعاقبة منذ ستينات القرن الماضي، التي عرفت صدور المرسوم الملكي رقم 137.66 بتاريخ 9 يونيو 1966 بمثابة قانون يتعلق بإحداث وتنظيم الخدمة العسكرية، الذي دام 40 سنة قبل إلغائه في سنة 2006 وترك المجال فارغا إلى الآن، حيث بادروا صاحب الجلالة في خطابه أمام أعضاء مجلسي البرلمان يوم 12 أكتوبر 2018 بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، إلى الدعوة إلى ضرورة إعادة العمل بالخدمة العسكرية تنفيذا لأحكام الفصل 38 من الدستور لتمكين المواطنين والمواطنات من الدفاع عن الوطن وعن وحدته الترابية، واستجابة إلى حاجيات تمكين المجتمع من

التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة. كما يفتح أمامهم فرص الاندماج في الحياة المهنية والاجتماعية، وخاصة أولئك الذين يبرزون مؤهلاتهم ويتحلون بروح الوطنية والانضباط، لاسيما من خلال الانخراط في مختلف القوات العسكرية والأمنية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### 8- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل من أجل مناقشة مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية، ولابد بهذه المناسبة بالإشادة بأفراد القوات المسلحة الملكية المرابطة على الحدود، والتي تسهر على حماية التراب الوطني وعن حدوده بكل تفاني ونكران ذات، وهذا ليس بغريب على الجندي المغربي الذي أبان عن قدرته وتفانيه في أداء واجبه خلال كل الحروب التي خاضها، إن على الصعيد الوطني أو العربي أو الدولي.

وبالرجوع إلى موضوع النقاش والمتعلق بمشروع القانون رقم 44.18 المتعلق بالخدمة العسكرية، نؤكد على أن هذا الإجراء هو إجراء معمول به في أغلب الدول، ويدخل من جهة في إعداد جيش احتياطي للدولة، وإعطاء شباب البلاد ذكورا وإناثا تكوينا عسكريا يساهم في تكوين شخصيتهم، ويذكي روح الوطنية لديهم في إطار احترام المؤسسات والحقوق والواجبات، ومن شأنه كذلك تعليم هؤلاء الشباب الانضباط من جهة والصرامة والقوة ورباطة الجأش، مما سيؤثر إيجابا على عطاء هؤلاء الشباب في إطار المهام المنوطة بهم مستقبلا، سواء كانت مهام عسكرية أو مدنية إدارية كانت أودبلوماسية أو سياسية.

السيد الرئيس،

إن مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، والأمة برجالها ونساءها القادرين على العطاء والتضحية والانضباط، وهذا ما يتعلمه الشباب إبان تكوينهم في إطار الخدمة العسكرية.

وإذا كان خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية 2016 - 2021 ليؤكد إعادة العمل بمنظومة الخدمة العسكرية ويحدد نقطتين أساسيتين وجوهريتين في خطابه:

- إعادة روح الانتماء للوطن؛

- تمكين الخدمة العسكرية من الحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الاندماج المهني والاجتماعي أمام المجندين الذين يبرزون مؤهلاتهم وروح المسؤولية والالتزام التام.

ومن جهة أخرى، فإن القوات المسلحة الملكية عرفت تطورا كبيرا بجانب تطور المجتمع المغربي وتمحوره حول الدفاع عن الوحدة الوطنية، بجمهية داخلية متماسكة وقوية، حاملة لروح مبادئ وفلسفة المسيرة الخضراء، والتعبئة المستمرة حول الثوابت الوطنية، وهو ما واكبته باستمرار تجربة تطور قواتنا المسلحة الملكية.

لسنا بحاجة إلى المزيد من المقارنة بين الظروف التي صدر فيها المرسوم الملكي لسنة 1966 والظروف التي نحن بصدد مناقشة مشروع قانون 44.18 فيها في سنة 2019، لأن بينهما تناغما في القيم والأهداف والمرامي واختلافا في البواعث والمبررات، لكون مجتمع اليوم أصبح بحاجة إلى كل الأذرع القوية لضمان ربح رهان المستقبل.

وفي هذا الإطار جاء مشروع قانون 44.18 متناغما ومتكاملا في الأهداف، سواء تعلق الأمر بروح الانتماء للوطن وبناء وتعزيز التماسك الوطني أو في مجال فتح الفرص لاندماج الشباب المغربي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية أوفتح المجال للتعريف بالحركية والديناميكية التي تعرفها الأدوار الأساسية التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية للدفاع عن حوزة الوطن والمساهمة في عمليات حفظ الأمن والسلم وفي عمليات فك العزلة والمساعدة الطبية الإنسانية، أو تعلق الأمر بالحاجة الملحة إلى تكوين قاعدة من القوات الاحتياطية الاحترافية.

كل هاته الأهداف من شأنها أن تعزز ديناميكية انفتاح القوات المسلحة الملكية على المجتمع وديناميكية بناء مجتمع حدائي ضامن للحريات والاختلاف وضامن لحرية التعبير والمساواة وضامن لتوسيع مجال المنافسة والمبادرة في مجال الابتكار والإبداع.

ومما يميز هذا المشروع أنه بقدر ما هو وسع في حقل الأهداف النبيلة التي أعلن عنها بقدر ما جعل مقاربة المرنة أداة لتنفيذه عبر مراسيم تطبيقية مواكبة لتنفيذه.

مما يتبين من خلال جعل الترشيح التلقائي للخدمة العسكرية بيد المغاربة المقيمين في الخارج دون حرج، ونفس الشيء فيما يتعلق بمعالجة الواجب المترتب عن المساواة بين الرجال والنساء، وما تفرضه ضرورة اعتبار موقع النساء حتى لا يحرم من واجب وطني وفي نفس الوقت، فإن الإقرار بذلك يقتضي ربطه مع استطاعتهم ورغبتهم في ذلك، كما استحضرت قيمة التطوع رغم عدم ذكرها بالاسم كمقاربة إضافية لجعل المشروع مرنا للتنفيذ.

ومن سمات هذا المشروع كذلك، أنه وسع في مجال الإعفاءات نوعا وعددا، مستحضرا في ذلك التناغم بين الحقوق والواجبات والتمكين من حق المشاركة في الواجبات الوطنية.

إنها سمات تؤشر في الواقع بأن المشروع يؤرخ لمجتمع جديد، يحتاج في دعمه إلى تظافر جهود كل مكوناته وألياته ومؤسساته، باعتبار أن القوات المسلحة الملكية جزء من هذا المجتمع.

الاستفادة من التراكمات الإيجابية التي تحققت في نمو وتطور القوات المسلحة الملكية منذ الاستقلال إلى الآن.

مما يعتبر قيمة إضافية ضمن الملكية الجماعية لكل المغاربة، ويمكنهم من الاستفادة منها تربويا وعلميا وانضباطا ومسؤولية في بناء قاعدة منظومة القيم الوطنية وتحقيق المواطنة.

إن الرجوع إلى العمل بنظام الخدمة العسكرية يعيدنا إلى المبادئ المفصلة في صميم المشروع، والتي هي نفسها المبادئ الواردة في المرسوم الملكي لسنة 1966، وإن كانت الظروف تغيرت بشكل كبير، ولكن هذه المبادرة تمكن في نفس الوقت من ملامسة تطورات المجتمع المغربي الحاضر، وبالأخص في عهد دستور 2011 الذي هو صك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والبيئية لكل المواطنين.

إن الرجوع إلى نظام الخدمة العسكرية في ظروف تجذير حق المساواة بين الرجل والمرأة وتشخيص الفوارق الاجتماعية والمجالية بقصد التصدي للحلول الملائمة لها، وفي أجواء تتزايد فيها المخاطر بمختلف أنواعها، بتوقعات قد تكون وخيمة- لا قدر الله - خصوصا المرتبطة منها بمخاطر الكوارث الطبيعية بسبب التقلبات المناخية وتزايد تعقداتها في المستقبل، في مجتمع عرف ثورة رقمية، مما أصبح معه التواصل الآني شيئا ملموسا وطبيعيا يعيشه الإنسان منذ الفترات الأولى من حياته، وفي محيط تتحكم فيه قواعد السوق والأنظمة الاقتصادية التي لم تعد النظريات التقليدية تحيط بها. مما يهدد بتزايد عواقب الفقر والخلل في التوزيع العادل للثروة.

أجواء عرفت فيه إشكالية الهوية تعقيدات تظهر من حين لآخر على شكل انفجارات تؤدي إلى خلق توترات محلية وإقليمية وجمهوية، وفي أجواء أصبحت فيه إشكالية التنقل والهجرة صعبة الضبط، إضافة إلى تزايد مخاطر الإرهاب وعدم الاستقرار.

في كل هاته الأجواء طرح سؤال مدى ملاءمة تفعيل كل الآليات المتوفرة لتمكين المجتمع من الدفاع عن مكتسباته في الاستقرار والتنمية والدفاع عن النفس وعن الهوية والوطن.

ولا يجادل أحد في أن التجربة الميدانية والعلمية للقوات المسلحة الملكية، وما تتوفر عليه من أرصدة معرفية وعملية في بث روح الانضباط واليقظة، جعل لها صيتا إيجابيا فرضت به الاحترام ووطنيا ودوليا، زيادة على مكانتها في قلوب المغاربة والعطف المتبادل على الدوام، بفضل ما تقوم به هذه القوات من جهد في سبيل الدفاع عن وحدة البلاد وصون أمنه والحفاظ عن استقراره.

ومن هذا المنطلق، فإن مشروع قانون العودة إلى الخدمة العسكرية ما هو في الحقيقة إلا الإقرار بدور القوات المسلحة الملكية في بناء المجتمع- بجانب الدفاع عن صورة الوطن- كمدرسة متكاملة للبرقي والاندماج، ويساهم في ذلك ما حققته عبر تجربتها وتبادلها لتساهم بذلك بأسمى خدمة في بناء الوطن.

بالحزم المطلوب مع هذه المؤسسات، والعمل على توفير جميع الضمانات اللازمة لتجويد عملها، لأجل النهوض بالواقع الاقتصادي ببلدنا، لأننا مقتنعين تمام الاقتناع بأن الاستثمار هو المدخل الأمثل للإجابة الفعلية على جملة من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية التي تعانيها مختلف مناطق المغرب، وعلى رأسها إشكالية البطالة.

السيد الرئيس،

لكل هذه الاعتبارات، فقد قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين أن نصوت بالموافقة على مشروع القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، لافتناعنا بأهميته، وأنه سيعطي دفعة قوية للاستثمار واقتصاد البلد عامة.

## 2- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع قانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، وهو المشروع الذي يركز إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار على ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول يتضمن إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار عبر تحويلها إلى مؤسسات عمومية مع مجالس إدارة منفتحة على مختلف الفاعلين من مجالس جهوية وممثلي القطاع الخاص، وتوسيع نطاق صلاحياتها لتشمل المواكبة الشاملة للشركات، وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، والمساهمة في بلورة وتنزيل الاستراتيجيات ذات الصلة، ومواكبة عروض التنمية المندمجة بتجانس مع السياسات العمومية، وكذا السهر على التسوية الودية للنزاعات الناشئة بين الإدارات والمستثمرين وغيرهما، واعتماد هيكلة تنظيمية حديثة ومتطورة عبر إحداث قطبين أساسيين وهما قطب "دار المستثمر" وقطب "تحفيز الاستثمار والعرض الترابي"، وكذا وضع المستثمر في مركز الجهاز الإداري للاستثمار عبر تكريس هذه المراكز كشبابيك وحيدة للاستثمار على المستوى الجهوي.

ويجتمع مجلس إدارة المركز الجهوي للاستثمار، مرتين في السنة على الأقل، وتكون مداولاته صحيحة بحضور نصف أعضائه أو من يمثلونهم، وفي حالة عدم اكتمال النصاب تتم الدعوة لاجتماع ثان وينعقد بمن حضر، ويتخذ قراراته بأغلبية الأصوات.

ويتعلق المحور الثاني، بإحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار من خلال اقتراح دمج كافة اللجان الجهوية السابقة المرتبطة بالاستثمار

وهذا ما جعلنا نعتبر هذا المشروع قيمة إضافية، ليس فقط في مجال التشريع، بل كذلك في مجال دعم استكمال بناء مشروع وطني حديث متقدم يعتمد قيم المسؤولية والمبادرة وحب الوطن. وشكرا.

## ثانيا: مشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار:

### 1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة مشروع القانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

السيد الرئيس،

لا شك أن مشروع القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، يأتي تفعيلا للتوجهات الملكية السامية الرامية إلى ضرورة إيلاء عناية خاصة لمجال الاستثمار باعتباره المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية ببلدنا، بل للتنمية بمختلف مستوياتها.

ولا شك أيضا أن مشروع القانون هذا، جاء لوضع حد للارتجالية التي شاب عمل المراكز الجهوية للاستثمار منذ إحداثها، وهو ما حال دون أن تستطيع لعب أدوارها على أحسن وجه، وحولها من بنية إدارية هدفها تسهيل المساطر الإدارية أمام المستثمرين والتحفيز والتشجيع على الاستثمار إلى عقبة حقيقية أمام عمليات الاستثمار.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، وانطلاقا من إيماننا العميق والراسخ بضرورة تجند جميع الفاعلين سواء كانوا سياسيين أو نقابيين أو غيرهم، لخدمة المصالح العليا للوطن والمواطنين، التي تسمو عن أي مصالح سياسية أو شخصية أخرى، عبرنا من البداية عن استعدادنا للتفاعل الإيجابي مع مشروع القانون موضوع المناقشة، لتسهيل إخراجها في أسرع وقت ممكن، غير أنه وكما سبق وأشرنا خلال جميع أطوار مناقشة هذا القانون، لا بد أن نذكر بأن الإشكالية في المغرب، ليست فقط إشكالية قوانين، بقدر ما هي في أغلب الحالات إشكالية ترتبط بتفعيل القانون وأجرائه، ومدى جدية ومسؤولية المسؤولين واستعدادهم للقيام بواجبهم على أحسن وجه.

في هذا الإطار، السيد الرئيس، نسجل التزام الحكومة في شخص السيد وزير الداخلية والوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، بالتعامل

الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار، التي يكون تسليمها أو توقيعها موضوع تفويض يمنح لولاة الجهات أو يدخل ضمن اختصاصاتهم، قد تكون له تداعيات سلبية على مستوى الفعالية والجودة والسرعة المنشودة في معالجة طلبات المستثمرين. ذلك أن الإدارات والمصالح صاحبة الاختصاص الأصلي في القيام بالدراسات التقنية لمختلف الجوانب المرتبطة بالاستثمار مؤهلة أكثر من غيرها لإعداد القرارات الإدارية التي تدخل في دائرة اختصاصها. وهذا ما جرت عليه العادة سابقا، حيث تقوم مثلا إدارة أملاك الدولة بإعداد ملفات تقنية متكاملة عن القطع الأرضية موضوع طلبات المستثمرين التي حظيت بالموافقة، وترفقها بمشروع قرارات التفويت أو الكراء. كذلك الحال بالنسبة لرخص البحث عن المعادن أو استغلالها أو الاحتلال المؤقت للملك العمومي أو الغابوي أو التصنيف السياحي وغيرها من الجوانب التي تم تفويض السلطات بشأنها لولاة الجهات. وعليه، فبدل إحلال المراكز الجهوية للاستثمار محل الإدارات المختصة في إعداد القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار مع ما قد ينتج عن ذلك من انعكاسات سلبية على جودة القرارات وسرعة إعدادها، يستحسن تحديد آجال مضبوطة ومعقولة للإدارات المعنية بالدراسة التقنية من أجل إعداد هذه القرارات وموافاة المراكز الجهوية للاستثمار بها لعرضها على ولاة الجهات قصد المصادقة.

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بموجب المادة 8 من مشروع القانون رقم 47.18، تعين الإدارات والهيئات العمومية المعنية بمعالجة ملفات الاستثمار ومواكبة المقاولات، بناء على طلب من رئيس مجلس إدارة المركز المعني، ممثلين عنها بمقر المركز المذكور أو، عند الاقتضاء، بتمثيلياته. وإذا كان هذا الإجراء يتماشى مع فلسفة إحداث الشباك الوحيد الخاص بمساعدة المستثمرين، إلا أن تجسيده على أرض الواقع عن طريق تعيين ممثلين عن كل إدارة معنية بالاستثمار بمقر المركز - على غرار ما هو عليه الأمر بالنسبة لشباك المساعدة على خلق المقاولات - يبقى أمرا صعب التطبيق نظرا لطبيعة مجال الاستثمار.

هذا المجال يتميز بكثرة وتنوع المتدخلين فيه تبعا لاختلاف وتنوع متطلبات وحاجيات كل مشروع استثماري، وبالتالي فإن جميع الإدارات والمؤسسات المعنية مبدئيا بتنمية الاستثمارات، مما قد يفضي في حال تعيين ممثلين عنها بمقر المركز الجهوي للاستثمار التضخم في عدد المستخدمين بهذه المراكز دون أن ينعكس ذلك بالضرورة على جودة الأداء نظرا لكون عدد المشاريع الاستثمارية الوافدة على معظم هذه المراكز لا يبرر تعيين مستخدمين من القطاعات المعنية بصفة دائمة ومستمرة بمقرات المراكز الجهوية للاستثمار.

في لجنة جهوية موحدة، بهدف تحسين وملاءمة مساطر اتخاذ القرار، وتعد اللجنة اجتماعاتها على الأقل مرة في الأسبوع وتعتبر القرارات المتخذة على مستوى هذه اللجنة ملزمة لكافة أعضائها، ويجب أن تكون قراراتها معللة، ويمكن الطعن فيها أمام اللجنة التي يرأسها رئيس الحكومة، أو التظلم الاستعطائي أمام والي الجهة".

والمحور الثالث، الذي يتعلق بتبسيط ورقمنة المساطر والإجراءات المرتبطة بملفات الاستثمار على المستويين الجهوي والمركزي من خلال تبني اللاتمركز الإداري جهويا، أما على المستوى المركزي، "فإنه سيتم اعتماد مقاربات وقوانين محفزة حديثة، أثبتت نجاعتها على المستوى الدولي، وتم التيسير الشامل والممنهج للمساطر الإدارية، ومكافحة التعسفات باعتماد قانون إلزامية التنفيذ وتقنين آجال منح الرخص".

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لابد في البداية ونحن نناقش هذا المشروع من إبداء بعض الملاحظات الشكلية والجوهرية من قبيل، أنه لم يرد بمشروع القانون أي تعريف لمفهوم الاستثمار كما لم يتم التطرق إلى تحديد المعايير التي يمكن اعتمادها واستحضارها لإضفاء صبغة مشاريع استثمارية على الطلبات المقدمة للاستفادة من القرارات والتراخيص الضرورية لإنجازها أو استغلالها أو لعرضها على أنظار اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار. مما قد يؤدي إلى ظهور حالات تطرح فيه بعض المشاكل من قبيل إدراج عينة من الطلبات في خانة المشاريع الاستثمارية أو تحديد الجهة صاحبة الاختصاص في دراستها واستصدار القرارات الإدارية اللازمة بشأنها.

كما لم يشر مشروع القانون إلى القطاعات المشمولة بالتدبير اللاتمركز للاستثمار كما حددتها الرسالة الملكية بتاريخ 9 يناير 2002 في ميادين الصناعة التقليدية والسياحة والسكن والصناعة والصناعات المرتبطة بالإنتاج الفلاحي والمعادن، وتم استكمالها فيما بعد بقطاعات الصحة والطاقة والتعليم والتكوين. وإذا كان الهدف من عدم حصر هذه القطاعات هو توسيع مجالات الاستثمار التي يتم اتخاذ القرارات بشأنها على الصعيد الجهوي، فهذا مبرر موضوعي لتوضيحها هنا، تفاديا لكل التباس ودرء لكل اختلاف محتمل في التأويل والاختصاص.

بالرجوع إلى المهام المنوطة الأمر الذي يتطلب إنجازها تدعيم المراكز الجهوية للاستثمار بموارد بشرية على مستوى عال من الكفاءة والتجربة والمؤهلات للاضطلاع بها على الشكل المطلوب، مما يستدعي التفكير في إعداد هيكلية تنظيمية لهذه المراكز بما يتماشى مع طبيعة وحجم المهام المسندة إليها، وتدعيمها بالإمكانات المادية والبشرية واللوجستية اللازمة.

كما أن تكليف المراكز الجهوية للاستثمار بإعداد القرارات الإدارية

من جهة أخرى لم يتطرق مشروع القانون إلى كيفية التعامل مع العديد من المجالات التي تم تفويض السلطات بشأنها إلى ولاية الجهات كطلبات الاحتلال المؤقت للملك العمومي والملك الغابوي والترخيص بالبحث عن المعادن واستغلالها، هل ستتم معالجة هذا النوع من الطلبات داخل اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار أم ستستمر معالجتها وفق الطريقة الحالية المتمثلة في إعداد الملفات التقنية بشأنها من طرف الإدارات المختصة وعرض القرارات المرتبطة بها على ولاية الجهات للمصادقة؟ ثم ماذا عن المشاريع الاستثمارية المزمع إنجازها على قطع أرضية عمومية غير تلك التابعة لأملاك الدولة، هل ستدخل دراستها واتخاذ القرارات بشأنها في اختصاص اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار أم لا خصوصا في الشق المتعلق بتعبئة العقار؟

وعلى مستوى تركيبة اللجنة الموحدة للاستثمار يطرح الإشكال الذي يتعلق بوضعية بعض أعضاء اللجنة وعلى رأسهم المدير العام للمركز الجهوي للاستثمار، ذلك أن تبعيته الإدارية لوالي الجهة لا تنسجم مع عضويته في اللجنة بالنظر لكون هذه التبعية تؤثر حتما على مبدأ استقلالية الرأي داخلها. وعوض أن يحمل مشروع القانون حلا لهذه الإشكالية، سار بالعكس في اتجاه تكريسها بإدراجه داخل اللجنة عضوا جديدا في نفس هذه الوضعية، هو ممثل والي الجهة المعني.

زيادة على ذلك، انحصرت اختصاصات اللجنة الجهوية للاستثمار في دراسة الملفات الاستثمارية وإبداء آراء واتخاذ قرارات بشأنها، دون أن تخصص جانبا من مهامها لتتبع سير المشاريع التي وافقت عليها ودراسة الشكايات الواردة من المستثمرين واستعراض حالات النزاعات التي تنشأ بينهم وبين الإدارة والتي عجز المركز الجهوي للاستثمار عن حلها بطرق ودية.

وإذا كان مشروع القانون قد كلف المراكز الجهوية للاستثمار- في حال عدم توصلها إلى تسوية الخلاف القائم بين المستثمرين والإدارة- برفع اقتراحاتها إلى ولاية الجهات قصد التوصل قدر الإمكان إلى حل توافقي، فإن مستلزمات السرعة والفعالية تقتضي أن تسند مهمة حل النزاعات إلى اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار باعتماد جدول أعمال مكون من ثلاث محاور: محور أول يتعلق بدراسة ملفات الاستثمار المعروضة عليها، ومحور ثاني يخص لتتبع سير إنجاز المشاريع التي تمت الموافقة عليها، ثم محور ثالث يتضمن دراسة الشكايات والعراقيل التي تحول دون تقدم المستثمرين في الإجراءات المرتبطة بإنجاز مشاريعهم. وإذا استعصى إيجاد حل من طرف اللجنة الجهوية الموحدة، يتم رفع الحالة إلى اللجنة الوزارية للقيادة المنصوص عليها في المواد 40 و41 و42 من مشروع القانون.

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نستخلص مما سبق أن مشروع القانون رقم 47.18 قد جاء بعدد

لكن إذا كانت هذه المراكز قد نجحت في إقامة شبائيك بمقراتها للمساعدة على إنشاء المقاولات، فما الذي يمنعها من أن تنجح كذلك في إنشاء شبائيك لمساعدة المستثمرين؟ الجواب يكمن في الاختلاف الجوهرى بين طبيعة المهتمين، فإذا كان مجال مساعدة المستثمرين يتميز كما أسلفنا بكثرة وتنوع المتدخلين فيه، فإن سهولة إقامة شبائيك للمساعدة على إنشاء المقاولات ترجع إلى العوامل التالية:

- العدد المعروف والمحدد مسبقا للإدارات المتدخلة في مباشرة الإجراءات الإدارية المتعلقة بخلق المقاولات (إدارة الضرائب، المحكمة التجارية أو الابتدائية حسب الحالة، ممثل المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، وهذا ما يجعل تعيين ممثلين عن هاته الإدارات في إطار الشباك الوحيد أمر ممكنا،

- الطابع الميكانيكي للإجراءات الإدارية المرتبطة بخلق المقاولات التي لا تتطلب سوى تحضير الوثائق اللازمة من أجل خلق المقاولات دونما حاجة إلى أية دراسة من قبل لجنة مختصة، مما يؤدي إلى التحكم في تحديد آجال إحداث المقاولات والالتزام بها من قبل الإدارة أمرا ممكنا،

- العدد الكبير نسبيا للطلبات اليومية المتعلقة بخلق المقاولات والذي يبرر التواجد بصفة مستمرة لممثلي الإدارات المعنية بمقرات المراكز الجهوية للاستثمار.

والاقتراح الذي يبدو منطقيا في هذا الجانب هو إلزام جميع الإدارات المعنية بمجال الاستثمار بتعيين مخاطبين لها لدى مصالح المراكز الجهوية للاستثمار تقوم انطلاقا من مقرات إدارتها بالمعالجة بالأولوية للطلبات المرتبطة بإنشاء المشاريع الاستثمارية، وذلك بتنسيق مع مصالح المراكز الجهوية التي تواكب حاملي المشاريع في مباشرة الإجراءات المرتبطة بذلك. وعليه، وبمجهود تنظيمي وتنسيقي بين القطاعات المتدخلة في مجال الاستثمار، يمكن العمل بروح الشباك الوحيد دونما حاجة إلى إغراق المراكز الجهوية للاستثمار بممثلين عن جميع هذه القطاعات.

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من جانب آخر وعلى مستوى الاختصاصات، أوكل مشروع القانون للجنة الجهوية الموحدة للاستثمار القيام بمهام المعالجة المندمجة والمتسقة لملفات الاستثمار وتقييمها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية وتنسيق أعمال الإدارات المختصة في هذا المجال مع إحلالها محل اللجان التي تمارس هذه الاختصاصات في تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ. وهنا يطرح السؤال عن الكيفيات والآليات التي سيتم بموجبها تحويل الاختصاصات المذكورة ونقلها من الإدارات التي تمارسها حاليا إلى المراكز الجهوية للاستثمار.



والتكنولوجية.

ويمكن القول أن تحويل المراكز الجهوية للاستثمار إلى مؤسسات عمومية، وإحداث اللجان الجهوية للاستثمار، وتمتعهما بصلاحيات تقريرية واسعة، يعتبر خطوة مهمة في اتجاه التقيد بتفعيل مضامين التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات، وهو ما يتماشى مع تنزيل ورش الجهوية المتقدمة. كما ندعو في هذا الصدد إلى التعجيل بإصدار المرسوم المتعلق باللاتمركز الإداري قصد استكمال منظومة البناء والتراكم على مستوى الجهات، وإعطاء الدينامية اللازمة للبعد الترابي كرافعة أساسية في مجال الاستثمار، والذي يتطلب منا المزيد من اليقظة والعمل المتواصل مع إيلاء أهمية قصوى لعنصر الحكامة الجيدة، ومراعاة الممارسات الجيدة في هذا الباب.

وتجب الإشارة أن مقتضيات مشروع القانون بالصيغة التي ناقشها اليوم، على العموم، يتميز بالتناسق بين مختلف مستوياته، من مهام وتقوية نمط الحكامة، وآليات التدبير المؤسسي، والتسيير المالي. وسيتمكن هذا الأمر من تدارك القصور الذي كان حاصلًا سواء في مواجهة إشكالية التعاطي مع مسألة تحسين جاذبية فرص الاستثمار ببلادنا.

كما نسجل بكل موضوعية أن خيار الإصلاح الذي نهجته الحكومة من خلال مضامين مشروع القانون رقم 47.18، الذي نحن بصددده من شأنه تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- 1- تعزيز الثقة بين الإدارة والمستثمر؛
- 2- تنزيل آليات الحكامة المالية والتدبيرية لمعالجة وضعية الاستثمار؛
- 3- إعمال المقتضى الدستوري من خلال تحديد المسؤوليات انسجامًا مع أحكام دستور 2011 لاسيما ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نُعبّر عن ثقتنا ودعمنا لكل التدابير التي تعزز تنافسية الاقتصاد الوطني في مجال الاستثمار، ومواكبة المستثمرين من خلال المعالجة المعلوماتية المندمجة لملفات الاستثمار في جميع مراحلها، والسهر على التسوية الودية للنزاعات الناشئة بين الإدارات العمومية والمستثمرين، في إطار شفاف يستند على احترام وتطبيق القانون وشفافية المساطر الإدارية.

وفي الختام، فإن فريق العدالة والتنمية يصوت بالإيجاب على مشروع القانون 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار تفعيلًا لسياسة استثمارية تساهم في تحسين مناخ الأعمال وكذا الرفع من معدلات النمو. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من المقتضيات المهمة التي تصب في اتجاه إصلاح منظومة التدبير اللامتمركز للاستثمار بتوسيعه لمهام واختصاصات المراكز الجهوية للاستثمار، وإحداث لجنة جهوية موحدة لمعالجة ملفات الاستثمارات محل اللجان القائمة التي تختص بدراسة جوانب معينة من حاجيات المستثمرين ومتطلبات مشاريعهم. إلا أنه في الوقت نفسه استدعى إبداء مجموعة من الملاحظات تتعلق أساسًا بجمعه بين موضوعين كان من المحبذ إفراد كل واحد منهما بنص مستقل عن الآخر، بالإضافة إلى ملاحظات حول الاختصاصات الموكولة للمراكز الجهوية للاستثمار وشروط الاضطلاع بها ومهام اللجنة الموحدة الجهوية للاستثمار وإغفال مؤسسة اللجنة التقنية للإعداد والتتبع وعدم تحديد آجال للقيام بمجموعة من الإجراءات والتدابير المرتبطة بمساعدة المستثمرين.

غير أن الاكتفاء بإصدار نصوص قانونية والتعويل عليها لإنجاح ورش إصلاح هذه المراكز يبقى غير كاف إذا لم تتم مواكبته بتزويد هذه المؤسسات بمسؤولين على مستوى عال من الكفاءة والتجربة والخصائص الذاتية والشخصية القوية اللازمة للاضطلاع بمهام القيادة، مع إحاطتها بطاقم بشري متمكن وقادر على رفع تحديات المهام والاختصاصات الجديدة المسندة إليها، وذلك لتجاوز المقاربة البيروقراطية التي رافقت عملها بناء على ما تم رصده من قبل المجلس الأعلى للحسابات.

السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

ونظرًا لكون مشروع القانون رقم 47.18 يستجيب للنداءات المتتالية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب.

**3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعتبر مشروع القانون الذي نحن بصددده يكتسي أهمية كبيرة، على اعتبار أنه يروم إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار. هذا الإصلاح يندرج في إطار الجهود المبذولة من طرف الحكومة تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية وتنزيلاً لما جاء في البرنامج الحكومي، وهو ما سيمكن من تنمية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطوير مناطق الأنشطة الصناعية والتجارية

## 4- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني السيد الرئيس أن أَدْخُلَ باسم الفريق الحركي، لمناقشة مشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار. هذا المشروع الذي جاء استجابة لتعليمات ملكية بضرورة إصلاح هذه المراكز، التي أصبحت تشكل عائقاً أمام الاستثمار، عوض أن تمثل آلية للتحفيز ولحل مشاكل المستثمرين على المستوى الجهوي. وطبقاً لمقتضيات هذا المشروع، فإنه سيشكل لا محالة ثورة وتغيير جذري في عمل المراكز الجهوية للاستثمار التي سيتم تحويلها إلى مؤسسات عمومية لتصبح في خدمة المستثمرين. وبالنظر إلى عناصر المشروع فإنها تعتمد على ثلاثة أعمدة تتلخص في إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار، وإحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، وتبسيط المساطر والإجراءات المرتبطة بملفات الاستثمار على المستويين الجهوي والمركزي، كما تتوفر على مجالس إدارية تشاركية ومنفتحة على مختلف الفاعلين الجهويين في القطاعين العام والخاص.

وإننا في الفريق الحركي، نؤكد على ضرورة وضع الحكومة استراتيجية وطنية بين القطاعين العام والخاص، عبر منح تسهيلات للمقاولات وتشجيعها على الاستقرار محلياً، واعتماد تدابير جبائية على أسس الفعالية والانصاف والاستثمار المنتج، مع تحفيز الجهات التي تتوفر على مؤهلات كبيرة لاستقطاب المقاولات، لا سيما من خلال توفير الرصيد العقاري، وسن إعفاءات ضريبية لفائدتها، وخلق عدالة مجالية في توزيع المشاريع والبرامج، حيث لا يعقل أن يستحوذ محور القنيطرة الدار البيضاء على جل الاستثمارات، ورفع الحيف عن باقي الجهات والاقاليم في نفس الجهة، كما هو الشأن بالنسبة للجماعات الترابية.

فكما خول هذا المشروع، صلاحيات أوسع لهذه المراكز فقد بات ضرورياً عليها تعزيز تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تعتبر مكوناً هاماً للنسيج الاقتصادي الجهوي من خلال التسريع في البث في طلبات إحداثها، ومواكبتها ورفع جميع العراقيل أمامها وتحفيزها على خلق أقطاب وتكتلات مقاولاتية جهوية.

وفي الختام، السيد الرئيس، فإننا في الفريق الحركي، وإيماناً منا بأن الاستثمار يعتبر مسؤولية الجميع لما يحققه من نفع على بلادنا، فإننا سنصوت بالإيجاب لهذا المشروع.

والسلام عليكم.

## 5- مداخلة السيد محمد البكوري رئيس فريق التجمع الوطني

للأحرار:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف أن أَدْخُلَ باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة هذا المشروع الذي يعتبر من أهم وأحسن التشريعات القانونية التي ستساهم في إعطاء انطلاقة كبيرة للاقتصاد الوطني، مهنئينكم السيد الوزير، ومن خلالكم الحكومة على التجاوب السريع مع توجهات جلالة الملك التي دعا إلى الإسراع في إصلاح أوضاع هذه المؤسسات، وجعلها آلية لتحفيز وإنعاش الاستثمار وتجاوز كل المعوقات التي كانت تحول دون تحقيق الأهداف المتوخاة، خصوصاً في الشق المرتبط بمواكبة النسيج المقاولاتي وتبسيط الإجراءات والمساطر ذات الصلة بملفات الاستثمار، شاكرين الحكومة، من خلالكم السيد الوزير، على تفاعلها الإيجابي مع تعديلات مجلس المستشارين والتي وصلت إلى 5 تعديلات.

السيد الرئيس المحترم،

نثمن عالياً مبادرة جلالة الملك حفظه الله في الإسراع بإصلاح أوضاع هذه المراكز من أجل بعث الروح فيها ووضعها على السكة الصحيحة. حيث كنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار من السابقين إلى طرح إشكالية جمود هذه المراكز، وطالبنا من موقعنا، الحكومة ومن خلالها السيد وزير الداخلية على ضرورة تقييم أدائها، حيث كنا ننتظر هذه اللحظة بفارغ الصبر، على اعتبار الدور الحيوي والمحوري الذي تقوم به في ممارسة مهامها وصلاحياتها في تدبير ملفات الاستثمار وتسوية الخلافات بين المستثمرين ومختلف الإدارات العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

في البداية، لا بد أن نتقدم بالشكر إلى زملائنا في مجلس النواب الذين قاموا بتعديل مقتضيات هذا المشروع، حيث أنصفوا الجماعات الترابية بعدما قاموا بإشراكها في الإشراف والحضور للنظر في ملفات الاستثمار التي تهم مجالاتها الترابية، كما أضافوا كذلك المقاولات الصغيرة جداً إلى جانب باقي المقاولات الصغرى والمتوسطة، لما لها من دور حيوي وفعال باعتبارها تشكل الجزء الأكبر من النسيج المقاولاتي، وبالنظر إلى أهمية هذه التعديلات، فإنه لا يسعنا إلا أن ننوه بها مؤكداً أنها أنصفت المنتخبين وممثلي الساكنة بعدما تم إشراكهم في تدبير هذا الموضوع المحوري والاستراتيجي، والذي يؤرق كافة الرؤساء، لأنه سيعمل بكل تأكيد على دعم الجماعات الترابية، وتوفير موارد إضافية لها، وجعلها في صلب التنمية الحضرية والبشرية، ومفتاحاً لكل المعضلات الاجتماعية وآلية جديدة لتجاوز كل التقاطعات التي كانت حاصلة ما بين الجماعات والمراكز من جهة، وما بين المراكز ومكونات اللجنة من المصالح الخارجية لكافة القطاعات الحكومية المعنية والتي

التحديد لتشخيص الوضعية المزرية للإدارة العمومية، سواء على المستوى المركزي أو الترابي، لخير دليل على الرؤية المتبصرة والقناعة الواضحة لجلالته بان تشجيع الاستثمار يشكل أحد العوامل الحاسمة في خلق الثروة وتحقيق التنمية وإحداث فرص الشغل، الذي يعتبر من أهم التحديات بالنسبة لبلدنا. وهي قناعة ما فتئ صاحب الجلالة منذ اعتلائه العرش يعبر عنها ويؤكد عليها، حيث لا يكاد يخلو خطاب من خطبه من الدعوة إلى تشجيع الاستثمار وتوفير الظروف المساعدة على خلق مناخ ملائم للأعمال والرفع من جاذبية المغرب.

إن مشروع القانون رقم 47.18 قد جاء بعدد من المقتضيات المهمة التي تصب في اتجاه إصلاح منظومة التدبير اللامتمرکز للاستثمار بتوسيعه لمهام واختصاصات المراكز الجهوية للاستثمار، وإحداث لجنة جهوية موحدة لمعالجة ملفات الاستثمار محل اللجان القائمة التي تختص بدراسة جوانب معينة من حاجيات المستثمرين ومتطلبات مشاريعهم.

حيث يهدف مشروع القانون إلى إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار، بتحويل المراكز إلى مؤسسات عمومية منفتحة على مختلف الفاعلين من مجالس جهوية وممثلي القطاع الخاص والمصالح الخارجية للقطاعات الحكومية، بالإضافة إلى توسيع نطاق مهامها واختصاصاتها لتشمل المعالجة المندمجة لملفات الاستثمار في كافة مراحلها، والمواكبة الشاملة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، والسهر على التسوية الودية للنزاعات الناشئة بين الإدارات والمستثمرين وغيرهما.

وينص مشروع قانون إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار على إحداث لجنة جهوية موحدة للاستثمار، تدمج فيها كافة اللجان الجهوية السابقة المرتبطة بالاستثمار، بهدف تحسين وملاءمة مساطر اتخاذ القرار، مع تبسيط المساطر والإجراءات المرتبطة بملفات الاستثمار على المستويين الجهوي والمركزي.

ويتضمن مشروع القانون تصورا شاملا لتحقيق المراكز للأهداف الواردة في الرسالة الملكية السامية لـ 9 يناير 2002 بشأن التدبير اللامتمرکز للاستثمار. كما استندت اللجنة الحكومية التي صاغها المشروع على خلاصات تقرير المجلس الأعلى للحسابات، حول تقييم أداء المراكز الجهوية للاستثمار، ونتائج الدراسة التشخيصية والاستشرافية المفصلة التي أنجزها مكتب للاستشارة تحت إشراف من وزارة الداخلية.

كما يتضمن المشروع إحداث مجلس إدارة المركز الجهوي للاستثمار بهدف جعل المراكز الجهوية فاعلا متميزا في تنشيط وتسهيل الاستثمار ومواكبة النسيج المقاولاتي، وسيجتمع المجلس مرتين في السنة على الأقل، وتكون مداولاته صحيحة بحضور نصف أعضائه أو من يمثلونهم، وفي حالة عدم اكتمال النصاب تتم الدعوة لاجتماع ثاني وينعقد بمن حضر، ويتخذ قراراته بأغلبية الأصوات.

نتمنى أن نتجاوز بها تعقد المساطر وتعدد المتدخلين الذي كان أكبر عائق لهذه المؤسسات.

السيد الرئيس المحترم،

بغض النظر على أهمية هذا المشروع وراهنيته لدعم التنمية المحلية والترابية وجعله رافعة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني، إلا أنه لا بد من الإدلاء ببعض الملاحظات التي نراها موضوعية في محاولات لتجويد النص وجعله مشروعا متوازنا وفعالاً يتوخى النجاعة في الإنجاز، لما لهذا الموضوع من حساسيات، خصوصا وأن الجماعات الترابية تسهر على إنجاز مخططاتها التنموية، لذلك فإننا نقترح الفصل في هذا الإطار بين المراكز الجهوية للاستثمار واللجان الجهوية، خاصة وأن النصوص المؤطرة تبقى غير متوازنة، وتقضي إعادة ترتيبها من الناحية الشكلية حتى تؤدي أدوارها الوظيفية، إلا أن جواب السيد الوزير داخل اللجنة أعطى تفسيراً وجهاً للرسالة الملكية التي جاءت في الموضوع بتاريخ 9 يناير 2002 والتي تبناها المجلس الأعلى للحسابات، والتي قدم بشأنها عدة ملاحظات همت التدبير اللامتمرکز للاستثمار، حيث أصدر التوصيات التقويمية والتي استطاع المشروع تجاوزها بكل جرأة حتى تتمكن هذه المؤسسات من لعب أدوارها المتمثلة أساساً في تسهيل الاستثمار والابتكار وتشجيع المبادرة الحرة.

السيد الرئيس المحترم،

سنبقى في فريق التجمع الوطني للأحرار إيجابيين في التعامل مع هذا المشروع بالنظر إلى أهميته وراهنيته، سواء من موقعنا داخل الأغلبية أو من موقعنا كسياسيين، ومن موقعنا كذلك كمنتخبين ورؤساء نشغل في الميدان ونعيش مع هواجس الساكنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**6- مداخلة الفريق الاشتراكي:**

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة وإبداء الرأي بخصوص مشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، هذا المشروع الذي نعتبره مدخلا أساسيا لتقوية النسيج المقاولاتي، واعتماد هيكلة جديدة للمراكز الجهوية للاستثمار وتوسيع نطاق صلاحياتها على مستوى مواكبة المقاولات، كما أننا نعتبر أن إصلاح هذه المراكز من شأنه تجاوز الإكراهات والمعيقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المتمثلة في تحفيز وإنعاش الاستثمار وحل مشاكل المستثمرين على المستوى الجهوي دون اللجوء إلى الإدارة المركزية.

ولعل في إعطاء جلالتها المثال بالمراكز الجهوية للاستثمار على وجه

السيد الرئيس،

إن تخصيص المراكز الجهوية للاستثمار بالذكر في خطاب جلالة الملك لدليل قاطع على المكانة التي تحظى بها هذه المؤسسات وعلى رهان جلالته على أدوارها في إنعاش الاستثمار وتبسيط المساطر وإعطاء صورة لنموذج الإدارة الجيدة الخادمة للمواطن والجاذبة للاستثمار والمساهمة في التنمية، ولن يتسنى لها القيام بهذا الدور إلا بتمتعها بوضع اعتباري خاص وتزويدها بمسؤولين تتوفر فيهم مقومات القيادة الإدارية التي تجمع بين الكفاءة والنزاهة والإنسانية وحسن التعامل مع المواطنين، وبأطر كفأة متمتعة بنظام أساسي محفز خاص بها، وتجاوز المقاربة البيروقراطية التي رافقت عملها بناء على ما تم رصده من قبل المجلس الأعلى للحسابات.

### 7- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الداخلية المحترم،

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب -على إثر مناقشة مشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار- أن أوجه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال هذه الجلسة التشريعية العامة، وبالانخراط الفاعل لكل المستشارات والمستشارين الذين حضروا أشغالها، وكذا قيمة النقاش الجدي والمسؤول الهادف إلى إغناء مشروع القانون السالف الذكر، بما يساهم في تيسير مسطرة المناقشة والمصادقة على مشروع القانون رقم 47.18 المشار إليه أعلاه، من قبل السيدات والسادة المستشارين على مستوى الجلسة العامة.

السيد الرئيس،

يأتي مشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، في إطار تنزيل مشروع إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة حفظه الله، خاصة الخطاب السامي لعهد العرش المجيد لسنة 2017، وبناء على تقرير المجلس الأعلى للحسابات كهيئة عليا للرقابة على المال العام الذي قدم تشخيصا معمقا لمختلف الإكراهات التي حالت دون تحقيق المراكز الجهوية للاستثمار للأهداف الواردة في الرسالة الملكية المؤرخة في 9 يناير 2002؛ حيث يشكل مشروع قانون رقم 47.18 استمرارية لتطبيق مضمين الرسالة الملكية لـ 9 يناير 2002 بشأن التدبير اللامتمركز للاستثمار، والتي تعتبر إطارا

مرجعيا لعمل هذه المراكز: الرامي إلى جعل المراكز الجهوية فاعلا متميزا في تشييط وتسهيل الاستثمار ومواكبة النسيج المقاولاتي، إضافة إلى منحها أدوارا طلائعية لإنعاش الاستثمار على المستوى الجهوي.

السيد الرئيس،

إن الإرادة الملكية السامية لجلالة الملك حفظه الله، لجعل المراكز الجهوية للاستثمار بالمغرب تقبل على هيكلية جديدة وتحول في صلاحياتها، للدفع بها نحو المساهمة لمواكبة النسيج المقاولاتي على المستوى الجهوي، جعلت الحكومة تسارع إلى تفعيل ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وهو ما تجسد من خلال مبادرة تشريعية تمثلت في صياغة وإعداد مشروع قانون جديد لإصلاح هذه المراكز، والذي يرمي إلى إعادة هيكلة المراكز الجهوية وإحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، إضافة إلى تبسيط المساطر والإجراءات المرتبطة بملفات الاستثمار على المستويين الجهوي والمركزي.

ذلك، أن تحويل المراكز الجهوية إلى مؤسسة عمومية وإحداث اللجان الجهوية للاستثمار وتمتعها بصلاحيات تقريرية واسعة في المجال الترابي الجهوي لا يمكن فصله عن سياق الأوراش المفتوحة لتنزيل الجهوية المتقدمة، وورش اللاتمركز الإداري الذي حان الوقت للعمل على تنزيله في أفق تفعيل أحكام هذا القانون الذي يروم التدبير اللامتمركز للاستثمار.

السيد الرئيس،

ونأمل في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن يجعل هذا القانون -الذي نثمن مقتضياته- بعد دراسته والمصادقة عليه على مستوى الجلسة التشريعية العامة، من المراكز الجهوية للاستثمار وكذا اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، آلية مؤسسية للانفتاح على مختلف الفاعلين من مجالس جهوية وممثلي القطاع الخاص؛ كاللجان الجهوية لتحسين مناخ الأعمال، والتي نتوق جميعا إلى جعلها رافعة تنموية لتحقيق العدالة المجالية في مجال مناخ الأعمال، ذلك أنه تم إحداث بعض اللجان الجهوية بمبادرة من الاتحاد العام لمقاولات المغرب والسلطات المحلية مع ما يفرض ذلك من تمكينها من الموارد المالية والبشرية وكذا تفعيل قراراتها في أفق المساهمة في حل المشاكل ذات الصلة بمناخ الأعمال في إطار الجهة. إضافة إلى أن توسيع نطاق صلاحيات المراكز المذكورة؛ لتشمل المواكبة الشاملة للشركات، لاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة، سيساهم بلا أدنى شك، في بلورة وتنزيل الاستراتيجيات ذات الصلة، ومواكبة عروض التنمية المندمجة بتجانس مع السياسات العمومية، بما يوفر مناخ تنافسي ملائم ومشجع للاستثمار والابتكار تحفيزا للمقاولة على المزيد من الاستثمار المنتج للقيمة المضافة وإحداث المزيد من فرص الشغل اللائق.

السيد الرئيس،

وأخيرا، فمشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية

تتولى المساهمة في تنفيذ سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمارات وتحفيزها وإنعاشها على الصعيد الجهوي والمواكبة الشاملة للمقاولات، لاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وحددت بعض المواد مجموعة من المهام التي تمارسها المراكز، من بينها تقديم المساعدة للمستثمرين في القيام بالمساطر والإجراءات الإدارية التي يستلزمها إحداث مقاولاتهم، وتقديم المساعدة للمستثمرين والمقاولات، خاصة منها المقاولات الصغرى والمتوسطة، في إنجاز مشاريعهم الاستثمارية، ومواكبتهم للحصول على التراخيص والقرارات الإدارية التي تقتضيها النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

كما وأن هذه المراكز، تتلقى ملفات الاستثمار وطلبات التراخيص والقرارات الإدارية المتعلقة بها، ودراستها بتنسيق مع الإدارات والهيئات العمومية المعنية طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية، كما تقوم بإعداد القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار، التي يكون تسليمها أو توقيعها موضوع تفويض يمنح لولاة الجهات أو يدخل ضمن اختصاصاتهم.

وحسب بعض المواد، فإن المراكز بالصيغة الجديدة ستقوم بتتبع المقاولات، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، ومواكبتها، بطلب منها، خلال مدة مزاولة نشاطها، ولا سيما من خلال تقديم الاستشارة والمساعدة لها قصد تمكينها من تجاوز الصعوبة التي قد تعترضها، مع السهر على نزع الصفة المادية عن المساطر والإجراءات المتعلقة بدراسة ملفات مشاريع الاستثمار.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرى مجموعة من الملاحظات بخصوص هذا المشروع قانون والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- لم يرد بمشروع القانون أي تعريف لمفهوم الاستثمار ولم يتم تحديد المعايير التي يمكن اعتمادها أو على الأقل الاستئناس بها لإضفاء صبغة مشاريع استثمارية على الطلبات المقدمة للاستفادة من القرارات والتراخيص الضرورية لإنجازها أو استغلالها أو لعرضها على أنظار اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار؛

- لم يشر مشروع القانون إلى القطاعات المشمولة بتدبير اللاتمرکز للاستثمار كما حددتها الرسالة الملكية بتاريخ 9 يناير 2002 في ميادين الصناعة التقليدية والسياحة والسكن والصناعة والصناعات المرتبطة بالإننتاج الفلاحي والمعادن، وتم استكمالها فيما بعد بقطاعات الصحة والطاقة والتعليم والتكوين؛

- كما أن تكليف المراكز الجهوية للاستثمار بإعداد القرارات الإدارية

للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛ يعد بمثابة القانون المؤسس لجيل جديد من المؤسسات الجهوية المعززة للجنة جهوية موحدة تجمع كل اللجان المحلية والجهوية، وتتمتع باختصاصات حقيقية لتحفيز ودعم الاستثمار من خلال المعالجة المندمجة لملفات ذات علاقة والمواكبة الشاملة للمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، والسهر على التسوية الودية للنزاعات الناشئة بين الإدارة العمومية والمستثمرين الخواص وغيرهما وهو ما يتماشى مع تطلعات المهنيين والمستثمرين الخواص.

وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

## 8- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة بخصوص مناقشة مشروع القانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار بالجلسة العامة، لإبداء آراء وملاحظات الفريق بخصوص هذا الموضوع، وكما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد الوزير على العرض القيم الذي تقدم به.

ومن خلال عرض السيد الوزير يتضح أن هذا المشروع يهدف إلى تأهيل المراكز الجهوية للاستثمار، وتمكينها من لعب دور محوري في تنشيط وتسهيل الاستثمار على المستوى الجهوي، ومواكبة المقاولات خصوصا الصغرى منها والمتوسطة، وكذا المساهمة في توفير مناخ تنافسي ملائم ومشجع للاستثمار والابتكار والمبادرة الحرة.

وجاء هذا النص بعدد من المستجدات من أهمها إعادة هيكلة المراكز وتحويلها إلى مؤسسات عمومية يطابق نفوذها الترابي نفوذ الجهة، وتوسيع نطاق اختصاصات المراكز الجهوية للاستثمار بما يتيح تسهيل الاستثمار والإنعاش الاقتصادي للجهة، وإحداث "اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار" التي ستحل محل كافة اللجان الحالية المتدخلة في تدبير الاستثمار والتي ستكون قراراتها ملزمة للإدارات المعنية، وإحداث "اللجنة الوزارية للقيادة" التي سيعهد إليها بقيادة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتقييم أدائها والبت في الطعون المعروضة عليها من طرف المستثمرين المعنيين.

إضافة إلى أن هذه المراكز كل واحد منها في حدود نفوذه الترابي،

مبدأ استقلالية الرأي داخلها.

2- انحصرت اختصاصات اللجنة الجهوية للاستثمار في دراسة الملفات الاستثمارية وإبداء آراء واتخاذ قرارات بشأنها، دون أن تخصص جانباً من مهامها لتتبع سير المشاريع التي وافقت عليها ودراسة الشكايات الواردة من المستثمرين واستعراض حالات النزاعات التي تنشأ بينهم وبين الإدارة والتي عجز المركز الجهوي للاستثمار عن حلها بطرق ودية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إذا كان مشروع القانون قد كلف المراكز الجهوية للاستثمار برفع اقتراحاتها إلى ولاية الجهات قصد التوصل قدر الإمكان إلى حل توافقي، فإن مستلزمات السرعة والفعالية تقتضي أن تسند مهمة حل النزاعات إلى اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار باعتماد جدول أعمال مكون من ثلاث محاور: محور أول يتعلق بدراسة ملفات الاستثمار المعروضة عليها، ومحور ثاني يخص لتتبع سير إنجاز المشاريع التي تمت الموافقة عليها، ثم محور ثالث يتضمن دراسة الشكايات والعراقيل التي تحول دون تقدم المستثمرين في الإجراءات المرتبطة بإنجاز مشاريعهم. وإذا استعصى إيجاد حل من طرف اللجنة الجهوية الموحدة، يتم رفع الحالة إلى اللجنة الوزارية للقيادة المنصوص عليها في المواد 40 و41 و42 من مشروع القانون.

من جانب آخر، يستحسن أن تتم الاستعانة داخل اللجنة الموحدة للاستثمار ولو بصفة استشارية بخبراء في القطاعات المرتبطة بالمشاريع المعروضة عليها للاستئناس بأرائهم بما يمكن أعضاءها من اتخاذ قرارات تستند على معايير موضوعية.

وبالرجوع إلى وتيرة اجتماع اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، فإن تحديدها في أسبوع واحد على الأقل يبدو أمراً مجانياً للواقعية إذا أخذنا بعين الاعتبار عدداً من العوامل ومن بينها:

تعدد مشاغل والتزامات ولاية الجهات وعمال الأقاليم والعمالات ومسؤولي الإدارات العمومية والجماعات، مما يجعل تنقلهم لحضور أشغال اللجنة مرة كل أسبوع على الأقل مسألة صعبة قد تضطربهم إلى تعيين ممثلين عنهم، وهذا الأمر قد يفضي إلى إضعاف أداء اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار.

كما وأنه لا تكفي مدة أسبوع لتزويد أعضاء اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار بملفات متكاملة للمشاريع التي ستعرض عليها، وحتى إن توصلت بها كاملة في بحر الأسبوع فإنها ستحتاج إلى مزيد من الوقت لدراستها بشكل جيد حتى لا تتخذ قرارات مجانبية للصواب بشأنها.

وتبعاً لذلك فقد كان الأحرى أن يتم تحديد وتيرة معقولة لاجتماعات اللجنة تأخذ بعين الاعتبار إكراهات مختلف أعضائها على أن يتم إلزام

الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار، التي يكون تسليمها أو توقيعها موضوع تفويض يمنح لولاة الجهات أو يدخل ضمن اختصاصاتهم قد تكون له تداعيات سلبية على مستوى الفعالية والجودة والسرعة المنشودة في معالجة طلبات المستثمرين. ذلك أن الإدارات والمصالح صاحبة الاختصاص الأصلي في القيام بالدراسات التقنية لمختلف الجوانب المرتبطة بالاستثمار مؤهلة أكثر من غيرها لإعداد القرارات الإدارية التي تدخل في دائرة اختصاصها؛

- ما يلاحظ عن تركيبة المجالس الإدارية للمراكز الجهوية للاستثمار هو غياب عمال العمالات والأقاليم عن عضويتها على الرغم مما أوكل إليهم بموجب مشروع القانون نفسه من مهام الإشراف على أعمال المراكز الجهوية للاستثمار المرتبطة بتتبع إنجاز المشاريع وتنفيذ العقود وإبرام الاتفاقيات داخل دوائر نفوذهم الترابي، علاوة على أهميتهم داخل اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار. كما يلاحظ أيضاً غياب الجماعات عن عضوية المجالس الإدارية؛

- وعلى الرغم من توسيع صلاحيات المراكز الجهوية للاستثمار وإلزام الإدارات والمؤسسات المعنية بالتعاون والتنسيق معها وإمدادها بالمعلومات والمعطيات المطلوبة، إلا أن هذا الأمر لم تتم مواكبته بتعزيز سلطات مديري هذه المراكز التي قد تصبح بموجب التوزيع الجديد للأدوار أقل استقلالية ويصبح أداؤها أكثر ارتهاً بوتيرة عمل شركائها المؤسساتيين وبدرجة تجاوزهم معها. وقد شكل هذا الأمر إحدى أوجه الصعوبات التي عانت ولا زالت تعاني منها المراكز الجهوية للاستثمار في محيطها المؤسسي وفي علاقاتها مع مختلف المتدخلين في مجال الاستثمار على المستوى الترابي؛

- لم يتطرق مشروع القانون إلى كيفية التعامل مع العديد من المجالات التي تم تفويض السلطات بشأنها إلى ولاية الجهات كطلبات الاحتلال المؤقت للملك العمومي والملك الغابوي والترخيص بالبحث عن المعادن واستغلالها، هل ستتم معالجة هذا النوع من الطلبات داخل اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار أم ستستمر معالجتها وفق الطريقة الحالية المتمثلة في إعداد الملفات التقنية بشأنها من طرف الإدارات المختصة وعرض القرارات المرتبطة بها على ولاية الجهات للمصادقة؟ ثم ماذا عن المشاريع الاستثمارية المزمع إنجازها على قطع أرضية عمومية غير تلك التابعة لأملاك الدولة، هل ستدخل دراستها واتخاذ القرارات بشأنها في اختصاص اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار أم لا خصوصاً في الشق المتعلق بتعبئة العقار؟

- وعلى مستوى تركيبة اللجنة الموحدة للاستثمار يطرح إشكالات أساسية.

1- الأول يتعلق بوضعية بعض أعضاء اللجنة وعلى رأسهم المدير العام للمركز الجهوي للاستثمار، ذلك أن تبعيته الإدارية لوالي الجهة لا تنسجم مع عضويته في اللجنة بالنظر لكون هذه التبعية تؤثر حتماً على

الجميع باحترامها.

السيد الرئيس،

بالنسبة لمشروع القانون رقم 62.18 المحددة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة، وبالنظر للمبررات الموضوعية التي تقدم بها وزير الداخلية والمتمثلة أساسا في انخفاض عدد أفراد القوات المساعدة، خاصة في الدرجات والترتب العليا، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة قررنا التصويت بالموافقة على مشروع القانون.

## 2- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لمناقشة مشروع قانون رقم 62.18 المحددة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة نتيجة ارتفاع عدد المحالين على التقاعد، وذلك بالرفع من حد هذه السن إلى 62 سنة بالنسبة لرتب سلك المفتشين الممتازين و57 سنة بالنسبة للمفتشين على غرار نظرائهم بالقوات المسلحة الملكية.

وفي نفس السياق، تم تحديد أيضا السن القانونية للإحالة على التقاعد في سن 54 بالنسبة لسلك المساعدين الممتازين والمساعدين وفي سن 52 بالنسبة لسلك رجال الصف.

إننا نعتبر هذا المشروع قانون خطوة منسجمة تتوخى تعزيز فعالية وحكامة المنظومة الأمنية حتى تتمكن من الاستجابة لمتطلبات حماية بلادنا من المترصين بأمنها، مع العمل على تعزيز الإحساس بالأمن لدى المواطنين من خلال مواصلة مهامها بأعلى درجات اليقظة والتأهب بالنظر للمهام والمسؤوليات الأمنية التي يضطلع بها هذا الجهاز.

ولابد هنا من التنويه بيقظة وتعبئة مختلف الأجهزة الأمنية، وتدخلاتها الاستباقية التي تتطلب حربية عالية وجاهزية وسرعة في التدخل الشيء الذي جعل بلادنا محط إعجاب وتقدير على المستوى الدولي.

وأود بهذه المناسبة، باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، الإشادة بالروح العالية للتفاني والتضحية التي ماقتى رجال ونساء القوات المساعدة يبرهنون عليها من خلال مزاوتهم لمهامهم النبيلة وفي الحفاظ على الأمن والاستقرار وسلامة المواطنين. كما أتوجه بالدعاء الى الله العلي القدير أن يتغمد برحمته كل الشهداء، ممن وهبوا حياتهم وأرواحهم في سبيل الدفاع عن وحدة وأمن بلادنا

ومن خلال ما سبق، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نستنتج بأن مشروع القانون رقم 47.18 قد جاء بعدد من المقتضيات المهمة التي تصب في اتجاه إصلاح منظومة التدبير اللاتمرکز للاستثمار بتوسيعه لمهام واختصاصات المراكز الجهوية للاستثمار، وإحداث لجنة جهوية موحدة لمعالجة ملفات الاستثمارات محل اللجان القائمة التي تختص بدراسة جوانب معينة من حاجيات المستثمرين ومتطلبات مشاريعهم.

إلا أنه في الوقت نفسه استدعى إبداء مجموعة من الملاحظات تتعلق أساسا بجمعه بين موضوعين كان من المحبذ إفراد كل واحد منهما بنص مستقل عن الآخر بالإضافة إلى ملاحظات حول الاختصاصات الموكولة للمراكز الجهوية للاستثمار وشروط الاضطلاع بها ومهام اللجنة الموحدة الجهوية للاستثمار وإغفال مؤسسة اللجنة التقنية للإعداد والتتبع وعدم تحديد آجال للقيام بمجموعة من الإجراءات والتدابير المرتبطة بمساعدة المستثمرين.

ولكل ما سبقت الإشارة إليه فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع

ثالثا: مشروع قانون رقم 62.18 المحددة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة:

## 1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة مشروع القانون رقم 62.18 المحددة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة.

السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد أن أفراد القوات المساعدة يقدمون خدمات جليلة للوطن، من خلال المهام الأمنية البالغة الأهمية التي يقومون بها، إذ يسهرون بكل مسؤولية وجدية على حفظ الأمن العام، رغم الظروف الصعبة التي يشتغلون فيها، فهم لا يترددون ولو لحظة في تلبية نداء الوطن، ويقدمون لأجل ذلك تضحيات جسيمة، ولا يسعنا إلا أن نقف احتراما لهم.

لذا نرى أنه من الواجب على الحكومة أن تعمل على إيلاء هذه الفئة أهمية كبيرة، وأن تسهر على إيجاد حلول فعالة للإشكالات الاجتماعية التي يواجهونها، وخاصة فئة المتقاعدين، الذين يعيش بعضهم أوضاعا اجتماعية ومادية صعبة جدا.

الجلسة التشريعية العامة، ترمي إلى رفع السن القانونية التي يجب أن يحال فيها أفراد القوات المساعدة على التقاعد إلى 62 سنة بالنسبة لرتب سلك المفتشين الممتازين، على غرار نظرائهم بالقوات المسلحة الملكية، و57 سنة بالنسبة لسلك المفتشين، و54 سنة بالنسبة لسلك المساعدين الممتازين والمساعدين، و52 سنة بالنسبة لسلك رجال الصف. إضافة إلى فتح إمكانية الاحتفاظ بأفراد هذه الفئة بعد بلوغ السن القانونية للإحالة على التقاعد وفق نفس الشروط والكيفيات الجاري بها العمل بالنسبة لأفراد القوات المسلحة الملكية.

فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب، نثمن مقتضيات مشروع قانون رقم 62.18 المحددة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة، سيما فيما يتعلق بخضوع المؤسسة لمراقبة المفتشية العامة للمالية والقانون المتعلق بمدونة المحاكم المالية، تكريسا لمبادئ الحكامة المالية، وكذا خضوع حساباتها لتدقيق سنوي من طرف خبراء محاسبين، لتقييم نظام المراقبة الداخلية لهذه المؤسسة.

السيد الرئيس،

وأخيرا، فإن الاتحاد العام لمقاوات المغرب، إذ يعتبر دراسة هذا النص والمصادقة عليه، هي مناسبة للتنبؤ بالعناية السامية لجلالة الملك حفظه الله لأفراد القوات المساعدة، فهو يشيد عاليا بالجهود المبذولة من طرف هذه الفئة في سبيل حماية أمن البلاد وسلامته، ومساعدة السلطات المحلية على القيام بدورها على أحسن وجه.

وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع قانون رقم 62.18 المحددة بموجبه السن القانونية للتقاعد التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة، فإننا نصوت على مشروع القانون أعلاه بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

**رابعاً: مشروع قانون رقم 96.18 يتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات:**

#### **1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:**

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة مشروع القانون رقم 96.18 المتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، والذي يأتي في إطار الملاءمة مع مشروع قانون المالية لسنة 2019 بخصوص جبايات الدولة، ويرمي إلى إعفاء الملزمين من أداء جميع الديون التي يقل مبلغها

العزيزة.

وفي الختام، فإننا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 62.18 المحددة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة والذي تفاعل معه فريقنا إيجاباً لأهميته في الحفاظ على أمن واستقرار بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### **3- مداخلة الفريق الحركي:**

يشرفني السيد الرئيس أن أتدخل باسم الفريق الحركي، لمناقشة مشروع قانون رقم 62.18 المحدد بموجبه السن القانونية، التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة والمتمثل في 62 سنة، هذا المشروع الذي يندرج ضمن السياسة المعتمدة من طرف الدولة الرامية إلى إصلاح أنظمة التقاعد، بهدف الاستمرارية وديمومته، وذلك بالرفع من السن القانوني للإحالة على التقاعد، وكلنا ندرك المهام التي تقوم بها هذه الفئة من المواطنين الذين يسهرون على حماية البلاد ومساعدة السلطات المحلية والأمنية وهي خصوصية يتميز بها المغرب عن باقي دول العالم، والمناسبة شرط في التذكير بالاهتمام المتواصل من طرف وزارة الداخلية في تحسين الأوضاع المادية لهذه الفئة، وهي مناسبة أيضاً لندعو الحكومة إلى مزيد من الاهتمام بالزبي النظامي لأفراد القوات المساعدة وتوفير العتاد على غرار رجال الأمن، وذلك حتى تتمكن من الاشتغال في ظروف أحسن.

لكل ما سبق نؤكد تفاعلنا الإيجابي في الفريق الحركي مع هذا المشروع الهام.

والسلام عليكم.

#### **4- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الداخلية المحترم،

السيد الوزير المنتدب في الداخلية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس المحترم،

يطيب أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب في الجلسة العامة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 62.18 المحددة بموجبه السن القانونية للتقاعد التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة.

السيد الرئيس،

إذا كانت مقتضيات مشروع القانون قيد الدراسة والمصادقة أمام



ويعتاد عليه الملزمون.

## 2- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لمناقشة مشروع قانون رقم 96.18 المتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الموضوعة قيد التحصيل قبل سنة 2000 والتي يساوي أو يقل مبلغها عن 50.000 درهم والتي تبقى منها مبلغ غير مؤدى يساوي أو يقل عن 50.000 درهم إلى غاية 31 دجنبر 2018.

إننا نعتبر أن تنزيل هذا الإجراء لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات هو خطوة منسجمة مع مقتضيات مشروع قانون المالية لسنة 2019 على غرار ما تم سلفا على مستوى الديون العمومية للدولة والتي تتوخى في مرامها وغاياتها تحقيق الأهداف التالية:

- توحيد نفس المعاملة الجبائية مع جميع الملزمين؛

- تحسين علاقة الإدارة الجبائية بالملزمين؛

- تصفية تراكم حسابات متقدمة لا يمكن تصفيتها وبالتالي تقليص حجم الباقي استخلاصه؛

- الحد من المنازعات أمام المحاكم نتيجة ضياع السجلات المثبتة لهذه الديون.

كما نسجل بكل إيجابية انخراط الحكومة في هذا المجهود الإرادي الذي يندرج في إطار تخفيف التكاليف المالية المتعلقة بهذه الديون على الملزمين ذوي الدخل المتوسطة والضعيفة باعتباره إجراء ضريبيا ذو معالم اجتماعية واضحة.

وفي الختام، فإننا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 96.18 المتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات والذي حرص فريقنا على تامين مضامينه وانعكاساته الاجتماعية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

## 3- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

عن 50.000 درهم، والموضوعة قيد التحصيل قبل فاتح يناير من سنة 2000، وكذا إلى تحفيزهم على أداء ما تبقى بدمتهم من ديون لفائدة ميزانيات الجماعات الترابية.

كما يرمي مشروع القانون هذا إلى الإجابة ولو جزئيا على إشكالية الباقي استخلاصه، والتي تعتبر ظاهرة تعاني منها مختلف الجماعات الترابية، وتزداد استفحالا وارتفاعا مضطردا من سنة إلى أخرى، دون اتخاذ الحكومة إجراءات حاسمة، وكفيلة بمواجهته، خاصة وأنه يعتبر عقبة تعترض عجلة التنمية بالجماعات الترابية، ومعضلة مالية مركبة تتقاطع فيها كل الاعتبارات السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية، لها انعكاساتها السلبية على الوضعية المالية للجماعة الترابية، التي تحد من مسؤولية الجماعة الترابية في مجال التنمية، وتؤثر كذلك على التقديرات السنوية التي تبقى مرهونة بتحصيل أو عدم تحصيل المداخيل.

السيد الرئيس،

إن العجز الذي يصيب ميزانية الجماعة بسبب عدم تحصيل المداخيل، يدفعها غالبا إلى التخلي عن تحقيق العديد من المشاريع المقررة برسم السنة المالية المعينة، إضافة إلى أنه يؤدي إلى عرقلة أو توقف الجماعة الترابية عن القيام ببعض النفقات الإجبارية، كأجور الموظفين والتعويضات المستحقة فيما يتعلق بالترقية، ... وغيرها، ويؤثر كذلك على النفقات المتعلقة بالتدبير اليومي للجماعة، فيما يخص أداء نفقات استهلاك الماء والكهرباء والهاتف والأكرية... الخ.

إن هذا الوباء الذي ينخرم المالية الجماعات الترابية، ينعكس سلبيا على مصداقيتها مع الساكنة، التي تظل تنتظر أن تتحقق المشاريع التي وعد بها المنتخبون المحليون في برامجهم الانتخابية، والتي تصبح مقررة برسم السنة المالية.

السيد الرئيس،

ما يمكن أن نلاحظه إن ألقينا إطلالة بسيطة على مالية بعض الجماعات الترابية، هو أن حجم الباقي استخلاصه، يفوق قدره في بعض الحالات ثلاث أضعاف لما هو مستخلص.

وحتى تتجاوز الجماعات الترابية إشكالية الباقي استخلاصه، فإن الحكومة أضحت ملزمة بوضع حل جذري وشامل لهذا الإشكال، عبر مراجعة المنظومة القانونية المرتبطة بمالية الجماعات الترابية، وإحداث مدونة خاصة بالجبايات المحلية.

وفي انتظار ذلك، إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نشتم مضمون مشروع القانون رقم 96.18 المتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، ونصوت عليه بالإيجاب، كإجراء مؤقت وحل جزئي لمعضلة الباقي استخلاصه، لكن لن ندع الفرصة تمر دون أن نلفت نظر الحكومة إلى ضرورة إيجاد حل نهائي وجذري للموضوع، حتى لا يتحول هذا الإجراء إلى تقليد سنوي،

والمصادقة عليه، هي مناسبة للحث على نجاعة التحصيل؛ لاسيما وأنها المرة الأولى التي يتم فيها إلغاء أصل الدين إضافة لفوائد التأخير والذعائر والغرامات، بالرغم من كون الإعفاء يتعلق بديون بسيطة من حيث المبلغ ومستعصية التحصيل ومكلفة زمنيا وماديا للدولة.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع قانون رقم 96.18 يتعلق بإلغاء الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

خامسا: مشروع قانون رقم 22.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 28 فبراير 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية بنغلاديش الشعبية لتجنب ازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

ومشروع قانون رقم 23.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن الخدمات الجوية، الموقعة بالرباط في 27 فبراير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين.

#### 1- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

إننا في فريق العدالة والتنمية، نشتم الحيوية والدينامية التي تعرفها الدبلوماسية الرسمية لبلادنا والتي تتجلى أساسا بإبرام عدد هام من الاتفاقيات الدولية سواء الثنائية أو متعددة الأطراف. إذ تعتبر هذه الأخيرة الوسيلة القانونية الأساسية التي تمكن من تأطير العلاقات الخارجية لبلادنا وهو ما يساهم في تقوية الدور الذي تضطلع به على الصعيد الدولي.

وتعتبر مبادئ التعاون والتآزر والانفتاح من المبادئ الثابتة التي أكد عليها دستور المملكة في السياسة الخارجية للمملكة، وذلك من خلال ترسيخ روابط الإخاء والصداقة والتعاون والتضامن والشراكة البناءة، وتحقيق التقدم المشترك، من خلال تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الدول الشقيقة، ولاسيما مع بلدان الساحل وجنوب الصحراء وتوسيع وتنويع علاقات الصداقة، والمبادلات الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم وكذا تقوية التعاون جنوب-جنوب.

واعتبارا لأهمية الاتفاقيات الدولية في تحقيق هذه الأهداف، بوأ دستور المملكة ما يصادق عليه المغرب، مكانة تسمو على التشريعات الوطنية.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني السيد الرئيس أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 96.18 المتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، هذا المشروع الذي يهدف إلى تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطنين، بإلغاء الباقي استخلاصه المتعلق بالديون المستحقة لفائدة الجماعات الترابية الموضوعة قيد التحصيل، قبل فاتح يناير سنة 2000، والتي يساوي أو يقل مبلغها عن 50 ألف درهم، وكذلك تلك التي شرع في تحصيلها قبل فاتح يناير سنة 2000، وبهم هذا الإجراء مليون و200 ألف ملزم معظمهم من ذوي الدخل الضعيف أو المتوسط، وهي إجراءات اجتماعية من أجل دعم هذه الفئة، كما يأتي هذا المشروع انسجاما أيضا مع بعض المقتضيات التي وردت في القانون المالي 2019 والذي صادق عليه البرلمان مؤخرا، من قبيل إلغاء الغرامات والتأخير عن المستحقات الضريبية، وإجراء أخريهم إلغاء ديون المقاولين الشباب، ونحن في الفريق الحركي لا يسعنا إلا أن نتفاعل إيجابا مع مقتضيات هذا المشروع، الذي يخفف العبء المادي عن شريحة مهمة من المواطنين.

والسلام عليكم.

#### 4- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الداخلية المحترم،

السيد الوزير المنتدب في الداخلية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس المحترم،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في مناقشة مشروع قانون رقم 96.18 يتعلق بإلغاء الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات المعروض للدراسة والتصويت على الجلسة العامة، ويأتي مشروع هذا القانون في سياق إلغاء الباقي استخلاصه المتعلق بالديون المستحقة لفائدة الجماعات الترابية الموضوعة قيد التحصيل قبل فاتح يناير سنة 2000 والتي يساوي أو يقل مبلغها عن 50 ألف درهم. وكذلك تلك التي شرع في تحصيلها قبل فاتح يناير سنة 2000 وتبقى منها مبلغ غير مؤدى يساوي أو يقل مبلغها عن 50 ألف درهم إلى غاية 31 دجنبر 2018، وبهم هذا الإجراء مليون و200 ألف ملزم بقيمة مالية تقدر بمليار و559 مليون درهم مع العلم أن حوالي 88% منهم هم من ذوي الدخل الضعيف أو المتوسط.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نعتبر دراسة هذا النص

والمواصفات التقنية المتعلقة بها.

كما أن القانون الحالي لا تساهم مقتضياته في تفعيل مبادئ الشفافية ونشر جميع المعلومات التي يحتاجها المستهلك قصد حمايته والحفاظ على المنافسة المشروعة بين المتعهدين.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أن المشروع الذي نحن بصدد دراسته اليوم سيساهم في مواكبة التطور المتسارع الذي يعرفه قطاع الاتصالات والذي يقتضي تطوير بنية الشبكات المتواجدة وإدراج مقتضيات واضحة تتعلق بمؤشرات جودة الخدمة، مع منح الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات صلاحية تحديد مؤشرات ومستويات جودة الشبكات والخدمات المرتبطة بالمواصلات التي يتعين على المتعهدين احترامها انسجاما مع المعايير الدولية، مع مراعاة ظهور خدمات جديدة لم يكن منصوص عليها، والتطور الكبير والمتسارع الذي تعرفه التصاريح الممنوحة.

بالموازاة مع ذلك فمشروع القانون يمنح للوكالة سلطة فرض شروط تقنية وتعريفية بشكل شفاف وملائم لضمان تحقيق شروط المنافسة المشروعة، على غرار خدمة التجوال الوطني التي ستسمح لمستخدمي خدمة الهاتف النقال لدى متعهد معين باستعمال الشبكة المتنقلة لمتعهد آخر في حالة ما إذا كانت شبكة المتعهد الأول لا تغطي المنطقة التي يتواجد بها المشترك، كما نص على إدخال مفهوم الصبيب العالي في نطاق الخدمة الأساسية للمواصلات.

السيد الرئيس المحترم،

إن التطور الذي يعرفه قطاع المواصلات، يفرض بالضرورة مواكبة التغيير الحاصل على المستوى الدولي في هذا المجال والتأقلم مع الدينامية المتسارعة التي أصبح يعرفها في أفق تطوير القطاع وجعله يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنشدها بلادنا.

من هذا المنطلق وإيماننا منا في فريق الأصالة والمعاصرة، بأهمية المضامين التي جاء بها هذا المشروع قانون، وانسجاما مع الموقف الذي عبرنا عنه على مستوى اللجنة، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

## 2- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بخصوص مشروع قانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات.

السيد الرئيس المحترم،

إن قطاع المواصلات بالمغرب، والخدمات الأساسية التي يقدمها تستدعي مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي لهذا القطاع.

وعلى هذا الأساس، نعتبر أن الاتفاقيتين اللتين نحن بصدد المصادقة عليهما اليوم ستساهمان، بكل تأكيد، في تعزيز العلاقات الثنائية مع كل من مملكة البحرين وجمهورية بنغلاديش الشعبية.

فيما يخص الاتفاقية بشأن الخدمات الجوية الموقعة بالرباط في 27 فبراير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين فنعتبر أنه تدرج في إطار تسهيل عملية نقل البضائع والأشخاص بين البلدين وهو ما سيمكن من تطوير المبادلات التجارية مع هذه الدولة الشقيقة بالإضافة إلى جذب السياح البحرنيين. وهو ما يقتضي تنزيل هذه الاتفاقية من خلال إطلاق خطوط جوية بين البلدين من خلال فتح باب المنافسة بين مؤسسات النقل الجوي.

أما فيما يخص الاتفاقية الموقعة مع جمهورية بنغلاديش الشعبية فتهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضريبة على الدخل والضريبة على الشركات بالنسبة للمغرب والضريبة على الدخل بالنسبة لجمهورية بنغلاديش، وهو ما سيمكن في نظرنا من تسهيل تبادل المعلومات في هذا المجال ومن تعزيز الاستثمارات بين البلدين.

وفي الأخير نؤكد على أن فريقنا يدعم انفتاح بلادنا على محيطها الدولي من خلال تعزيز علاقاتها الثنائية كما يدعم انخراطها في المساعي الرامية إلى توسيع وتنويع مجالات التعاون مع مختلف دول العالم.

وعليه، سيصوت فريقنا بالإيجاب على مشاريع هذه القوانين.

والسلام عليكم ورحمة الله.

## سادسا: مشروع قانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات:

### 1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات، وهو المشروع الذي يروم إحداث تغييرات جوهرية في مجال اقتسام المتعهدين لبنياتهم التحتية، خاصة وأن القانون المتعلق بالبريد والمواصلات عرف صعوبات عملية في تنزيله لأن عدد المواقع المقسمة لم تتعدى 500 موقع في الوقت الذي يبلغ عدد المحطات 18 ألف محطة، كما يبلغ عدد منشآت الهندسة المدنية المقسمة 300 كيلومتر فقط.

إلى جانب ذلك فالقانون الحالي بالنسبة للمناطق والتجزئات الجديدة لا ينص على تحديد البنيات التحتية الدنيا التي يجب تشييدها

بداية أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد كاتب الدولة وللسيد المدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصفات على العرض القيم الذي بسط فيه أهداف وأسباب نزول هذا المشروع المهم، وهي مناسبة للتذكير بأن هذا النص نعتبره قديما جديدا باعتبار أن النواة الأولى لهذا القانون تعود لسنة 1992 وتمت المصادقة عليه سنة 1996، وما نحن نناقشه من جديد اليوم أملى أن يواكب الثورة التقنية والمعلوماتية التي حدثت في عالم الصناعة الرقمية والاتصالات، والشكر موصول للجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية رئيسا وأعضاء على تفاعلهم الإيجابي مع هذا النص القانوني المهم.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نؤكد على أهمية قطاع البريد والمواصلات الذي يعتبر قطاعا حيويا ومشغلا، ومما يزيد من أهميته ارتفاع رقم معاملاته بشكل ايجابي إذ تجاوز 30 مليار درهم خاصة على مستوى الاشتراك في شبكة الهاتف الثابت والنقل وشبكة الانترنت، وكذا جودة الخدمات التي يسديها للمواطن في هذا المجال، وهو قطاع من شأنه المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

السيد الرئيس،

إننا نثمن كون هذا المشروع قانون، يندرج في إطار إدراج مفهوم الولوج إلى شبكات المتعهدين، من أجل تقديم عروض لخدمات جديدة تنافسية، حيث يمنح للوكالة الوطنية لتقنين المواصفات سلطة فرض شروط تقنية، وتعريفية بشكل شفاف، وملائم لضمان شروط المنافسة المشروعة لفائدة المستعملين، كما هو الحال بالنسبة لخدمة التجوال الوطني، وهي الخدمة التي ستسمح لمشارك في خدمة الهاتف النقل لدى متعهد معين باستعمال الشبكة المتنقلة لمتعهد آخر، في حالة ما إذا كانت شبكة المتعهد الأول لا تغطي المنطقة التي يتواجد بها المشترك، كما نسجل بارتياح أن هذا المشروع يوضح كيفية تفعيل التجوال الوطني في بعض المناطق وكذا الشروط التي يتم وفقها البث في النزاعات المتعلقة بهذه الخدمة.

كما نثمن في الفريق الحركي المقتضى الذي يتعلق بإدخال مفهوم الصبيب العالي في نطاق الخدمة الأساسية للمواصلات بالتنصيص على إمكانية أداء تعويض للمتعهدين الذين تجاوز مبلغ انجازاتهم المبالغ المستحقة عليهم برسم مساهماتهم السنوية في مجال الخدمة الأساسية، كما نثمن المقتضى الذي يلزم المنعشين العقاريين بتجهيز كل عمارة وكل تجزئة عقارية بالبنيات التحتية الخاصة بالمواصلات، والتي تسمح بربطها بشبكات المواصلات، وفق الشروط والمعايير المحددة قانونيا، ونثمن عاليا التنصيص على إلزامية متعهدي المواصلات بتعديل عقد الاشتراك لمطابقتها للتشريع الجاري به العمل وإلزام المتعهدين بوضع مختلف الوسائل رهن إشارة العموم.

ففي الفترة الممتدة بين 2020 و2018 شهد رقم المعاملات تراجعاً ملحوظاً بفعل شدة المنافسة بين المتعهدين، وخاصة المواصلات المتنقلة حيث ترتب عنه انخفاض مهم في تسعيرة المكالمات مع دخول المنافسة على مستوى (4G) منذ سنة 2016.

وتراجع عدد المشتركين في الخدمة الهاتفية الثابتة والإنترنت الثابت، إضافة إلى التراجع المسجل في حجم الرواج الصادر للخدمة الصوتية الثابتة مقابل ارتفاع كبير لرواج الخدمة الصوتية المتنقلة بما يفوق 4 مرات بين 2010 و2017. وقد أملت هذه المراجعة التي عرفها القطاع بفضل الدينامية والتنافسية الكبيرة، لأجل تفعيل بعض رافعات التقنيين وتبسيط الإجراءات للحد من الاختلالات المنافية للمنافسة داخل آجال معقولة مع تخويل الوكالة اختصاص إصدار العقوبات المالية، وأيضا وضع إطار ملائم يساعد على تنمية الصبيب العالي والعالي جدا.

هذا وإن المقتضيات الجديدة أكدت كذلك على توضيح بعض حقوق وواجبات متعهدي شبكات المواصلات وتحدي البنيات التحتية الدنيا الواجب تشييدها والمواصفات التقنية المتعلقة بها.

ذلك وأن المقتضيات الجديدة تروم تعزيز الشروط المفروضة على المتعهدين قصد وضع المعلومات المتعلقة بالشروط العامة لتوفير خدمات المواصلات المقترحة، وبالتعريفات المطبقة رهن إشارة العموم بما فيها التنصيص على إلزامية ونشرو تحيين المتعهدين لحالة تغطية شبكاتهم وخدمات تتعلق بمؤشرات جودة الخدمة، وكذا كيفية تحديدها ضمن العقود التي تربط المتعهدين بالزبناء.

ولقد حرص هذا المشروع على تحديد تعريف مفهوم التجوال الوطني، وعلى تأطير أهداف الالتزام بتشجيع المنافسة وإخضاع التجوال لاتفاق المتعهدين مع تحديد التزاماتهم في مجال الدفاع الوطني والأمن العام وامتيازات السلطة القضائية، وكذا الالتزام الملقى على عاتق المجهزين وأصحاب التجزئات، وتكليف الوكالة بتحديد كيفية اعتماد مكاتب الفحص المكلفة بالتحقق من وجود البنيات التحتية. من أجل هذه الأهداف نصوت على هذا المشروع بنعم.

### 3- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات.

الشبكة في حالة التواجد في منطقة لا تتوفر فيها تغطية شبكة المتعهد المشترك معه، وذلك بشكل قانوني وبشروط واضحة، لتعزيز حماية المستهلك والإعداد الرقمي للتراب الوطني من جهة ولحماية المنافسة في قطاع المواصلات من جهة ثانية، في إطار تعميم الولوج لخدمات الاتصال وتفادي التفاوتات بين المناطق في هذا المجال، خاصة أمام تزايد الحاجة إلى خدمات هذا القطاع.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي لا يمكننا إلا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع، باعتباره سيفتح لا محالة آفاقا واسعة أمام هذا القطاع الواعد الذي تراهن عليه بلادنا، وكذلك لتدارك التأخر الحاصل على مستوى صدور النص الذي تم تقديمه أمام لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس النواب بتاريخ 9 يوليوز 2014، مما يجعلنا نطلب من الحكومة التسريع بإصدار النصوص التنظيمية من أجل التزليل الفعلي لمضامين هذا النص على أرض الواقع.

والسلام عليكم ورحمة الله.

#### 5- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المحترم،

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي المكلف بالاستثمار،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس المحترم،

يطيب أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في إطار الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات في الجلسة العامة، حيث يروم مشروع هذا القانون إلى ملاءمة الإطار التشريعي والتنظيمي الضابط لقطاع المواصلات بقصد جعله قادرا على مساهمة التطورات التي يعرفها سوق الاتصالات والتكنولوجيات، وكذا مواكبة وتأييد تفعيل الإجراءات المتخذة؛ تدارك مجموعة من النواقص المسجلة، ووضع مقتضيات جديدة تبلور أفضل التجارب والممارسات المتعارف عليها دوليا؛ مع إدراج مفهوم الولوج إلى شبكات المتعهدين، من أجل تقديم عروض لخدمات جديدة تنافسية؛ إضافة إلى إدخال مفهوم الصبيب العالي في نطاق الخدمة الأساسية للمواصلات بالتنسيق على إمكانية أداء تعويض للمتعهدين الذين تجاوز مبلغ إنجازاتهم المبالغ المستحقة عليهم برسم مساهماتهم السنوية في مجال الخدمة الأساسية؛ تبني نظام العقوبات المالية الذي يتلاءم مع جسامه المخالفات المرتكبة؛ مع إلزام المنعشين العقاريين بتجهيز كل عمارة وكل

السيد الرئيس،

إيماننا منا في الفريق الحركي بأهمية هذا النص التشريعي، والذي نثمن مضامينه وأهدافه، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب، أملين أن تتم مواكبته عبر إعداد النصوص التنظيمية الخاصة بمقتضياته، وأن تكون هذه المواكبة سريعة وأنية، كما نأمل أن يسير التطور الذي يعرف قطاع المواصلات في المجال التكنولوجي والتقني، كما نأمل أن يكون للعالم القروي والجبلي والمناطق الصحراوية نصيب من التغطية والتجوال الوطني.

شكرا على حسن إنصابتكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### 4- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات، المشروع الذي يهدف إلى مساهمة التطورات التكنولوجية التي يعرفها القطاع الرقمي باستمرار، وإلى ملاءمة التشريع الوطني المنظم لقطاع المواصلات مع التشريع الدولي، لمواكبة وتأييد تفعيل الإجراءات المتخذة في هذا المجال.

ويعتبر مشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته، مشروعا مهما نظرا لارتباطه بقطاع يراهن عليه المغرب مستقبلا، باعتباره قطاعا حيويا، يقدم خدمات مهمة للمواطنين، وقطاعا استراتيجيا ضمن مخطط الاقتصاد الرقمي الذي انخرط فيه المغرب بقوة، كأحد أعمدة الاقتصاد الوطني، ولهذا نرى أنه من الطبيعي جدا أن توليه الحكومة اهتماما بليغا، نظرا لما يعرفه من تطورات سريعة ومتلاحقة، ينبغي التدخل باستمرار لمواكبتها وتأييدها قانونيا وتنظيميا، من أجل تجويد النص القانوني المنظم لها، وتعديل ما يمكن تعديله لإدخال المستجدات التي يعرفها قطاع الاتصالات والتكنولوجيات كما سبق الذكر.

ولهذا كان من الضروري التدخل لتجاوز النواقص المسجلة في القانون رقم 24.96، ووضع مقتضيات جديدة تستجيب للتجارب والممارسات المتعارف عليها دوليا في إطار تنمية قطاع المواصلات، وللتحولات التي طرأت على الميدان بسبب تعدد المتدخلين ووجود منافسة شرسة فيما بينهم.

وبالتالي لا يمكننا إلا أن نثمن ما جد في المشروع خاصة على مستوى الولوج إلى شبكات المتعهدين لتقديم عروض لخدمات جديدة تنافسية، وعلى مستوى منح الوكالة الوطنية السلطة لفرض شروطها بشكل شفاف وملائم من أجل ضمان المنافسة المشروعة لفائدة المستعملين خاصة فيما يخص التجوال الوطني، الذي سيفتح مجال استعمال

أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين من أجل مناقشة مشروع قانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات، ولا داعي للتذكير السيد الوزير بأهمية هذا القطاع الحيوي والذي عرف تطورات مهمة في المغرب من خلال المجهودات المبذولة على صعيد الفاعلين بالقطاع وعلى وجه الخصوص مستخدمي ومستخدمات القطاع بكل فئاتهم ودرجاتهم واختصاصاتهم، الشيء الذي جعل القطاع يعتمد رقم معاملات مهم جدا فاق 30 مليار درهم في ظل منافسة قوية في السوق العالمية، ومع كل هذا فإنه يسدي خدمات مهمة للمواطنين والمواطنات وعلى سبيل المثال لا الحصر الخدمة الهاتفية الثابتة والمتنقلة والإنترنت، أضف إلى كل هذا تطور عدد المشتركين من سنة لأخرى، مما يعزز استراتيجية المغرب الرقمي لكل الإدارات والمؤسسات العمومية، منوهين في هذا الصدد بنجاح الاستراتيجيات التي تهم القطاع، كاستراتيجية تعميم الولوج وخدمات الاتصال في مجموعة من المناطق من أجل فك العزلة وتسهيل التواصل بين المواطنين من جهة وبين المواطنين والإدارات والمؤسسات العمومية من جهة أخرى، في ظل احترام المتعهدين في القطاع للشروط التعاقدية والتي تتضمنها دفاتر التحملات على مستوى الخدمات، وكذا على مستوى العروض، والتي يجب أن تحترم العاملين بالقطاع وتضمن حقوقهم سواء تعلق الأمر بالأجور أو التعويضات عن المخاطر، نظرا لما قد يكون لشبكات الاتصال من تأثيرات على صحة المستخدمين وكذا عموم المواطنين، وهذه المناسبة فإننا نطالب بإجراء دراسات تقييم الأثر الذي قد تحدثه هذه الشبكات على العاملين بالقطاع من جهة وعموم المواطنين من جهة ثانية.

السيد الرئيس،

إن العروض التي جاء بها المشروع الذي نحن بصدد مناقشته والقاضي بتقسيم الألياف البصرية بمقتضى قرار الوكالة القاضي بتقسيم البنيات التحتية المتعلقة بالألياف البصرية الواصلة إلى المشترك حيث ستمكن العروض المقدمة من الولوج لجميع مكونات الشبكة المتنقلة وغير المتنقلة التي تم إحداثها من طرف المتعهد الذي أراد أن يستثمر في هذه المنشآت، وحيث أن القطاع هو قطاع حيوي تتمثل أهميته في كونه يمول مسألة الابتكار في الاقتصاد الوطني، كما أنه بات اليوم يشكل جزءا لا يتجزأ من عيش المواطنين، شأنه في ذلك شأن العديد من ضروريات الحياة اليومية للمواطنين، خصوصا في مجال البحث العلمي والدراسة وتوفير المعلومة.

وفي الأخير لا يسعنا في الاتحاد المغربي للشغل، إلا أن نثمن كل مبادرة من شأنها أن تقدم خدمة للمواطنات والمواطنين من خلال تطوير إمكانيات التواصل والولوج إلى المعلومات من جهة، وكذا الحفاظ على مكتسبات العاملين بالقطاع وتمكينهم من تعويضات عن الخدمات المقدمة وجزء من نسبة الأرباح وكذا توفير الحماية الجسدية من خلال

تجزئة عقارية بالبنيات التحتية بالمواصلات، تسمح بربطها بشبكات المواصلات وغيرها من التدابير التشريعية الواردة في مشروع القانون قيد التصويت والمصادقة عليه بالجلسة العامة.

كما أن الأهمية الاستراتيجية لقطاع البريد والمواصلات تفرض حمايته وتنميته، بالنظر إلى أن الإمكانيات المهمة لتكنولوجيا الاتصال التي يمنحها هذا القطاع من شأنه الإسهام بشكل فعال في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع ما يترتب عن ذلك من ضرورة تمكين المتعهدين من استغلال الإمكانيات المتوفرة والبنيات التحتية بكيفية معقنة.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن ما جاء في مقتضيات مشروع القانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات، مع ضرورة العمل على اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بالنهوض بهذا القطاع الحيوي، لاسيما من خلال السعي نحو تعميم شبكة الاتصالات على مستوى التراب الوطني كافة، وتمكين جميع المواطنين من الربط بشبكة الهاتف للحد من التفاوتات المجالية في الاستفادة من الخدمات التي يقدمها القطاع خصوصا فيما يتعلق بضعف دافعات طيف التغطية الهاتفية، في أفق مواكبة المغرب لإيقاع الثورة التقنية والمعلوماتية في عالم الصناعة الرقمية والاتصالات.

وعليه، فالحكومة مطالبة بتحقيق النجاعة الاستثمارية من خلال إحداث بنيات تحتية جديدة، وضبط طرق وكيفيات اقتسام البنيات التحتية والتجهيزات الضرورية لإنجاح الاستثمار خاصة في قطاع الهاتف النقال في جيله الثالث والرابع، خاصة إذا علمنا أن المغرب يصنف ضمن فئة البلدان الأقل استعدادا للانخراط في الثورة الصناعية الرابعة، وهو ما سيؤدي، لا قدر الله، إلى عدم تعزيز قدرات المغرب لولوج نادي الدول الصاعدة.

السيد الرئيس،

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع قانون رقم 121.12 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

**6- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:**

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس،

بداية لابد أن نسجل إشاراتنا وتنوينا بالنقاش الهادئ والمسؤول الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، بمناسبة الدراسة والتصويت على هذا المقترح قانون، الذي جاء ليصحح خطأ ماديا، تم حدوثه ما بين الأمانة العامة للحكومة والإدارة المعنية بمجلس النواب بعد مصادقة مجلسي البرلمان في اطار القراءة الأولى والثانية على مشروع قانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي والذي أدخل عليه مجموعة من التعديلات من بينها تعديل المادة السابعة منه، حيث تم حذف حالة التنافي بين العضوية في المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي والعضوية في مجلسي البرلمان، لكن الخطأ المادي حذف هذا التعديل وأبقى على حالة التنافي بين العضوية في المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي والعضوية في مجلسي البرلمان، ويهدف المقترح أيضا إلى ضمان الانسجام التشريعي المتعلق بالقوانين المنظمة لهيئات النهوض بالتنمية البشرية المستدامة والديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في الفصول 168 و169 و170 من الدستور، إذ يتعلق الأمر بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي.

السيد الرئيس،

لكل هذه الاعتبارات، سنصوت في الفريق الحركي إيجابا على هذا المقترح قانون.  
والسلام.

ثامنا: مقترح قانون يقضي بتعديل المادتين 65 و66 من القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكثري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.111 في 15 محرم 1435 (19 نونبر 2013).

### 1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

يتشرف فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين بالتجاوب مع مضمون مقترح قانون، الذي يقضي بتعديل قانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكثري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني، والذي يهدف إلى إصلاح خطأ مادي بالمادتين 65 و66 منه. على اعتبار أن الفقرتان نصتا على مصطلح "المكثري"، في حين أن السياق الدلالي يفيد أن الأمر يتعلق بالمكري.

وحيث أن هذا الخطأ المادي ينعكس سلبا على إرادة وتوجه المشرع، التي كانت تهدف إلى بقاء المنقول تحت عهدة المكري، باعتباره صاحب العين المكتراة لكن المادة 65 في صيغتها الحالية تقضي ببقاء المنقولات المذكورة في عهدة المكثري، والذي يعد طرفا غائبا وغير معروف مكان تواجده. وبالتالي فالصواب يقتضي بقاء المنقولات تحت عهدة المكري

تطوير الآليات المستعملة وتخفيف نسبة التأثيرات السلبية على صحة العاملين بالقطاع.

لكل ما سبقت الإشارة إليه، فإننا نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

### سابعاً: مقترح قانون يقضي بتغيير وتميم القانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي:

#### 1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

انسجاما وقناعة فريق الأصالة والمعاصرة بمجلسي البرلمان، الرامية إلى تجويد هذا النص التشريعي، وإصلاح الخطأ المادي الذي شاب قانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي حين إحالته على الحكومة قصد النشر في صيغته النهائية.

فإننا نرى في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين أن مقترح القانون هذا، سيتدارك لا محالة هذا الخطأ المادي، وفق المساطر التشريعية السليمة كما هي منصوص عليها في دستور المملكة. من أجل تأكيد الانسجام التشريعي المتعلق بالقوانين المنظمة لهيئات النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في الفصول 168 و169 و170 من الدستور.

كما أننا مقتنعين بضرورة تعديل المقترحات المنصوص عليها في المادة 7 من هذا القانون، والتي صدرت في الجريدة الرسمية 6640 بتاريخ 16 يناير 2018، في صيغة متناقضة مع مقترحات المادة 5 من نفس القانون، والتي تتعلق بشكلية تأليف المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي.

والمناسبة نؤكد لكم في فريق الأصالة والمعاصرة، أننا نصوت بالإيجاب على هذا المقترح قانون، إيماناً من فريقنا بأهمية وملحاحية إحداث هذه الآلية الدستورية، المهمة والأساسية في مسار العمل الشبابي والجموعي، وجعله قوة اقتراحية في إطار مؤسساتي للنهوض بأوضاع الشباب وتأهيلهم للمساهمة في تعزيز المسار الديمقراطي والتنموي ببلادنا من جهة. ولتعزيز الدينامية المؤسسية التي تشهدها بلادنا من جهة ثانية.

#### 2- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لمناقشة مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري والعمل الجموعي.

طالما هو من تسلم حيازة المحل والمنقولات.

أما فيما يتعلق بالمادة 66 من نفس القانون، والتي بدورها تتضمن خطأ ماديا، حيث تنص في صيغتها الحالية على جواز متابعة المكثري للمكثري بناء على شكاية من المكثري أو من يمثله، فإننا نرى أن هذه المادة تخالف طبيعة الرابطة القانونية بين المكثري والمكثري، لأن المعنى بالمتابعة وصاحب المحل هو المكثري، وبالتالي يجب تعديلها وتصحيح هذا الخطأ المادي المنصوص عليه في هذه المادة، وفق الصيغة التالية: "لا يجوز متابعة المكثري إلا بناء على شكاية المكثري أو من يمثله أو يقوم مقامه".

وبما أن هذا المقترح قانون يرمي إلى تعديل قانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكثري والمكثري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني، عبر تغيير عبارة المكثري بعبارة المكثري الواردة في الفقرة الثانية من المادة 65، وكذا الفقرة الأولى من المادة 66، من أجل تصحيح الخطأين الماديين اللذين سبق الإشارة لهما أعلاه، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المقترح قانون.

## 2- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.  
السيد الرئيس المحترم،  
السادة الوزراء المحترمين،  
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمناسبة مقترح قانون يقضي بتعديل المادتين 65 و66 من القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكثري والمكثري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.11 في 15 محرم 1435 (19 نونبر 2013).

السيد الرئيس،

إن المقترح السالف الذكر يرمي إلى إصلاح خطأ تسرب إلى الفقرة الثانية من المادة 65 والفقرة الثانية من المادة 66 من القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكثري والمكثري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني، إذ نصت الفقرتان على مصطلح المكثري بينما السياق يفيد أن الأمر يتعلق بالمكثري ويهدف مقترح القانون إلى تصويب هذا الخطأ المادي.

السيد الرئيس،

إن الفقرة الثانية من نفس المادة تضمنت خطأ ماديا ذلك أن عوض التنصيص على بقاء المنقولات المذكورة في عهدة المكثري طالما أن هو من تسلم حيازة المحل، وتم التنصيص على بقاء المنقولات في عهدة المكثري والحال أن هذا الأخير غائب وغير معروف مكان تواجده.

كما أن الفقرة الثانية في المادة 66 تضمنت خطأ ماديا ذلك عوض التنصيص على عدم جواز متابعة المكثري، إلا بناء على شكاية من المكثري أو من يمثله، حيث تم التنصيص على العكس أي عدم جواز متابعة المكثري، إلا بناء على شكاية من المكثري أو من يمثله أو يقوم مقامه والحال أن المعنى بالمتابعة في هذه الحالة ليس هو المكثري بل هو المكثري، إذا توصل بطرق احتيالية لاستصدار الأمر القضائي باسترجاع المحل المهجور.

واعتبارا لكل هذه المعطيات فإننا في الفريق الحركي نصوت بالإيجاب لصالح هذا المقترح.

والسلام عليكم.

## تاسعا: مقترح قانون لتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بشأن ظهير الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتتميمه

### 1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

يتشرف فريق الأصالة والمعاصرة في مجلس المستشارين، أن يتفاعل مع مقترح قانون لتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في (9 رمضان 1331) 12 غشت 1913 بشأن ظهير الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتتميمه. والذي يهدف إلى الرفع من مدة التقادم المتعلقة بالحوادث الناجمة عن انفجار الألغام، التي تعود إما إلى العهد الاستعماري أو إلى تلك التي زرعتها مليشيات البوليساريو أو الجيش المغربي، وتتسبب في مأس لساكنة هذه المناطق التي تتواجد بها الألغام.

وبما أن الممارسة العملية كشفت لجوء عدد من المواطنين ضحايا الألغام والمتفجرات إلى إدارة الدفاع الوطني، أو إلى وزارة المالية من أجل المطالبة الودية بالتعويض عن الأضرار التي لحقتهم بسبب هذه الألغام والمتفجرات، ويتم تعويضهم من طرف الوكيل القضائي، لكن غالبا ما نرى أن اللجنة المختصة بدراسة هذه الملفات، ترفض طلبات التعويض التي يتقدم بها أصحابها بناء على مرور أجل خمس سنوات من تاريخ الحادث، بعلّة تقادمها استنادا إلى الفصل 106 من ظهير الالتزامات والعقود، وهذا ما يفوت على المتضررين الاستفادة من حقهم في التعويض، باعتبار أن الدولة هي المسؤولة المدنية عن حماية المواطنين من جميع الأضرار الناجمة عن عمل المؤسسات العمومية بما في ذلك إزالة الألغام.

لذلك، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المقترح قانون، نظرا لأهميته الممثلة في رفع تقادم دعوى التعويض عن الأضرار الناجمة عن حوادث انفجار الألغام من خمس سنوات إلى خمسة عشر سنة، من أجل ضمان حصول الضحايا على تعويض يتناسب مع حجم الضرر الناجم عن هذه الألغام والمتفجرات، وكذلك مراعاة للجانب الإنساني والوضع الصحي للضحايا، المتضررين جراء



الشأن بالنسبة للمقترح الذي نحن بصددده. الأمر الذي يخلف آثارا سلبية على المواطنين والمواطنات.

واعتبارا لكون المقترحات المتقدم بها تهدف إلى ملء الفراغ الحاصل وتجاوز الاختلالات التي أبانت عنها الممارسة، فإن الحكومة مطالبة بإعطاء قيمة لهذه المقترحات بالتفاعل معها وتعميق النقاش حولها من أجل تصويب وتدقيق ما يحتاج إلى ذلك، على غرار ما يتم القيام به عند دراسة مشاريع القوانين التي تتقدم بها الحكومة، وكل ذلك في إطار من التعاون والتوازن الذي رسخه وأكد عليه دستور المملكة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

### 3- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمناسبة مقترح قانون بتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في (9 رمضان 1331) 12 غشت 1913 بشأن قانون الإلتزامات والعقود كما تم تعديله وتميمه.

السيد الرئيس،

إن الخصوصية التي تتميز بها الأقاليم الصحراوية البيئية والاجتماعية والسياسية والتي عرفت العديد من الحوادث التي تضرر من خلالها مواطنون من هذه الأقاليم خاصة منها الرحل ورعاة الإبل الذين يسقطون قتلا أو مصابين نتيجة الألغام الموروثة من الإستعمار الإسباني أو التي زرعها مرتزقة البوليساريو بشكل عشوائي، حيث تسببت هذه الحوادث في أضرار بليغة وأحدثت عاهات وإعاقات مستديمة تطلبت رعاية طبية مستمرة وطويلة المدى، فضلا عن المآسي التي تعرض لها ذوي الحقوق وأهالي الضحايا في حالة الوفاة، وعليه فإن إنصاف ذوي الضحايا والمصابين بالعاهات المستديمة يعد مطلباً ملحا مع ضرورة تيسير إجراءات الحصول على التعويضات.

وبالتالي فإن مواجهة طلبات الضحايا بالتقادم الخمس يعد تعسفا وإجحافا في حق الضحايا، وتنصلا غير مباشر من المسؤولية والذي ينجم عنه ضرر للمصابين وذوي حقوق الضحايا، مع العلم أن التقادم ليس من النظام العام وإنما يتم الدفع به من طرف من له المصلحة خاصة وأن اللجنة التي تنظر في طلبات التعويض ليست هيئة قضائية، إنما هي لجنة تسوية ودية مهمتها دراسة الطلبات وتحديد مقدار التعويض بعد ثبوت الضرر، حيث أن الدولة مسؤولة على حماية المواطنين بإزالة هذه الألغام وصون وضمان حقوق الضحايا في حالة حدوث ضرر لأحد المواطنين كيفما كان جراه هذه الألغام.

هذه الألغام.

### 2- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين في إطار المناقشة والتصويت على مقترح قانون لتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في (09 رمضان 1331) 12 غشت 1913 بشأن قانون الإلتزامات والعقود كما تم تعديله وتميمه وهي مناسبة نحى فيها فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب والفرق الأخرى التي ساهمت في بلورة هذا المقترح على انتباهها لكون مدة التقادم المنصوص عليها في الفصل 106 من قانون الإلتزامات والعقود تؤدي إلى ضياع حق الأشخاص المتضررين من انفجار الألغام في التعويض. وإن كنا في الفريق نؤكد على أن دعاوى التعويض في هذه الحالات لا يجب أن يخضع للتقادم على اعتبار أن الدولة مسؤولة عن إزالة هذه الألغام التي تعود معظمها إلى فترات التوتر العسكري مع الكيان الوهبي وبعضها إلى فترة الاستعمار. بالإضافة إلى جسامه الأضرار الناتجة عن انفجارها حيث يصاب معظم الضحايا من عاهات مستديمة وما يتولد عن ذلك من أضرار نفسية واقتصادية واجتماعية.

وبالتالي، لا يسعنا إلى أن نحى زملائنا في الغرفة الأولى على هذه المبادرة المحمودة والمعتبرة.

وإن كنا نثمن، في فريق العدالة والتنمية، المصادقة على هذا النص التشريعي النابع من مبادرة ممثلي الأمة، فإننا من جهة أخرى، نعبر عن استيائنا من ضعف حصيلة البرلمان بصفة عامة ومجلسنا الموقر بصفة خاصة فيما يخص مقترحات القوانين المصادق عليها، والتي هي من صميم اختصاصه الأصيل، حيث لم يبلغ عدد ما تمت المصادقة عليه من مقترحات خلال نصف الولاية المنصرمة سوى 10 مقترحات، من بينها مقترح قانون واحد بمبادرة من أعضاء مجلس المستشارين وبهم تعديل النظام الداخلي للمجلس.

ويعزى هذا الضعف بالأساس إلى عدم التفاعل الإيجابي للحكومة مع ما يتقدم به المستشارات والمستشارون من مبادرات تشريعية، والتي بلغ عددها إلى حدود اليوم عشرات المقترحات، منها 4 مقترحات تقدم بها فريقنا وتهم جميعها بشكل أساسي تعديل مقتضيات قانونية متضمنة في نصوص تشريعية سارية المفعول والتي أبان تنزيلها على أرض الواقع وجود فراغات قانونية أو بروز اختلالات تؤثر في انسجام المنظومة القانونية أو لا تمكن من حفظ الحقوق لأصحابها كما هو

نسخ القانون رقم 17.88 الذي يشترط أن تحمل المنتجات الغذائية في عنونها تاريخ إنتاجها وانتهاء صلاحيتها، هذا المشروع الذي سيساهم في نظرنا في تسهيل المبادلات مع شركاء المغرب من باقي الدول، وتزويد المستهلك بالمعلومات الضرورية الخاصة بالمنتجات الغذائية.

إننا نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة على ضرورة مواكبة هذه مقتضيات بتدابير عملية فاعلة وأكثر نجاعة لتعزيز المراقبة والتتبع في مواجهة أساليب الغش التي يمارسها البعض وذلك في أفق ضمان الحماية الكافية للمستهلك المغربي. وفي هذا الإطار يتعين تعزيز دور المكتب الوطني للسلامة الصحية بالوسائل المادية والبشرية التي تبقى في نظرنا غير كافية لقيام المكتب بمهامه في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

انطلاقاً من كل ذلك تكونت لدينا القناعة في فريق الأصالة والمعاصرة بأهمية هذا المشروع قانون فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

## 2- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، في إطار مناقشة مشروع القانون رقم 52.17 بنسخ القانون رقم 17.88 المتعلق بإثبات مدة الصلاحية بالمصبرات وشبه المصبرات والمشروبات المعلبة المخصصة لاستهلاك الإنسان أو الحيوانات.

واسمحوا لي في البداية أن أقدم بالشكر الجزيل للسيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات على العرض القيم الذي تطرق من خلاله إلى السياق العام لإعداد هذا المشروع المهم، والشكر موصول للجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية رئيساً وأعضاءً على تفاعلهم الإيجابي مع هذا النص القانوني المهم.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نؤكد على أهمية هذا المشروع قانون الذي يندرج في إطار تحيين الترسنة القانونية المتعلقة بالمراقبة الصحية وسلامة المنتجات الغذائية، أخذاً بعين الاعتبار عدداً من المعطيات من جملتها إحداث المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وإصدار قانون عصري يتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، علاوة على إصدار الإتحاد الأوروبي لقانون يتعلق بعنوان المنتجات الغذائية وإخبار المستهلك، وتعهدات المملكة المغربية مع الإتحاد الأوروبي في إطار الوضع المتقدم، كما أن هذا النص التشريعي يندرج في صلب حماية المستهلك المغربي، كما يندرج في إطار تحيين التشريع الوطني مع مدونة الدستور الغذائي العالمي، وتزويد المستهلكين بالمعلومات التي

السيد الرئيس،

إن هذه الألغام لها علاقة بمخلفات العمليات العسكرية الناتجة عن النزاع في أقاليمنا الجنوبية ومن خصائص هذه الألغام أنها عشوائية الأثر ومفرطة الضرر وتسبب أضراراً وخيمة للمواطنين المدنيين من وفاة أو تشويه أو عجز دائم مما يخلف لديه آثاراً نفسية واجتماعية واقتصادية، لذلك فهي محرمة دولياً.

ولكل هذا نؤكد وجهاً المقترح قانون القاضي بتمديد آجالات التعويض عن الأضرار، لذا فإننا في الفريق الحركي نصوت بالإيجاب للمقترح المقدم.

والسلام عليكم.

## عاشراً: مشروع قانون رقم 52.17 بنسخ القانون رقم 17.88 المتعلق بإثبات مدة الصلاحية بالمصبرات وشبه المصبرات والمشروبات المعلبة المخصصة لاستهلاك الإنسان أو الحيوانات

### 1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 52.17 المتعلق بإثبات مدة الصلاحية بالمصبرات وشبه المصبرات والمشروبات المعلبة المخصصة لاستهلاك الإنسان أو الحيوان.

واسمحوا لي بداية أن أشكر السيد الوزير على العرض الذي قدمه وعلى جو النقاش البناء الذي طبع دراسة هذا النص على مستوى اللجنة.

السيد الرئيس المحترم،

مما لا شك فيه أن المشروع الذي نحن بصدد دراسته اليوم يعتبر حلقة في سلسلة القوانين التي جاءت لملاءمة المنظومة القانونية لبلادنا مع تلك الخاصة بالإتحاد الأوروبي في إطار الوضع المتقدم، وانسجاماً مع سياسة الانفتاح التجاري التي تقتضي مواكبة التشريعات التي تفرض معايير محددة للمنتجات المصدرة.

في هذا الإطار نصت المقتضيات القانونية الجديدة الخاصة بالإتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2013 والمتعلقة بالعنونة وإخبار المستهلك لا تنص على ضرورة وضع تاريخ الإنتاج على المنتج، على اعتبار أن الإشارة لهذا التاريخ لا توفر أي معلومات صحية حول المنتجات الغذائية، لأن تاريخ الصلاحية هو التاريخ الوحيد الذي يهم المستهلك.

لكل هذه الاعتبارات نرى أن هذا المشروع قانون والذي يهدف إلى

والتوعية بأهمية إثبات مدة الصلاحية على المواد والمنتجات الغذائية للحفاظ على صحة وسلامة المستهلك المغربي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

#### 4- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس المحترم،

يأتي مشروع قانون رقم 52.17 بنسخ القانون رقم 17.88 المتعلق بإثبات مدة الصلاحية بالمصبرات وشبه المصبرات والمشروبات المعلبة المخصصة لاستهلاك الإنسان أو الحيوانات قيد الدراسة والمصادقة بالجلسة التشريعية العامة؛ في سياق نهج بلادنا للتوفر على قوانين محينة، يمكن تطبيقها على كل المنتجات المستوردة والمنتجات المصنعة محليا؛ وكذا تزويد المستهلكين بمعلومات مفيدة تسمح بالاطلاع على صلاحية المنتجات الغذائية المعروضة في السوق، خاصة تاريخ انتهاء الصلاحية؛ لكونه يعتبر هو التاريخ الوحيد المهم بالنسبة للمستهلك، وهو ما سيجعل بلادنا تتوفر على قوانين محينة ومطبقة دون تمييز على كل المنتجات المستوردة والمنتجات المصنعة محليا.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نشتمن مقتضيات مشروع قانون رقم 52.17 بنسخ القانون رقم 17.88 المتعلق بإثبات مدة الصلاحية بالمصبرات وشبه المصبرات والمشروبات المعلبة المخصصة لاستهلاك الإنسان أو الحيوانات، ونأمل في أن يمكن نسخ القانون رقم 17.88، ضمن مواءمة التشريعات الوطنية مع النصوص الأوروبية ومع مدونة الدستور الغذائي العالمي، المغرب من التوفر على قوانين محينة يمكن تطبيقها على كل المنتجات المستوردة والمنتجات المصنعة محليا، وتزويد المستهلكين بمعلومات مفيدة تسمح بالاطلاع على صلاحية المنتجات الغذائية المعروضة في السوق خاصة تاريخ انتهاء الصلاحية، وهو ما سيمكن أيضا من تسهيل المبادلات التجارية بين المغرب وشركائه الأوروبيين.

بالمقابل، فإنه يتعين العمل على تشديد المراقبة أمام حالات تزوير تواريخ انتهاء صلاحية المنتجات الغذائية، والتصدي لإشكالات التخزين، مع إطلاق حملات تحسيسية لصالح التجار والمستهلك على حد سواء، حماية للمنتجات الغذائية من التلف من جهة، ولصحة وسلامة الصحة العامة من جهة أخرى.

تتيح لهم سهولة الإطلاع على صلاحية المنتجات الغذائية، فضلا عن تسهيل المبادلات مع شركائنا من باقي الدول.

السيد الرئيس،

إيماننا منا في الفريق الحركي بأهمية هذا النص التشريعي، والذي نشتمن مضامينه وأهدافه، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب، آمليين أن تتم مواكبته عبر إعداد النصوص التنظيمية الخاصة بمقتضياته، وأن تكون هذه المواكبة سريعة وأنية، كما نأمل أن تواكبه حملات تحسيسية لصالح التجار والباعة الصغار وتوعيتهم بأهمية التخزين وفق الشروط والمعايير المطلوبة حماية للمنتجات الغذائية من التلف وحفاظا على صحة وسلامة المستهلك في المجالين الحضري والقروي.

شكرا على حسن انصاتكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### 3- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون رقم 52.17 بنسخ القانون رقم 17.88 المتعلق بإثبات مدة الصلاحية بالمصبرات وشبه المصبرات والمشروبات المعلبة المخصصة لاستهلاك الإنسان أو الحيوانات، المشروع الذي نعتبر أنه جاء من أجل نسخ القانون رقم 17.88، الذي أصبح متجاوزا في ظل العمل بمدونة الدستور الغذائي العالمي، وكذلك من أجل تحيين مقتضيات القانونية المتعلقة بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وملاءمتها مع التشريعات التي تنظم العلاقة بين دول الاتحاد الأوروبي، نظرا للعلاقات التجارية القوية التي تربطنا به، وبالتالي لابد من أن يكون هناك تقارب تشريعي بيننا وبين هذه الدول، من أجل رفع الإكراهات التشريعية المرتبطة بعنونة المنتجات الموجهة نحو التصدير، في إطار تسهيل المبادلات مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي.

السيد الرئيس،

لا يسعنا نحن كفريق اشتراكي، إلا أن نشتمن هذه الخطوة التشريعية، التي سيكون لها الأثر الإيجابي على المستهلك المغربي وحمايته من المخاطر التي يمكن أن تشكل خطرا على صحته وسلامته فيما يخص المنتجات المستوردة وكذلك المصنعة محليا على حد سواء.

ولهذا، ندعو إلى تشديد المراقبة فيما يخص تواريخ انتهاء صلاحية المنتجات الغذائية، خاصة في حالة وجود الملصقات التي يسهل استبدالها، الشيء الذي يشكل خطرا على صحة وسلامة المستهلك، كذلك فيما يخص ظروف التخزين، وهل يتم احترام الشروط والمعايير المطلوبة لتخزين المواد والمنتجات الغذائية حتى لا يطالها التلف، وتصبح تشكل تهديدا لحياة المواطن، وكذلك العمل على التحسيس

أصبحت تتطلب تكاليف إضافية والارتفاعات المستمرة للأسعار، لأن هذه الفئة، في حاجة إلى سياسات عمومية ناجعة وبرامج اجتماعية فعالة تضمن لهم العيش الكريم، وتحفظ لهم كرامتهم.

السيد الرئيس،

لكل الاعتبارات السالفة الذكر، قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة التصويت بالموافقة على مشروع قانون رقم 36.18 المتعلق بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 الصادر في 15 شعبان 1396 (12 غشت 1976) المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم.

## 2- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لمناقشة مشروع قانون رقم 36.18 بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 الصادر في 15 من شعبان 1396 (12 غشت 1976) المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم قصد تحسين الأوضاع الاجتماعية والمالية والمعيشية للمنتميين لأسرة المقاومة وجيش التحرير، من خلال الرفع من سقف الدخل المخولة على أساسه منحة التعويض الإجمالي من المبلغ المطابق للرقم الاستدلالي 142 الذي يساوي مبلغه المالي 1142 درهما، إلى المبلغ المطابق للرقم الاستدلالي 235، ليصبح بذلك أساس تقدير الحالة الاجتماعية للمنتميين لأسرة المقاومة وجيش التحرير المستحقين لها يتحدد في مبلغ 1516.18 درهم.

إننا نعتبر أن تنزيل هذا الإجراء الاجتماعي لفائدة شريحة واسعة من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم بأثر رجعي ابتداء من فاتح يناير 2018 هو خطوة منسجمة مع مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.16.109 صادر في 16 من ذي القعدة 1437 (20 أغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 71.14 المغير والمتمم بموجبه القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية سيمكثهم من ضمان دخل قار ومنظم للاستجابة للمتطلبات التي تفرضها مساهرة نسق التطور الاجتماعي والاقتصادي وفقا لقاعدة الحد الأدنى للمعاش.

كما نسجل بكل إيجابية المجهود الإرادي المبذول من طرف الحكومة للقيام بهذه الملائمة القانونية، حرصا منها على صيانة وتثمين الذاكرة التاريخية الوطنية، للتهوض بأحوال أسرة المقاومة وجيش التحرير

أخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع قانون رقم 52.17 بنسخ القانون رقم 17.88 المتعلق بإثبات مدة الصلاحية بالمصبرات وشبه المصبرات والمشروبات المعلبة المخصصة لاستهلاك الإنسان أو الحيوانات، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

**حادي عشر: مشروع قانون رقم 36.18 بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 الصادر في 15 شعبان 1396 (12 غشت 1976) المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم**

## 1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 36.18 المتعلق بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 الصادر في 15 شعبان 1396 (12 غشت 1976) المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم.

اسمحوا لي بداية أن أؤمن مضامين العرض المقدم والذي مكننا في فريق الأصالة والمعاصرة من الإحاطة بأهم المضامين الجديدة التي جاء بها هذا المشروع قانون والذي نسجل بإيجابية المقتضيات التي جاء بها والتي تهدف إلى الاهتمام بأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير، وهي الفئة التي ظلت تعاني من أوضاع اجتماعية ومالية صعبة ومؤسفة لا تتناسب إطلاقا مع حجم التضحيات التي قدموها لأجل الدفاع عن مصالح هذا الوطن والدود على أراضيه في مواجهة المستعمر الغاشم.

لذلك، فالتفات الحكومة لهذه الفئة بالذات ومنحها عناية خاصة والانكباب على تحسين أوضاعها أمر لا مناص منه، عليها تشعرهم بأن بلدهم يضعهم ضمن اهتماماته ويعطيهم الأهمية التي يستحقونها.

السيد الرئيس،

إننا نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أهمية ما جاء به هذا المشروع قانون، في مجال الرفع من الدخل المخولة على أساسه منحة التعويض الإجمالي من المبلغ المطابق للرقم الاستدلالي 148 الذي يساوي مبلغه المالي 1142 درهما إلى المبلغ المطابق للرقم الاستدلالي 235، ليصبح بذلك أساس تقدير الحالة الاجتماعية للمنتميين لأسرة المقاومة وجيش التحرير المستحقين لها يتحدد في مبلغ 1516.18 درهم.

في هذا الإطار، وبالرغم من أهمية هذا المقترض، فإننا نؤكد على ضرورة الرفع من هذا المبلغ انسجاما مع الأوضاع المعيشية التي

في مناقشة مشروع قانون رقم 36.18 بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم. ويأتي مشروع هذا القانون في سياق رفع سقف الدخل المخول على أساسه منحة التعويض الإجمالي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، من المبلغ المطابق للرقم الاستدلالي 148 الذي يساوي 1142 درهما شهريا، إلى المبلغ المطابق للرقم الاستدلالي 235 ليصبح أساس تقدير الحالة الاجتماعية للمنتميين إلى أسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير المستحقين لها يتحدد في 1516.18 درهم، والتي يبلغ تعدادها 3495 منتمية ومنتما، منهم 1546 من المقاومين و1925 من أرامل المتوفى منهم و24 من أبنائهم، بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ 25 مليونا و406 ألف و640 درهما.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع قانون رقم 1.76.534 المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.  
وشكرا على حسن إصغائكم.

على أساس الخدمات الجليلة والتضحيات الجسام التي قدمتها لفائدة الوطن، وإيلائها ما تستحقه من عناية.

وفي الختام، فإننا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 36.18 بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 الصادر في 15 من شعبان 1396 (12 غشت 1976) المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم.  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

### 3- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد الرئيس المحترم،  
السيد وزير الشؤون العامة والحكومة المحترم،  
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،  
السيد الرئيس المحترم،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب أن أتدخل

## محضر الجلسة رقم 199

**التاريخ:** الثلاثاء 8 جمادى الأولى 1440 هـ (15 يناير 2019 م).

**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

**التوقيت:** ثلاث ساعات وإثنتان وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة في شأن موضوعين اثنين:

**الموضوع الأول:** "السياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة، خصوصا في العالم القروي";

**الموضوع الثاني:** "الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب وتثمين قدرات القطاع الفلاحي".

**المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

على بركة الله نعلن عن افتتاح الجلسة.

الجلسة التي تنعقد عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، والتي ستخصص لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة في شأن موضوعين اثنين:

- الأول يتعلق بالسياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة، خصوصا في العالم القروي؛

- والموضوع الثاني مرتبط بالجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب وتثمين قدرات القطاع الفلاحي.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

**المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

بالنسبة لعدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 15 يناير 2019 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 38 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 24 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 17 جواب.

ونحيط كذلك المجلس الموقر علما بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تخصص للدراسة والتصويت على نص تشريعي جاهز.

كما سينظم مجلس المستشارين ورابطة مجلس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الندوة الدولية حول تجارب المصالحات الوطنية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي وبناء السلام، وذلك بمقر مجلس مستشارين يومي 17 و18 يناير 2019.

وستناقش هذه الندوة الدولية التي سيشارك فيها خبراء دوليون ورؤساء ووفود برلمانات وطنية ومنظمات برلمانية إقليمية وقارية ودولية، أربعة محاور وهي:

1- التجارب المقارنة؛

2- تجارب المصالحات (نتائج وتحديات)؛

3- دور البرلمانات في تدعيم مسارات المصالحة؛

4- دور المؤسسات الوطنية في مسارات المصالحة وضمانات عدم التكرار.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الأمين المحترم.

والآن، حضرات السيدات والسادة المحترمين، نشرع في معالجة الأسئلة المبرمجة بخصوص المحور الأول المتعلق بالسياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة، خصوصا في العالم القروي، وعددها 7 أسئلة.

أفتح باب التدخلات، وأول كلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد السلام اللبار:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت الوزيرة،

الحكومة تجاه العالم القروي، البرنامج الوطني لعالم الطرق ولكافة البرامج التي توجه ملكمن تماكيس تنسكرون دما نتيجة أكان؟  
شكرا.

السيد الرئيس:

السؤال الخامس لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ما هي الإجراءات الاجتماعية التي اتخذت الحكومة والتي ستتخذها من أجل محاربة الفقر والهشاشة، خصوصا بالعالم القروي؟

السيد الرئيس:

شكرا.

السؤال ما قبل الأخير في هذا المحور لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

هل تتفاسمون نفس التعريف للفقر مع وزيرتكم، التي تعتبر أن من يمتلك 20 درهم في اليوم ليس فقيرا؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

آخر سؤال للسيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو أو السي عدي شجري، أحدهما السي عبد اللطيف تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

هل سياستكم في معالجة إشكاليات العالم القروي تعتبر سياسة عمومية موسمية أو سياسة عمومية دائمة؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لكم الآن السيد رئيس الحكومة للإجابة على للأسئلة التي

السيد رئيس الحكومة المحترم،  
الهشاشة في العالم القروي، ماذا أعدت حكومتكم لإيقاف هذا التزيف؟

شكرا.

السيد الرئيس:

ثاني سؤال في الموضوع لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد علي العسري:

السيد رئيس الحكومة المحترم، نسائلكم عن استراتيجيه الحكومة في محاربة الهشاشة والفقر بالعالم القروي؟  
شكرا.

السيد الرئيس:

السؤال الثالث للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك الساعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن البدائل المقترحة لبلورة سياسة عمومية قادرة على مواجهة الفقر والهشاشة بالعالم القروي.

السيد الرئيس:

شكرا.

رابع سؤال في المحور للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدتان الوزيرتان،

السادة الوزراء

أيتما أعضاء مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السيد الرئيس،

اروتنبراك أسكاس أمباركي أرتمنا باش أداغدجوابت السياسات

استمعنا لها.

### السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء والمستشارين المحترمين.

أشكر الفرق التي تفضلت بطرح هذا السؤال، الذي يتعلق بالسياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة وخصوصا في العالم القروي.

وأنا بغيت في البداية نأكد مرة أخرى، كما أكدت في واحد مجموعة المناسبات سابقة، على أن محاربة الفقر والهشاشة والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية هي أولوية من أولويات الحكومة، التي عملت على ترجمتها عمليا وواقعيًا من خلال عدد من البرامج ومن خلال عدد المقتضيات والإجراءات.

لكن الحد من الفقر ومن الهشاشة هو مسلسل طويل. طبيعي، جميع الحكومات السابقة كلها دارت في البرنامج ديالها الحد من الفقر والهشاشة، لما أتينا نحن ووجدنا فقر مع هشاشة دليل على أن كانت هناك جهود ولكن لم تكن كافية، لأن الأسباب والإشكالات التي تؤدي إلى هاذ الهشاشة معقدة ومتداخلة، وقد حرصت الحكومة من خلال قانون المالية ل 2018 وقانون المالية لسنة 2019، والذي صادق عليه البرلمان أخيرا باستمرار، حرصت على إدراج حزمة من الإجراءات الهادفة إلى مواصلة هاذ المحاربة ديال الفقر والهشاشة، وإلى دعم القطاعات الاجتماعية من جهة والبرامج الاجتماعية من جهة أخرى وفق رؤية منسجمة، متكاملة، ورغم ذلك أطلقت الحكومة واحد الدراسات، ومن بعد دارت مناظرة خاصة بالحماية الاجتماعية، لنعرف ما هي مظاهر النقص، وأين يجب أن نشغل على المدى المتوسط وعلى المدى الطويل وليس فقط على المدى القصير.

وأنترق إلى عدد من الإجراءات والبرامج والسياسات في هذا المجال، وهي تهم مختلف القطاعات الحكومية، بطبيعة الحال بعض الأسئلة تتمشي لمحاربة الفقر والهشاشة عموما، بعض الأسئلة كتركز على العالم القروي، فلذلك أنا غادي نقارهم بجوج في نفس الوقت.

أول شيء، لاشك أن أكبر آلية لمحاربة الفقر والهشاشة هو تطوير وتجويد وتوسيع وتعميم خدمات التعليم والصحة، بوصفها هي الأمور التي تستنزف أكثر ميزانيات الأسر في المغرب وفي غير المغرب، وإلى استطعنا نوفر خدمات جيدة في التعليم وخدمات جيدة في الصحة لأوسع الفئات ديال المواطنين والمواطنين، فهذا غادي يؤدي إلى تقليص الفقر والهشاشة تلقائيا.

ولذلك اهتمينا كثيرا بالتعليم وبالصحة في هاذ المرحلة، في هاذ السنين تقريبا سنتين قل شهرين التي عين فيها رئيس الحكومة، ومع هذه الحكومة المحترمة.

في مجال التعليم، كما تعرفون، رفعنا الميزانية المخصصة للتعليم باستمرار سنة بعد سنة، لتصل هذه السنة إلى 68 مليار درهم، وهذه الزيادة جزء منها مخصص للموارد البشرية، وجزء منها مخصص لتوزيع العرض المدرسي، وجزء منها مخصص للدعم الاجتماعي للتلميذ، وهذا كل شيء مهم جدا.

أولا، على مستوى تعزيز العرض التربوي: عدد المدارس والمؤسسات التعليمية الجديدة يرتفع سنة بعد سنة، وخصوصا في العالم القروي، ولكن بالأخص البعد الاجتماعي هذه السنة تزداد 56 داخلية جديدة على الموسم الماضي وأغلبها في العالم القروي.

وعلى مستوى الدعم الاجتماعي، وهذا هو المهم في مجال دائما التعليم، البرامج الاجتماعية المخصصة للتعليم كلها زادت في الميزانية ديال هاذ السنة، وبالتالي غادي تستطع توسع الخدمات ديالها لأوسع الفئات وخصوصا في العالم القروي.

فأنتم تعرفون برنامج "تيسير" حضرنا عليه هنا من قبل، غير توسيع ديال برنامج "تيسير" هو استجابة لحاجة ولطلب ولانتظارات ديال عدد من الجماعات القروية وعدد من الآباء والأمهات في العالم القروي عن طريق القفز من واحد الميزانية ديال 600 مليون إلى مليار و100 مليون، وعدد المستفيدين من 700 ألف طفل تقريبا إلى 2 مليون و100 ألف طفل، وهذه قفزة كبيرة، والسبب في هاذ الزيادة الكبيرة هو أن عدد الجماعات التي ستستفيد من هاذ البرنامج سيتضاعف، من قبل كان الاستهداف الجغرافي كما تعرفون، الآن انتقلنا من الاستهداف الجغرافي إلى الاستهداف الاجتماعي، بمعنى أن جميع الفئات المحتاجة فعلا إلى هاذ الدعم ديال برنامج "تيسير" في العالم القروي كلها ستستفيد من برنامج "تيسير" ابتداء من هاذ يناير، وأيضا في الابتدائي وفي الإعدادي، جميع الجماعات سواء كانت في العالم الحضري أو في العالم القروي.

ثانيا، مواصلة تنفيذ المبادرة الملكية السامية "مليون محفظة"، واللي 64% من الأطفال اللي كيستفدوهم في العالم القروي، في الوسط القروي، وأيضا هذه السنة في الميزانية ديال 2019 زدنا بشكل كبير في ميزانيات الداخليات والمطاعم المدرسية، وأيضا النقل المدرسي، وهذا سيؤدي إلى ما يقترب من مليون و25 ألف مستفيد، طفل سيستفيد من هذا الإطعام المدرسي ومن الداخليات أو من معا في هذه السنة، بزيادة 80 ألف تلميذ سنة 2019.

التعليم التدريجي للتعليم الأولي حتى هو آلية من آليات محاربة الفقر والهشاشة، تبين بأن الأطفال اللي ما دوزوش التعليم الأولي كتكون عندهم صعوبات في الدراسة ديالهم وكتكون نسبة الهدر المدرسي عندهم كبيرة، ونسبة التكرار في الأقسام كبيرة، فلذلك هناك برنامج



ل 11 مليون شخص، ونظن بأن هذه من أكبر الآليات لمحاربة الفقر والهشاشة، التعليم والصحة.

معشر السيدات والسادة المستشارين والبرلمانيين،

المحور الثاني هو محور دعم التشغيل، باعتباره مدخل أساسي لمحاربة الفقر والهشاشة، فالتشغيل هو الفضاء الواسع الذي يفضي بالإنسان إلى العيش الكريم، هو أحسن طريقة باش الإنسان يوفر لراسو واحد المدخول محترم وأيضا دائم ويخرجه من الهشاشة ومن الفقر.

ومن هنا كان هناك اهتمام الحكومة أيضا في إطار الشراكة مع عدد من الجهات والجمعيات، جمعية جهات المغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب بالخصوص، ومع جهات شريكة أخرى على تدقيق الإستراتيجية الوطنية للتشغيل أولا، ثانيا على توقيع اتفاقيات مع جميع الجهات لإعطاء أهمية للتشغيل على المستوى الجهوي وتكييف جميع البرامج ديال التشغيل للجهات، لأنه لا يمكن للتشغيل من حيث الإستراتيجية أن يتم مركزيا، ضروري خاص الجهات مع جميع المتدخلين على مستوى كل جهة أن يكون هناك تنسيق لتكييف البرامج مع الحاجيات ديال التشغيل والقدرات ديال كل جهة جهة، والأنشطة الاقتصادية الموجودة في كل جهة جهة، ولكل جهة خصوصياتها في هذا المجال.

هناك أيضا دعم البعد الجهوي للتشغيل وهذا الشيء تدارت فيه اتفاقيات، وبالموازاة مع ذلك هناك تطوير لبرنامج "المقاول الذاتي" المستفيدون منه يرتفع سنة بعد سنة، ونحن إن شاء الله عندنا في البرنامج كهدف أنه سنة 2019 أن نتجاوز 150000 مستفيد، الآن قرينا من 100000 مستفيد، ومعها هناك البرامج النشيطة للتشغيل التي حاولنا كلها أن نطورها، وقوانين المالية الماضية ستخطو على عدد من الإجراءات لتطويرها عن طريق تسهيل وتبسيط المساطر إليها، وهذا بتوفير أقصى ما يمكن من الإجراءات وخصوصا التمويل فيها.

ولهذا، وضعت كأهداف تقريبا إدماج 100000 مستفيد في برنامج إدماج، وأيضا عدد من الأهداف فيما يخص البرامج الأخرى وأنتم تعرفون هناك برامج تحفيز وبرامج تأهيل وغيرها من البرامج.

ثالثا، وهذا أيضا جزء مهم جدا، لأن واخا نديرو هاذ البرامج كلها لابد من برامج أخرى تتوجه إلى الفئات الفقيرة والهشة مباشرة، وهو البرامج الاجتماعية، دعم البرامج الاجتماعية وتحسين حكومتها وضمان البرامج الاجتماعية كثيرة، أذكر منها بالخصوص:

1- المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي بعد التقييم تبين من المرحلة الأولى والثانية كانت إيجابية الحمد لله، خرجت العديد من الفقر والهشاشة، راه فين ما مشيتو المدن الصغرى وبعض القرى، غتلقاو عدد من التعاونيات عندها أنشطة مدرة للدخل، فيها عدد من النساء ربما تتلقى الجمعية التي فيها أو تعاونية التي فيها بضع عشرات من النساء التي خرجو من الفقر والهشاشة عن طريق هذه

أعلن عنه للتعميم التدريجي للتعليم الأولي، والجزء الكبير منه غادي يشمل العالم القروي، وهاذ السنة 4000 قسم جديد، إما تم إصلاح هذه الأقسام أو بناؤها بشراكة مع عدد من الشركاء الآخرين، وهذا يشمل بالخصوص التعليم الأولي، 4000 قسم تقريبا 100 ألف طفل أغلهم في العالم القروي اللي غيستافدو من هاذ الخدمة، هذا في مجال التعليم.

في مجال الصحة، عدد من الإجراءات تدارت، أول إجراء هو الزيادة في ميزانية وزارة الصحة، اللي غادي ترتفع هاذ العام ل 28 مليار درهم، بطبيعة الحال خاصنا باقي نزيدو، وغتزيدو في السنوات المقبلة تدريجيا سنة بعد سنة، ولكن الأهم فيه هو العمل على تجويد وتوسيع التغطية الصحية الأساسية.

هناك اشتغال حثيث على إصلاح منظومة نظام المساعدة الطبية الراميد، اللي هو موجه أساسا للفئات الفقيرة والهشة وإن كان من دبا من هاذ السنة تزدت الميزانية ديالو للمليار و600 مليون درهم، بزيادة تقريبا 300 مليون درهم غير فهاذ الميزانية ديال 2019 باش نستاجبو للطلب المتزايد، ولكن إصلاح المنظومة هو الأساس وهذا نشتغل عليه حاليا.

ولكن أيضا كان هناك تسهيل وتيسير شروط استفادة الطلبة من التامين الإجباري على المرض، وهذا غادي يخلي عدد الطلبة المستفيدين غادي يقفز من 30000 ل 120000 ولا 130000 تقريبا، بسبب التبسيط ديال الإجراءات ورقمنتها وتسهيل انخراطهم فيها فقط مجرد التسجيل في الكلية.

وهذا بطبيعة الحال كيحارب حتى هو الفقر والهشاشة وسط هؤلاء الطلبة، وهذا كييعني جميع الطلبة اللي ما عندهومش شي تغطية صحية مع الآباء ديالهم والأمهات ديالهم والأسر ديالهم، وأيضا جزء كبير منهم كهم الناس اللي غادي يجيو من العالم القروي.

هناك أيضا العمل على تنزيل مقتضيات القانون 98.15 الخاص بنظام التامين الإجباري الأساسي عن المرض بالنسبة للفئة ديال المهنيين غير الأجراء والعمال المستقلين وأصحاب المهن الحرة، وهذا بدأت المشاورات مع عدد من المهن، نتمناو إن شاء الله جزء من هاذ المهن الحرة المنظمة أن تدخل النظام سنة 2019، وسيبدأ توسيع النظام تدريجيا تدريجيا.

بطبيعة الحال، احنا كنعولو على هاذ توسيع التامين الإجباري عن المرض بالنسبة لهذه الفئة المهمة جدا، اللي غادي يكون فيها التجار وغيكون فيها الحرفيين وغيكون فيها الصناع التقليديين وغيكون فيها عدد من الناس اللي هما أيضا يمكن أن يعيشوا نوعا من أنواع الهشاشة في فترة من فترات عمرهم على الرغم من أن عندهم شغل وعمل معين، ويقدر عدد المستفيدين ب 4 دالمليون و400 ألف مهني، وإلى دخلنا الأسر ديالهم والناس المستفيدين معهم غادي نوصلو حتى

مواصلة تقديم خدمات صندوق التكافل العائلي، حيث بلغ عدد المستفيدات من الصندوق إلى غاية متم شهر غشت 2018 ما مجموعه 21000 مستفيدة، بغلاف مالي قدره 220 مليون درهم، لكن -كما تعرفون- هذه البرامج كلها اللي في هذا الصندوق كلها تطورت اليوم اللي يمكن لها تستفيد أكثر من الخدمات ديالو وخصص له أيضا في الميزانية ديال 2019، 160 مليون درهم.

تنفيذ برنامج التعويض عن فقدان الشغل هذا أيضا برنامج جديد انطلق سنة 2015 يعني برنامج جديد، طالما انتظرتة النقابات وانتظرتة الشغيلة انطلق سنة 2015، استفدو منه لحد الساعة 38000 شخص، وهناك نقاش بطبيعة الحال تعرض واحد المقترح من الحكومة في المجلس الإداري ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) وهناك الآن نقاش كيف يمكن تطوير هذا البرنامج حتى يستفيد منه أكبر قدر ممكن من العمال الذين يفقدون شغلهم أثناء فقدانهم للشغل، وهذا التعويض على فقدان الشغل هو أيضا آلية من آليات مقاومة الهشاشة، وخصوصا عند فقدان الشغل، وبطبيعة الحال احنا واعيين بضرورة تطوير هذا النظام كي يستطيع أن يستجيب أكثر للطلبات وللحاجيات، وطبيعي دائما واحد البرنامج إذا بدا كيبدا صغير ثم يتطور ويكبر تدريجيا؛

سادسا، وهذا هو المهم أيضا هو تطوير وتحسين حكامه برامج الحماية الاجتماعية، احنا واعيين بهذه البرامج، احنا 139 برنامج تقريبا اللي كايين، هضرت على أهم هذه البرامج واللي تراكمت على مدى عقدين من الزمن تقريبا.

فلذلك تدارت واحد مناظرة خاصة بالرعاية السامية لجلالة الملك لدراسة هذه المنظومة ديال الحماية الاجتماعية والبرامج ديال الحماية الاجتماعية، دراسة الالتقائية فيما بينها، دراسة الاستهداف ديال هذه البرامج، دراسة ما هي الأساليب التي يمكن أن تكون هذه البرامج فعالة أكثر في محاربة الفقر والهشاشة.

وبالتالي خرجت المناظرة بعدد من التوصيات، ونحن بصدد دراستها لإدماجها في برنامج عمل سنة 2019-2020-2021 كي نحاول أن نرفع نجاعة هذه البرامج الاجتماعية، ولكن لا بد أن أقول هنا بأن أهم إجراء في هاذ الاتجاه هو إعداد مشروع قانون خاص بإحداث سجل اجتماعي موحد، يعد بمثابة قاعدة تضم المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للمسجلين، ويمكن من تحديد الأشخاص المؤهلين ليستفيدوا من هذه البرامج، لأن إلى ما عندنا هاذ السجل الاجتماعي موحد ودقيق، مركزي وواضح اللي يمكن نستفيدو منو يمكن جزء من هاذ التمويلات ديال هاذ البرامج أن تذهب إلى أناس لا يستحقونه فعلا، نتيجة إما الخطأ إما نتيجة أسباب أخرى، ودائما أقول بأنه حسب بعض الإحصائيات 10% تقريبا من الناس اللي تيساتفدو من برنامج نظام المساعدة الطبية الراميد لا يستحقون فعلا الاستفادة منه، وهاذ الشيء ما يمكن يكون إلا عن طريق واحد النظام ديال الاستهداف الدقيق، وإن شاء الله،

الأنشطة المدرة للدخل، وهذا شيء مهم جدا، وتأخذ هذه الأنشطة بعين الاعتبار الإمكانيات المحلية في كل منطقة منطقة وفي كل قرية قرية.

وهاذ المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي أطلقها صاحب الجلالة حفظه الله في شتنبر الماضي، وهي تهتم سنة 2019 إلى سنة 2023، وستستفيد من غلاف مالي أدمج في الميزانية ديال 2019 اللي صادقتو عليها، قدره 18 مليار درهم، سيخصص بالخصوص لما يلي:

أولا، برنامج تدارك الخصائص المسجل على مستوى البنات التحتية حتى هو غادي يدخل، هاذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مع متدخلين آخرين بطبيعة الحال في إطار شركات في مستوى البنات التحتية، والتي تهتم الصحة والتعليم والتزويد بالماء الشروب والكهربة القروية، بالإضافة إلى إنجاز الطرق والمسالك القروية؛

ثانيا، برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشّة، وهادي غتكون فيه تدخلات خاصة بعدد من الأشخاص اللي عندهم الوضعية هشّة؛

ثالثا، برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، وهذا لأول مرة غادي يدخل الإدماج الاقتصادي للشباب بالنسبة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهو يهدف إلى توفير الدخل وخلق فرص عمل للشباب، دعم التكوين، المواكبة بالنسبة لإدماج المقاولين وحاملي المشاريع، تيسير الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب وغيرها؛

رابعا، دائما في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة، من خلال تركيز تدخلات المبادرة على تنمية الطفولة المبكرة، محور الطفولة والشباب، ومن هنا ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2019 فيما يخص تعميم التعليم الأولي أيضا بشراكة مع الجهات المتدخلة وخصوصا وزارة التعليم.

إذن كما قلنا في الميزانية ديال هذه السنة ترصد مليار و800 مليون درهم من الميزانية العامة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكلها ستذهب لمحاربة الفقر والهشاشة ولتحسين الدخل ديال المواطنين من هذا النوع هذا، وأغلبها سيذهب إلى العالم القروي.

مواصلة تفعيل نظام المساعدة الطبية (راميد) تحدثت عليه.

الاستمرار في برنامج الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشّة الحاضنات لأطفالهن وتطوير هذا البرنامج، بحيث هذا البرنامج يشكل 15% من المخصصات السنوية لصندوق التماسك الاجتماعي، وقد بلغ عدد الأرامل إلى متم 2018 في آخر 2018، 91000 أرملة حاضنة، راه قفزنا في 3 سنوات فقط من أقل من 60000 إلى 91000، يعني تزداد ب 50% لأكثر من 156000 يتيم ويتيمة، وهذا برنامج عملي واقعي مفيد لهؤلاء الأطفال ولأمهاتهم، وخصوصا في العالم القروي، وهو آلية من آليات محاربة الفقر والهشاشة.

17 قطاع وزاري جمعناها، وبما أن قانون المالية ما كانش كيمكنا هاذ الجمع، ولكن الآن في قانون المالية الجديد راه يمكنا أكثر من أن نرفع وثيرة هاذ المباراة المشتركة بالنسبة للأشخاص المعاقين دون الإخلال ب %7 التي يبقون يتبارون عليها فيما يخص المباريات العامة.

وأیضا هناك تعزيز أدوار مؤسسات الرعاية الإجتماعية، وهاذ المؤسسات كتلعب واحد الدور كبير بالنسبة لعدد من الأشخاص اللي في وضعية الفقر أو الهشاشة، أو الانقطاع الإجتماعي أو الصعوبات الإجتماعية، وبالتالي قمنا أولا بإصلاح النظام القانوني لمؤسسات الرعاية الإجتماعية لمواصلة هذه المؤسسات باش تظطلع بدورها المحوري في مساعدة الأشخاص في وضعية صعبة، وصدر المنشور بعد المصادقة عليه في البرلمان في أبريل 2018 الماضي.

وأیضا هناك إعداد مشروع قانون يتعلق بالعاملين الاجتماعيين، وهاذ العاملين الاجتماعيين إلى ولاو عندنا غادي يولي عندنا القدرة لمساعدة هاذ الأشخاص أكبر من قبل عاملين متخصصين في الدعم ديال الأشخاص المحتاجين إلى الرعاية الاجتماعية، إعداد منهجية مشروع مؤسسة ومواكبة هاذ المؤسسات ديال الرعاية الاجتماعية الموجودة في بلادنا.

وللإشارة حسب القانون يبلغ العدد الإجمالي للمؤسسات المرخص لها أكثر من 1100 مؤسسة بجميع تراب المملكة، بطاقة استيعابية تزيد على 100 ألف مستفيدة ومستفيد.

هناك لا بد أن أشير أيضا إلى الفلاحة التضامنية في العالم القروي ودورها في محاربة الفقر والهشاشة، ذلك أنه مخطط المغرب الأخضر أعطى اهتمام كبير لهاذ الفلاحة التضامنية، وهاذ النوع من الفلاحة يهم بالأساس المناطق الفقيرة مثل الجبال، الواحات، السهول شبه الجافة والجافة، حيث يتواجد عدد كبير من الفلاحة الصغار والمتوسطين الذين لا يتوفرون عادة على واحد القدرة استثمارية كفيلا بتحسين الدخل والاندماج في اقتصاد السوق، ومن هنا تدارت عدد من المشاريع، وهاذ المشاريع إما مشاريع كتسمى مشاريع الاستبدال، يعني نستبدل الزراعات الحالية بأخرى ملائمة للأراضي أو للمناخ في مناطق معينة، ويمكن تكون عندها قيمة مضافة أحسن بالنسبة لهؤلاء الفلاحين، وهاذ الشي تدارفيه واحد الجزء كبير، كيتوزع عدد لهاذ الزراعات.

ثانيا، مشاريع التثقيف، عملية التثقيف لتحسين مردودية الزراعات الموجودة، واحد كيزرع واحد منتج فلاحي هو يلائم البيئة، ولكن خاصنا نطورو القدرات ديالو هو عن طريق المواكبة، عن طريق التعليم أو التدريب أو تطورو الوسائل اللي كيستعمل باش يمكن يستثمر أكثر الأرض ديالو ويخرج منتج أحسن، تحسين المردودية بالنسبة لهؤلاء الفلاحة.

ثالثا، تنوع الأنشطة والمنتجات المحلية حسب المؤهلات الطبيعية لكل منطقة ودمج العمليات الأفقية وخصوصا الاقتصاد في مياه الري،

سنعمل في الأشهر المقبلة ربما 3 أو 4 أشهر المقبلة نجيبو هاذ المشروع ديال القانون ديال إحداث السجل الاجتماعي الموحد، هو اللي غادي يدخل المنظومة الاجتماعية كلها في واحد العهد جديد ديال النجاعة والحكمة الجيدة. إذن سنعمل على إحالته في القريب.

رابعا: المحور الرابع هو تعزيز التماسك والتضامن الاجتماعيين.

وكما أقول دائما في هاذ المشروع ديال قانون المالية أعطانا واحد الإشارة كيف تفكر الحكومة، درنا مساهمة تضامنية على الشركات الكبرى اللي الأرباح ديالها تتفوق 40 مليون درهم، وهاذيك هي اللي وجهناها للبرامج الاجتماعية ليعطي الغني ويأخذ الفقير، هذه هي فكرة التضامن الاجتماعي اللي غادي نطورها تدريجيا، في الحقيقة النظام الضريبي كله مبني على هاذ الآلية ديال التضامن الاجتماعي.

وفي هذا المجال، هناك عدد من البرامج والسياسات العمومية بدأت من السنة الماضية ووضعت، وهي برامج إما الخطة الحكومية للمساواة اللي (إكرام 2)، التي صودق عليها وبدأ التنزيل ديالها، وإما السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، والتي نحن في وسط 2025/2015، أو لا السياسة العمومية المندمجة للنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة، والتي فيه عدد من التدابير موجهة لهاذ الأشخاص في وضعية إعاقة، ومن بينها، غير باش نعطي بعض الأمثلة، مثلا توسعت الميزانية ديال اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية بالنسبة لهؤلاء الأشخاص، وأصبح عدد المستفيدين تيقفز سنة بعد سنة، وهذا شيء مهم جدا، تحسين ظروف تدمرس الأطفال في وضعية إعاقة، وهذا عن طريق الشراكات مع الجمعيات، والتي تمولها الحكومة والآن يستفيد منه تقريبا سنة 2018، 12000 طفل مستفيد من هذه البرامج الأطفال ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى الدعم للتمدرس، إحداث مراكز الاستقبال والتوجيه الخاص بالأشخاص في وضعية إعاقة، وتأسيس لهذا وأحدث 65 مركز على صعيد 60 إقليم، يستفيد من خدمات حوالي 44000 شخص في وضعية إعاقة بكلفة تصل إلى 35 مليون درهم.

وهناك أيضا تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل بالنسبة لهؤلاء الأشخاص في وضعية إعاقة الذين يرغبون في إنشاء مشاريع مدرة للدخل بدعم يصل إلى 60000 درهم تقريبا كحد أقصى لكل شخص وفي حدود 200000 درهم للمشروع الجماعي.

وقد بلغ عدد المشاريع المدعومة أكثر من 1000 مشروع لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة بمبلغ إجمالي يفوق 42 مليون درهم، وهذا هو أكبر مدخل من مداخل محاربة الفقر والهشاشة، هو مساعدة أي كان ليستطيع أن ينشئ إما مقاوله ذاتية وإما عملا أو نشاطا مدرا للدخل.

وأخيرا، من طبيعة الحال الاهتمام بالتشغيل أو التوظيف ديال الأشخاص في وضعية إعاقة، وأنتم رأيتم بأنه هذه السنة لأول مرة لسنة 2018 أجريت أول مباراة موحدة للتباري حول 50 منصب موزعة على

تهدف كليا أو جزئيا لمحاربة الفقر ومحاربة الإقصاء الاجتماعي ومحاربة الهشاشة والاستجابة للحاجيات الأساسية للمواطنين.

وإن شاء الله احنا عندنا بطبيعة الحال بالموازاة معه هناك جهود أخرى لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تهم تحسين نجاعة الاقتصاد الوطني، تحسين مناخ الأعمال، دعم الاستثمار، لأن هاذ المداخيل حتى هي ضرورية، فهي تخلق فرص الشغل الاستثمار، كتدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة اللي هي أيضا آلية من آليات مكافحة الفقر والهشاشة.

وأريد أن أقول بأن احنا عندنا كل الإرادة باش نمشيو فهاذ الاتجاه، وبطبيعة الحال إلى كايين شي فكرة ولا شي إضافة ولا شي اقتراح ما كايين حتى شي مشكل، هذه البرامج التي تحدثت عنها بعضها بدأ في الحكومات السابقة وبعضها حديث، وبطبيعة الحال فين ما كان شي برنامج مزيان احنا كنحيبو وكنهينو اللي بداهه النهار الأول وكنقولولهم احنا غنطورو هاذ البرنامج ونطورو الحكامة ديالو ونبسوطو المساطر ديالو ونسهلو للمواطنين يستافدو منه، وإن شاء الله التغيرات الهيكلية اللي غتوقع في الحماية الاجتماعية في المستقبل في السنتين المقبلتين ستمكن من محاربة الفقر والهشاشة أكثر بإذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

نتنقل الآن إلى سمحتولت للتعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة، وأول متدخل في هاذ الباب عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد الرئيس المحترم.

#### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات الوزيرات المحترمات،

السادة الوزراء الأفاضل المحترمين،

أخواتي إخواني،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وأنا أستمع وحاولت أن آخذ بعض النقاط حتى أتمكن من التجاوب معكم، غير أنني لم أوفق في كتابة وتدوين شيء يذكر، أستطيع أن أجاوب معكم فيه، ماذا قلت؟

وقبل أن أبدأ تدخلي باسم الفريق الاستقلالي لا بد وحتى لا أغفل أن أهني جميع المغاربة بالسنة الأمازيغية الجديدة لتكون سنة يمن وتيسير

كما تعرفون البرنامج ديال هاذ الدعم، الاقتصاد في مياه الري واسع جدا، التكيف مع التقلبات المناخية وغيره من البرامج.

وقد تم إلى غاية الآن إطلاق 911 مشروع للدعامة الثانية، اللي هي ديال المخطط، تهم جميع جهات المملكة وجميع سلاسل الإنتاج النباتية والحيوانية، باستثمار إجمالي قدره 21 مليار درهم لفائدة 779 ألف فلاح مستفيد على الأقل منذ انطلاق المخطط، وساهمت هذه المشاريع في خلق 66 مليون يوم عمل، ومن المتوقع أن تصل فرص الشغل المحدثة خلال مرحلة الإنتاج القصوى إلى 29 مليون عمل سنويا، ونظن بأن الفلاحة التضامنية هي من أكبر الآليات لمحاربة الفقر والهشاشة، وخصوصا في المناطق البعيدة.

بطبيعة الحال لا بد أن نأتي، خامسا، إلى تنفيذ البرامج الموجهة خاصة للعالم القروي وخصوصا:

أولا، تسريع تنزيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية الخاص بالعالم القروي، هذا برنامج انطلق سنة 2017 عمليا، وهو برنامج سنة بعد سنة كيتطور، والبرامج ديالو ما كتدارش مركزيا كتدار جهويا، وإقليميا ومحليا، تما فين كتصاوب البرامج. مركزيا غير كيتصادق عليها باش التمويل المركزي اللي كايين، والتمويل المركزي جزء من التمويل (40% من الجهات).

وأیضا هناك شركاء آخرين الذين يشاركون في هذا التمويل، 40% من المجالس الجهوية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حتى هي كتساهم في التمويل، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب كيساهم ب 5% من التمويل، وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية كيساهم ب 47% من التمويل.

إذن هذا هو، وقد تحدثنا منذ قليل عن أن هاذ البرنامج الغلاف المالي المخصص للتدخلات ديالو واللي صادقتو عليه في البرلمان برسم سنة 2019 وتصادق عليه في الميزانية هو 7 مليار و410 مليون درهم، موزع بين مساهمة مختلف الشركاء، وإن شاء الله هاذ البرنامج معول أن يساهم في تقليص الفقر المجالي اللي فيه المعايير ديالو كلها، التعليم والصحة والكهرباء والماء الشروب وفك العزلة يعني الطرق.

بطبيعة الحال هناك برنامج آخر هو برنامج تنمية المراكز القروية الصاعدة اللي هو برنامج خاص 2018-2021، فيه عدد من المكونات، وإن شاء الله معول على هاذ البرنامج أن يمكن ساكنة العالم القروي باش يتكثف في مراكز صاعدة باش يكون فيه الخدمات، ما يمكنش نديرو تطهير السائل وتوفير مياه الشرب وتوفير الكهرباء بطريقة مريحة إلا إذا كانت هناك مراكز، ولذلك ستدعم هذه المراكز الصاعدة.

إذن، معشر الأخوات والإخوان، هذه أهم المحاور التي اشتغلت عليها الحكومة، بطبيعة الحال فيها كثير من التفاصيل يمكن أن نرجع إليها، لكن هذه المحاور والتي جميع هاته البرامج دعمت في ميزانية 2018 وأعيد تدعيمها ورفع ميزانيتها في القانون المالي 2019، هذه البرامج كلها

ولدو فقير وولد ولدو غادي يبقى فقير وهنا تنسميو التوريث الجيلي للفقر.

ما لقيناش شي حاجة، تنظن كلامي ما غيعجبكمش لأن خاصني نقول لكم العام زين، عطبوني شي حاجة زينة نصفق معكم عليها ويصفق معنا هاذ المجلس كله، فين هو هاذ العناية بالعالم القروي؟ يمكن نعتبروه خزان الأصوات، كل مرة ندقوا الطبول ونقولو صوتو. إيوا على من غادي يصوتو هاذ العالم القروي لأن هو ما كاينش.

أنا نتعرف الناس مات لهم الميت ونقول لك الدوار من دابا، الدوار ديالهم ما دفنش الميت لأن الواد خاصهم يميشو حتى لإقليم آخر باش يرجعو ويدخلو يدفنو الميت ديالهم لأنه ما كاينش.

صلاة الجمعة توقفت لأن الواد، ونقول لك هاذ الشئ راه كاين وما نذكرشاي الدوار لأنها يمكن الجماعات، جماعة عين معطوف، جماعة زرادة، جماعة أيت سغروشن، هاذو كلهم جماعات هاذ الشئ إلى هضرنا إقليم تازة تاوانات.

أرى لنا نهبطو للنواحي ديال الراشيدية ونهبطو لأنفكو، ما كاينش حتى منين يدوزو الناس، أشنو درنا لهم؟ أشنو وفرنا لهم؟ مازال الآن خاصنا نعالجو ونجربو، تنشكرو المبادرة ديال سيدنا اللي دار هاذك المستشفى المتنقل ديال القوات المسلحة الملكية، اللي راه كاين تينقذ الناس، إيوا اعطيني شي معمل كاين في البادية السيد الوزير.

تنظن أنني أنا استوفيت الوقت دياي، وتنشوف أن هاذ الشئ راه ما غيمكنشاي نوصلو حتى لذيك صندوق تأهيل العالم القروي راه ما صرفتو فيه غير 5 مليار في حين عندكم 55 مليار، كنظن الجانب الاقتصادي غيتولاه سي قيوح نيابة عن الفريق.

شكرا السيد رئيس الحكومة، وهاذ المرة غادي نجي نغوت ونقولو العام زين غير باش تبقى لي على خاطر وكما تعلقش، لأن تنقول لك الواقع، وهاذي نصيحة، و"الدين النصيحة" السيد رئيس الحكومة المحترم.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

**المستشار السيد علي العسري:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء، والمستشارون المحترمون،

ومباركة على جميع المغاربة وعلى الشعب المغربي كافة وعلى رأسهم قائد هذا البلد جلالة الملك نصره الله.

أنا أتمنى كيفما بدأ حزب الاستقلال بالاحتفال بهذه السنة الأمازيغية أن تجتهد حكومتكم السيد رئيس الحكومة لأن يكون اليوم الأمازيغي أو بداية السنة الأمازيغية يوم عطلة، فهذا مطلب استقلالي بدأ به حزب الاستقلال، وأتمنى أن تعملوا أو تجتهدوا في تنفيذه وما غنديرو فيه حتى شي.. هذا راه كنظن أن الأمور غتكون مزيانة، شأنها على غرار باقي الاحتفال بالسنة الهجرية والسنة الميلادية.

أعود إليكم إلى السؤال والهشاشة في العالم القروي السيد رئيس الحكومة المحترم، هذه الهشاشة راه أولا "هشاشة" كلمة قدحية، كنتمنى أن العالم القروي راه غني، غني بمقوماته، بثقافته وتاريخه وبالكفاءات اللي موجودة فيه، وقلت لأستمر أن جيتو السيد رئيس الحكومة قتلونا أشياء راه ما كاين والو من ذيك الشئ اللي كتقولو، ما فهمنا والو. كنا كنتمننا وتقولونا حبس هذه المرة غادي نوفرو الماء، وراه احنا مقبلين على فصل الصيف دبا الصيف جاي واحنايا اليوم تنقلبو على الماء السيد الوزير، الله يرحمنا بالشتا.

كتهضرو لي على التشغيل، أشمن تشغيل في العالم القروي السيد الرئيس؟ أشمن تشغيل عندنا؟ راه درنا شوية ديال الزيتون بقينا كتطلبو الله غير يجيو يخملوهم راه ما لقينا اللي يشريه، الزيت راه ب 500 و ب 400، درنا الحوامض راه بقات غير تتلف، فين غادي نخدموهم؟ وكتقول لي التعويض عن فقدان الشغل، والسيد وزير الشغل معنا فين هو هذا الشغل؟ فين الشغل في العالم القروي؟ ما لقيناش حتى فين نمشيو، المسالك الطرقية منعدمة السيد الوزير، الكهربية ديال العالم القروي اجتهاد ديا لكم كبير جدا، درتي واحد المجهود ولكن راه مازال ناقص. الماء الناس تتشد الرحال. كنا شحال هادي كندشو الرحال للبيت الأقصى وملكة دبا غادي نبقا ونشدو الرحال للعيون والبيور باش نقلبو على الماء، نفتاتوا احنا وتفتات الدواب ديانا.

إذن هاذ الشئ السيد الوزير الله يجازيك بخير راه ما فهمنا والو، كتقول لي التعليم هو الأساس، تجويد وتعميم التعليم واش درتي لي برنامج "تيسير" مليون محفظة"، واش "بتيسير" غادي نصلحو التعليم؟ فين هي المدارس الجماعية؟ قبل ما ندير المدارس الجماعية، فين هي المسالك الطرقية باش يوصلو هاذ الناس، أنا عاد نهار الأحد وأنا في تاهلة، تاهلة كاين الوعر والله ما نقدر نمشي بطوموبيلتي، وفيها مات واحد السارح في بويبلان وطريق جميلة، نفتحوشي ذكاء ديانا ونديرو شي حاجة ديال السياحة، باش تستفد البلاد، كاين خيرات ومناظر فاتنة ما كايناش في العالم، تنظن ما لقواهاش في العالم المثيل ديا لها، ولكن منين ندوز لها ما كاينش نجتهدو نوفرو شي حاجة جديدة لهذيك المناطق، راه ما بقى والو، الفلاحة راه دابا كلهم غادي يسمحو لنا في الأرض ويهبطو للمدينة، خاصنا نوجدو لهم فين غادي يكونو لأنهم في البادية راه ما كاين دابا غير الفقر والموت، راه الفلاح الفقير غادي يخلي

يستفيد منه الوسط القروي بالشكل المطلوب ولم يساهم بالمستوى المأمول في تحسين الظروف الاجتماعية للسكان القروية، رغم ما رصد له من إمكانيات وموارد، إذ أن أهم برنامج فيه والمتمثل في مخطط المغرب الأخضر لم يصل أثره ولم تنعكس فائدته على الفلاح الصغير، الذي يعتبر القاعدة العريضة لسكان القرى والمداشر والدواوير والقرى والقصور، فقد ظل يجد صعوبة جمة في التمويل ويقتني مستلزمات الإنتاج بثمن مرتفع ويبيع منتوجه في الأخير بعد مجهود مضني بثمن بخس، في حين يستفيد الوسطاء المتعددون من أرباح سريعة وسهلة التحصيل.

لذا، نلتمس منكم بسرعة أقصى البحث عن الاختلالات التي قد تكون شابت هذا البرنامج، وهو أيضا ملتزم لمؤسسات الحكامة ومدى ملاءمة ما تحقق من نتائج فيه مع ما صرف من اعتمادات وإمكانات، حتى نكون في مستوى تطلعات جلالة الملك، التي جاءت في خطابه في افتتاح الدورة التشريعية الحالية.

السيد رئيس الحكومة،

إن جهود محاربة الفقر والهشاشة في العالم القروي، بالإضافة إلى الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي التي تستهدف الأسر الفقيرة، تقتضي إجراءات أخرى تهدف إلى مساعدة هذه المناطق لتصبح مساهمة في خلق الثروة الوطنية، وذلك بتعبئة الإمكانيات البشرية والطبيعية على اختلاف أشكالها من أراضي فلاحية ومجال غابوي ومناطق جبلية ومناطق مجاورة للساحل، من أجل إطلاق مشاريع تنموية بشراكة مع الجماعات الترابية وبمقاربات تشاركية مع المجتمع المدني والسكان المستهدفة.

وندعو أيضا إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتعبئة أراضي الجموع في تميم قدرات القطاع الفلاحي، وهو عنوان الموضوع الثاني الذي لن نتدخل نحن فيه، لكونه يوفر إمكانيات هائلة يمكن استثمارها كرافعة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة للفلاح وهو ما سيمكن بكل تأكيد من خلق الشغل وخلق الثروة، لذا وجب الإسراع بوضع إطار قانوني دقيق يحدد كيفية تدبير هذه الأراضي.

السيد رئيس الحكومة،

إننا نوصي في فريقنا بضرورة تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره دعامة أساسية للتنمية المحلية وقاطرة لمحاربة الفقر، وعليه وهو ما يستوجب تسريع إنشاء المقاولات وإنعاش الشغل، وتأسيس التعاونيات ودعمها.

كما نوصي أيضا باعتماد المقاربة المجالية في وضع وتنفيذ المشاريع مع التأكيد على أهمية المقاربة التشاركية في بلورة مختلف البرامج وتبعية تنفيذها، ونوصي أيضا بالاستثمار العمومي وتوزيعه وفق معايير منصفة مع التركيز على الأولويات الأساسية كالصحة والتعليم والتشغيل.

كما نوصي أيضا بابتكار آليات جديدة لتحفيز وتشجيع الاستثمار

نحن من باب الإنصاف لن نجاهل ولن نتجاهل لن نرى نصف الكأس المملوء ولن نرى نصف الكأس الفارغ فقط، يشرفني أن أتناول الكلمة بلسان قروي وباسم فريق العدالة والتنمية وضمنه مستشاري نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين لمناقشة هذا الموضوع الهام لمساءلة وتقييم ما تم ويتم تقديمه للعالم القروي في إطار محاربة الهشاشة والفقر اللذين يعتبران من تجليات الفوارق الاجتماعية والمجالية ببلادنا التي نحن حكومة وبرلمانا وشعبا ومواطنيين باندثارها أو على الأقل بنقصها وتراجعها.

السيد رئيس الحكومة،

نود بداية أن ننوه بالمشاريع والبرامج التنموية الموجهة للعالم القروي خلال السنوات الأخيرة، والتي حققت تقدما مقدرًا في البنيات التحتية الأساسية، كبرنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالمجال القروي، الذي شمل إطلاق عملية فك العزلة وتحسين الشبكة الطرقية وتزويد الساكنة بالماء وتعميم الكهرباء.

وإنها لفرصة نتوجه فيها بالشكر لحكومتمكم ونيابة عن المستفيدين على مبادرة تعميم برنامج "تيسير" على العالم القروي، لدعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي كتعبير على أنكم فعلا حكومة إنصت، فهذا المطلب طالما تردد في هذه القبة وفي غرفتي البرلمان، وشكل حلما للساكنة المحرومة منه.

تنويه وشكر يصل باقي المشاريع والبرامج والمبادرات الاجتماعية الأخرى من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لمحاربة الفقر والهشاشة في الوسط القروي، وبرنامج "مليون محفظة" وبرنامج "دعم الأرمال والأشخاص في وضعية إعاقة" وتوسيع الإسكان بالداخليات ودور الطالب والطالبة، وإننا لننتطلع إلى مزيد من الجهد لاستئصال الهشاشة والفقر بالعالم القروي.

السيد رئيس الحكومة،

إن حديثنا عن البرامج والمنجزات لا يتعارض أبدا في إطار التقييم الموضوعي والمنصف لواقع التنمية بالوسط القروي، من التنبيه لمجموعة من المعطيات والمؤشرات المقلقة، تضمنتها إحدى تقارير المندوبية السامية للتخطيط المركزة على الفقر المتعدد الأبعاد، التقرير الذي خلص إلى أن هذه الظاهرة قروية بامتياز بنسبة 85.4% من الفقراء بالوسط القروي مقابل 17% فقط بالعالم الحضري.

ويعزى الفقر المتعدد الأبعاد بالوسط القروي، حسب التقرير دائما، إلى الحرمان من مجال التعليم والحرمان من وجود البنيات التحتية والاجتماعية الأساسية.

السيد رئيس الحكومة،

لا بد أن نسجل أن القطاع الفلاحي المتمركز أساسا في الوسط القروي يزود البلاد بالحاجيات الأساسية من المواد الغذائية، لا

بالسرعة والنجاعة المطلوبة لإخراجها من ذلك الوضع الخاص من خلال تنمية تلك المناطق وتوفير بدائل حقيقية ومقبولة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا نقدر في فريقنا أن التنمية كطائر بجناحين مهما كانت سلامة الجناح الحكومي لابد أن يوازيه سلامة وعافية الجناح الذي يتعلق بالتدبير المحلي، إذ أن على مستوى التدبير المحلي هناك اختلافات مهما اتفقنا أن الإمكانيات المرصودة للتدبير المحلي فهي متواضعة فإنه واضح أن هناك اختلافات يجب أن تعالج حتى يطير الجناح بسلامة وعافية ويصل إلى الوجهة المنشودة التي هي تنمية شاملة لوطننا العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نشكركم على توضيحاتكم القيمة والتفاعل معها، نود في الفريق الحركي إبراز مجموعة من الملاحظات والاقتراحات بخصوص بعض النقاط الواردة في جوابكم.

أولا، بداية نسجل ونؤكد في الفريق الحركي أن بلادنا بذلت مجهودات مهمة في مجال محاربة الفقر والهشاشة في العالم القروي، والتي تبدو جلية من خلال مجموعة من البرامج التنموية بهذا الوسط، والتي حققت بعض أهدافها المسطرة.

كما ننوه في هذا الإطار بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لكنها مجهودات تبقى غير كافية أمام حجم الخصائص والتراكمات المسجلة وأمام انتظارات وتطلعات الساكنة القروية.

ثانيا، نعتبر أن التنمية القروية كمدخل لمواجهة الفقر والهشاشة بهذا الوسط تتجاوز التنمية الفلاحية على أهميتها، كما نعتبر أن هذه التنمية المنشودة أكبر وأوسع من مجرد برنامج الكهرباء القروية والتزويد بالماء الصالح للشرب.

السيد رئيس الحكومة،

بكل صدق راه الناس حقيقة الحكومات لا السابقة ولا هاذ الحكومة

الخاص في المناطق التي تتميز بمعدلات مرتفعة على مستوى الهشاشة وعلى عدد العاطلين عن العمل، مع إعطاء الأولوية في التشغيل من خلال استثمارات اليد العاملة، لابد من الإشارة إلى أن النموذج التنموي الذي ننشده ببلادنا الهادف إلى تحقيق تنمية حقيقية ومنصفة يستفيد منه كافة المغاربة لا يمكن بلوغه إلا دون إدراج العالم القروي في الدينامية التي تعرفها بلادنا في الوقت الراهن، وهو ما يقتضي استحضار البعد البشري في المشاريع والبرامج التنموية التي يتم إطلاقها على اعتبار أن الساكنة القروية تناهز 13.5 مليون نسمة، حسب آخر إحصاء، قصد مساعدته على الاقتراب من التقدم الذي عرفته حواضر المملكة، وحتى لا نبقى كوطن نسير بسرعتين مختلفتين، وهنا نقترح اعتماد مقاربات تفضيلية ضمن التمييز الإيجابي للعالم القروي وساكنته يعمل بها خصوصا فيما يلي.

تحديد حصة الجماعات ذات الطابع القروي من الضريبة على القيمة المضافة؛

تعميم منحة التعليم العالي على كل طلبة العالم القروي على اعتبار أهمية المستوى التعليمي في الاندماج الاجتماعي ومحاربة الفقر والهشاشة؛

تسعيرة الاستهلاك المنزلي والصناعي للماء والكهرباء والضرائب والرسوم المختلفة لتثبيت الساكنة القروية من جهة، وتشجيع الاستثمار في العالم القروي؛

توجيه أكبر قدر ممكن من المجهود الحكومي في القطاعات الاجتماعية، لا سيما التعليم والصحة للعالم القروي برصد موارد بشرية إضافية وكافية للتغلب على الخصائص المسجل والرفع من العرض الصحي والتعليمي؛

ضرورة توجيه السادة الولاة والعمال ومختلف السلطات المحلية قصد الرفع من وثيرة إنجاز برامج مشاريع صندوق التنمية القروية لما يعرفه من بطء في وثيرة إطلاق وإنجاز المشاريع رغم توفر الاعتمادات واستعجالية الحاجة لتلك المشاريع؛

أهمية إيجاد آلية مستعجلة لصيانة الرصيد الطرقي القروي غير المصنف لما أصبح له من أهمية في فك العزلة وتحسين الأوضاع الاجتماعية للساكنة القروية؛

تحسين سبل ولوج الساكنة القروية للخدمات الصحية وتيسير سبل مساطر الحصول على بطاقة "راميد" وتجديدها بسن آجال أقصى لا يجب أن تتجاوز السلطات للبت في الملفات، مع تكثيف استهداف المناطق النائية بالقوافل والحملات الطبية المنتظمة مع الحرص على تحسين خدماتها واستهدافها وتفادي بعض الهفوات التي تقع فيها؛

إيلاء عناية خاصة لمنطقة قروية واسعة بشمال المملكة موزعة على 5 أقاليم تعيش وضعاً خاصاً طال أمده، نرجو أن تشتغل الحكومة

**المستشار السيد عبد الوهاب بلقفيه:**

شكرا السيد الرئيس.

نزولا عند رغبة السيد رئيس الفريق، كنخيلو دقيقة للفريق الدستوري، تحسب غير 6 دقائق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدتان الوزيرتان، السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

استمعنا بإمعان لتدخلكم، وسأكون إيجابيا في مداخلتي، وسوف لن أنظر إلى نصف الكأس الفارغ فقط، وسأقول أيضا ما حققناه بطبيعة الحال، ولكن بالأرقام.

في العالم القروي، السيد رئيس الحكومة المحترم، لأن ما جاوبتيناش على الأسئلة كلها بالتدقيق كنا سولنا على البرامج وأشنو النتيجة ديالهم وأشنو هي الواقع ديالهم.

إلى استثنينا البرنامج الوطني للكهربة اللي تقدمنا فيه على مستوى العالم القروي، وفيه أرقام جد طيبة وجد متقدمة، فكل البرامج الأخرى مع كامل الأسف أرقام جد جد ضعيفة، في الماء، في الطرق، في التعليم، في الصحة، في كلشي جد جد ضعيفة.

أعطيك دليل، وغادي نبدا بالمنطقة اللي كنتي لها وكنعرف الأرقام ديالها وكنعرف كلشي فيها، وغادي نبدا بالمنطقة ديال أسا الزاك، المنطقة ديال أسا الزاك واللي كتعرف منطقة حيوية من ناحية الكسب ومن ناحية.. وهاذ لا إقليم أسا الزاك ولا إقليم طانطان ولا الجماعات القروية لا ديال أسا الزاك ولا ديال طانطان خصوصا أبطيح والمسيد وتلمزون، اللي كان القرطاس عليهم، البوليساريو كان كيخبط فيهم، نرجعواش درنا لهم، نشوفواش قدمنا لهم شي حاجة.

هاذ الناس اللي كيعيشو من هاذ الكسب، واللي اليوم قدما واحد البرنامج واخا غنتفالو معه ولكن خطير وخطر جدا، انتهى لأن غادي يخلق لنا فتنة، كنقولو الرجل، المستقبلين في مناطق أخرى كيتشكاو، هاذو عندهم مشاكل، فين هما الحلول الواقعية لهاذ العالم القروي اللي أدى الثمن، وعاشو هاذوك السكان تماك، وبقاو تماك في ذيك المرحلة؟

إذن هاذ المناطق خاصنا نوعاوا لهم، مناطق جد جد مهمة وما قمنا بحتي شي حاجة، وما كيطلبوش شي مبالغ كبيرة، أقولها لأنني عارف هذه المناطق مزيان.

كما في مناطق أخرى، في إقليم سيدي إفني غادي نقول لك السيد رئيس الحكومة، وأظن السيد رئيس الحكومة والأخت السيدة الوزيرة

دارت مجهودات كبيرة ووصلت الماء والضوء والكهرباء للعالم القروي، لكن السيد رئيس الحكومة راه واحد العدد ديال الناس ما عندهومش باش يخلصو ذلك العدد باش يدخلو حتى ذلك العدد للسكنى ديالهم، كذلك حتى اللي دخل العدد ما عندوش في العالم القروي باش يخلص ذلك الاستهلاك اللي استهلك في الشهر.

أضف على ذلك السيد رئيس الحكومة المحترم أنه من غير المنطقي أن نفرض على المواطن القروي وعلى الجماعات القروية بميزانياتها الضعيفة أثمان خيالية ليستفيد من حقه المشروع في الماء والكهرباء، عكس ما هو معمول به في المدن.

وفي هذا الإطار نقترح تقييم البرنامجين في أفق تصحيح اختلالتهما المتعددة.

ثالثا، نلاحظ أن التنمية البشرية في بلادنا تجري بوتيرتين مختلفتين، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية، التي تكون في غالب الأحيان أفضل في الوسط الحضري، مما ينعكس على مستوى الفقر والهشاشة اللذان لازالا مرتفعين في العالم القروي، حيث يوجد 79% من الفقراء و64% من الأشخاص في وضعية هشاشة، كما لا يستفيد من التأمين الإجباري سوى 23%. وفي هذا النطاق نقترح بلورة برنامج واضح المعالم لتنمية الإنسان والمجال القرويين، في أفق تجفيف منابع ومسببات الفقر والهشاشة في هذا الوسط.

رابعا، نعتبر في الفريق الحركي أن تفعيل برامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية هو المدخل الرئيسي والناجع لتنمية العالم القروي والجبلي ومواجهة مختلف أشكال الهشاشة بهما.

وفي هذا النطاق نتطلع إلى التزام القطاعات الحكومية المعنية بتخصيص الاعتمادات المستحقة لصندوق تنمية المناطق القروية والجبلية كآلية نموذجية لتأهيل الوسط القروي.

خامسا، تعاني الساكنة القروية من إشكالية ارتفاع نسبة البطالة كأحد أهم مسببات الفقر والهشاشة، لذا نقترح توجيه الاستثمارات العمومية والخصوصية نحو العالم القروي بغية خلق مناصب شغل، وندعو الحكومة أيضا إلى التفكير في خلق وتمويل أنشطة مدرة للدخل، تستحضر الخصوصيات الطبيعية والاقتصادية لهذا الوسط.

ما يمكنش نكمل السيد رئيس الحكومة، ولكن غنعطي هاذ المداخلة ديالي، لأن نخلي الوقت لصديقي في التدخل الثاني.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.



السيد رئيس الحكومة،

أتمنى من كل قلبي صادقا احنا مشاركين في الأغلبية الحكومية، ولكن نتنقدو الحكومة كما نتنقدو أنفسنا، هناك برامج ما كايناش التقائية في البرامج، ما كايناش الالتقائية.

إلى تنجيو للبرلمان تنطلعو على كل الميزانيات اللي تتصرف في كل المؤسسات، رغم حساسيتها، على المستوى المحلي، تتلقى الممثلين ديال القطاعات الحكومية تيخبو عليك البرامج، كاين إشكالية تيخبو عليك سربرنامج تيخبو عليك ما يعطيك معلومة عليه.

بطبيعة الحال كان قانون ديال حق المعلومات..

شكرا السيد الرئيس.

لدي الكثير ولكن..

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

**المستشار السيد عز الدين زكري:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل اخترنا موضوع السياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة، وخصوصا في العالم القروي، جاء بسبب المؤشرات الوطنية والدولية المهولة، والتي جعلت بلادنا تتذيل مراتب تصنيف السلم العالمي للتنمية، إضافة إلى الأرقام المقلقة التي كشف عنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره الأخير لسنة 2016، والتي تظهر بجلاء حجم الفقر والهشاشة التي طالت الفئات الفقيرة من المجتمع، وعلى وجه الخصوص بالعالم القروي.

وقد كشفت التقارير عن ارتفاع نسبة الأمية في صفوف الساكنة القروية واستمرار ارتفاع الفقر والهشاشة، حيث أن 79.4% من فقراء المغرب يوجدون في العالم القروي، و64% من الفقراء في وضعية هشاشة. ولقد سجلت سنة 2017 العديد من الوفيات في صفوف النساء في ارتباط مع وضعية الفقر التي يعشنها، والكل لازال يتذكر كارثة سيدي بوعلام، حيث لقيت 15 سيدة حتفن في إقليم الصويرة على إثر حادث التدافع وقع خلال عملية توزيع إعانة غذائية على الأسر الفقيرة.

كما فارقت الحياة أربع نساء يعشن من أنشطة التهريب على الحدود في حادث التدافع في معبر في باب سبتة ومصرع عاملين شباب بآبار مهجورة بمدينة جرادة، إن الأرقام التي بين أيدينا مقلقة والأخطر من ذلك أن الحكومة لازالت تنهج سياسة الأذان الصماء اتجاه المطالب العادلة للطبقات الفقيرة والمهمشة رغم ما عرفته بلادنا من احتجاجات

المحترمة بسيمة الحقاوي كنتو في إمجاط، كنتو في تغيرت، وعرفتو هاذ المناطق الجبلية وكذلك حتى السيدة الوزيرة المحترمة، ألا تستحق مستشفى محلي بالله عليكم؟ ألا تستحق مستشفى محلي؟

كيفاش هاذ الناس غادي يمشيو في هذيك الجبال؟ كيفاش غتطلع مع الطريق ديال.. والله ما تطلع فيها بشكليطة بالله، بشكليطة والله ما تطلع فيها، أظن راه حبستو فيها، طلعتو فيها، هاذي الطريق الوحيدة اللي عندهم.

دخلو للعالم القروي، كما قلت في آيت رخي إمجاط، و الخصاص كنفقولو على مناطق آيت باعمران كذلك، اللي اليوم المياه والغابات ديالهم العرض ديالهم، ما باقيش يقدرو يخرجو حتى يعيشو، هاذ التشغيل اللي كتقول السيد رئيس الحكومة المحترم، ما يمكن لوش.

أنت كتعرف السيد رئيس الحكومة، وكتعرف هاذ المناطق، كانت أركانة ديال شخص والأرض ديال شخص، وملي كيجي الزرع واش نسبقو نحصدو ولا نسبقو نجمعو الفيوش؟ دبا هاذ الشي ما بقى عندهم والو، هاذ الملك ديالهم فين كان؟ شكون اللي داه؟ علاش؟

كاين مشاكل، كاين اتفاقية ديال الماء الصالح للشرب في إقليم سيدي إفني، وقعت وتدارت في الرفوف، مع كامل الأسف، علاش؟ كاين برامج خاصها تسطر خاصنا نخطو البرامج بالواقعية ديالهم.

كاين في إقليم كلميم الجماعات القروية، اللي هضرتو على المراكز اللي خاصهم، عندهم اتفاقيات موقعة مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ومع باقي الشركاء بدراسات جاهزة ومبالغ مالية واضحة، وشكون اللي غادي ينفذ؟ من 2013 ما تنفدوش هاذ الاتفاقيات، علاش؟ أشنو السبب؟ من 2013 موقعين، البرامج الحكومية خاصها تكون تتناغم مع الجماعات المحلية، اللي إلى درنا هاذ الطريق الواد الحار راه باقي ما تدارش، الوقاية من الفيضانات ما تدارتش، ونعاودو..

التعليم اللي هضرتو عليه السيد رئيس الحكومة، بالله عليكم أستاذ في التعليم في العالم القروي تيدرس 3 مستويات، 4 مستويات، وعندي بالدليل ونعطيه لك بالاسم ونعطيه ليك بالمكان، كيف غادي يقري هاذ السيد؟ واش غادي يقرا هاذك التلميذ؟ 3 مستويات، 4 مستويات، هاذي إشكالية السيد رئيس الحكومة المحترم، خاصنا نكونو واقعيين.

نتمناو السيد رئيس الحكومة المحترم على أننا نكونو إيجابيين مع البرامج ديالنا، وتكون البرامج ديالنا واقعية ونازلة.

وقعت الفيضانات في 2014، وماتو اللي ماتو في إقليم سيدي إفني، ورجعت الفيضانات في 2018 وماتو الناس، وكانو إخوان في الحكومة مشاو بالطائرة تما وقعدو، واش جاوبنا على السؤال ديال 2014؟ والتزموا أمام قبة البرلمان سواء هنا أو في مجلس النواب غيتنفدو البرامج، ما تنفدوش، أرواح زهقت، بالتالي خاصنا نعرفو أشنو هاذ الشي.

المنهج على القدرة الشرائية لعموم الجماهير الشعبية سواء في المدن أو العالم القروي ومن بينهم العمال الفلاحيون والزراعيون.

لذا، نطالبكم السيد رئيس الحكومة، بتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية لإخراجهم من براثن الفقر والهشاشة التي عمرت في العالم القروي لعقود طويلة.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

#### المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

طرحنا عليكم سؤالاً مباشراً حول شئنا هو معيار الفقر ديالكم واش هو 20 درهم؟ كيف قالت السيدة الوزيرة، ولكن مجوبتيناش، لأن (وكاين الفيديو الله يهديك السيد الرئيس) لأننا في المغرب مبقناش..

#### السيد الرئيس:

حتى تأخذ الكلمة وجواب السيد الرئيس المحترم.

#### المستشار السيد عبد الحق حيسان:

غير متوقفيناش إلى جاوبتو حتى أنا من تما.

#### السيد الرئيس:

كمل، الوقت ديالك..

#### المستشار السيد عبد الحق حيسان:

لأننا في المغرب مبقيناش بالخصوص مع هاذ الحكومة مبقيناش كنعرفو أشنو هي المعايير؟ وشنو هي المقاييس اللي كتعتمدها؟ اتخذتم عدة إجراءات اللي كانت في الحقيقة أثارت زوابع في المغرب، معرفتش السيد رئيس الحكومة، واش في اخباركم اليوم بأنه اليوم الدشيرة وإنزكان وأكادير وبنسركاو، كلشي المحلات التجارية سادين بإجراء جاء في قانون المالية ديال هاذ السنة هاذ، هاذ الإجراء بحالو بحال الإجراء اللي درتو ديال الساعة، كلها كتثير زوابع في المجتمع وكتخلي المجتمع ديالنا كيغلي.

السيد رئيس الحكومة،

جاء في تدخلكم واحد العدد ديال الإجراءات اللي تكلمتو فيها على محاربة الفقر، وجا كيف ما قلتو، تكلمتو على قانون المالية وقلتو جات

اجتماعية جعلت إشكالية الفقر والهشاشة تحدياً كبيراً لبلادنا، اعتباراً للتحويلات الكبرى التي عرفها المجتمع في السنوات الأخيرة، وذلك بالنظر إلى تنامي رفض الفوارق ووعي المواطنين المتزايد بحقوقهم وتعبيرهم أكثر فأكثر عن عدم رضاهم على واقعهم المعيش بالمقارنة مع احتياجاتهم وانتظاراتهم.

مما جعل بلادنا أيضاً تشهد أحداثاً مؤسفة دفع ثمنها شباب مغربي من حياته وحرته، هذا الشباب الذي وصل إلى درجة من الإحباط والتذمر أفقدته الثقة في كل شيء وأصبح يرى في البحر والموت بوابة الفردوس المفقود الذي ليس في الواقع إلا بوابة لعالم آخر من المعاناة والغربة والتهميش.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

رغم أن بلادنا قد وضعت عدة برامج واستراتيجيات ترمي إلى الحد من الفقر والإقصاء الاجتماعي والحد من الفوارق الاجتماعية في مجال الولوج إلى الحقوق الأساسية فضلاً عن الفوارق المجالية إلا أن بعض هذه البرامج والأوراش أو جلها أوراش ذات طابع خاص ومحدد من حيث أنها تستهدف قطاعاً معيناً أو شريحة اجتماعية معينة ولم تمكن بلادنا من محاربة حقيقية للفقر والتهميش، بل أحياناً فإن سوء الحكامة والتدبير يجعلها أوراش لتبذير المال العمومي في غياب شبه كلي للرقابة المالية والإدارية وعدم تتبع هذه الأوراش ومواكبة إنجازها بشكل صارم وفعال، تطبيقاً لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة الذي نص عليه دستور البلاد.

فقد تم إنفاق أموال طائلة على مشاريع مغشوشة الشيء الذي جعل التصنيف الأخير للأمم المتحدة بخصوص مؤشر التنمية البشرية لسنة 2018 يضع بلادنا في المركز 123 من أصل 189 دولة شملها التصنيف.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بالرغم من عقود من المشاريع والبرامج والخطط الممولة بميزانيات هائلة لم تستطع الدولة عبر حكوماتها المتعاقبة تحقيق تنمية حقيقية تتماشى مع الأهداف الكبرى لبلادنا والتمثلة في مكافحة الفقر في الوسط القروي والقضاء على الإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري ومحاربة الهشاشة، ضماناً لمستوى عيش كريم للشعب المغربي بسبب غياب شبه تام لالتقائية البرامج والسياسات العمومية وأحياناً المواقف المترددة وانتظارية صانع القرار السياسي، كما تؤكد على ذلك تقارير المؤسسات الدستورية المختصة، حيث نسجل اتساع دائرة الفقر وتكريس مظاهره وترسيخ آليات التفجير.

والحصيلة إنتاج فئة منتفعة تنعم بالحصانة السلطوية والاعتناء الفاحش من المال العام وغالبية الفئات الأخرى تكتوي بنار التهميش والإقصاء الاجتماعي والتفجير والتجهيل.

لذلك، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل عازمون على التصدي للسياسات الحكومية اللاشعبية واللاديمقراطية والمتجسدة في الهجوم

آخر متدخل في إطار التعقيب المستشار المحترم السي عبد اللطيف أعمو.

### المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

لا نجادل ولا نشك في حسن النوايا ولا في الجهود التي تبذلها حكومتكم في مواجهة معضلة نمو العالم القروي، لكن السيد رئيس الحكومة، نحن في جلسة شهرية لتقييم السياسات العمومية، سردتم علينا عدد من البرامج التي ما يمكنش ما عدا نحييها، ولكن ما قلتوش لنا تقييمكم لهاذ البرامج على مستوى المردودية، على مستوى الأداء، على مستوى النتائج.

أمامنا أجندة 2030 المتعلقة بالتنمية المستدامة، هل نك رموزها في 2030 بسرد مجموعة من البرامج أو بترقية الإنسان على جميع المستويات ليخرج من هاذ المستوى ديال الهشاشة؟ لم تجيبوا.

فلذلك، قلنا لكم أنه لا بد من مراجعة المقاربات في مجال تنمية العالم القروي، فالتعامل مع سكان القرى، بالخصوص المناطق الجبلية، من منطلق موسمي محض بمنظور إحساني وبمنظور خيري وفيه احتقار لهاته الساكنة، لا بد أن تعيول هذه الساكنة أن تخلقوا لها قوتها البشرية كإنسان له قيمة في الحياة أولا، ثم الاستمتاع بجزء من ثروات البلاد، هذا شيء لم يرد في المقاربات، لماذا؟ لأنكم ورتتم العمل بالبرنامج عن طريق الموسمية، ولم تفكروا بأن التقييم يجب أن يكون له إطار قانوني.

ومنذ سنة 2008 ونحن في التقدم والاشتراكية، قدمنا مقترح قانون لخلق وكالة وطنية لتنمية المناطق الجبلية، لم تجب الحكومة آنذاك، جددنا في الحكومات السابقة لم تجب، وجددنا في الحكومة الحالية، وهو عندكم في الرفوف.

أتظنون أن برامجكم المتعددة ستكون مفيدة خارج الإطار القانوني المؤسسي؟ هذا تبيذير للمال العام، هذا ضياع للوقت، هذا تدجين لإنسان العالم القروي.

فلذلك، نرجوكم أن تعيدوا النظر في المقاربات المتعلقة بتنمية العالم القروي، أنا أتحدث عن العالم القروي، وبالخصوص في عالم ساكنة الجبال وسفوح الجبال. هؤلاء المغاربة الأقحاح الذين رفضوا التنازل عن حقوقهم وفضلوا أن يكونوا أحرارا في مناطقهم كأمليل وجبال الأطلس بمتوسطه وصغيره إلى آخره.

لذلك، أظن أن البداية لا تحتقرها، لأنها تضم 90% من المساحة

فيه إجراءات وذكرتهم بذيك المساهمة التضامنية، واش كتعرفو السيد رئيس الحكومة، أنه الإجراءات التي جات في قانون المالية لصالح الأغنياء 3 أو 4 ديال المرات ما جاء فيه لصالح الفقراء؟ البرامج كلها التي تكلمت عليها، الاجتماعية، "تيسير" (INDH)، "مليون محفظة"، كل البرامج الاجتماعية كلها مكتفوتش 12 مليار درهم، في حين أن إجراء واحد اللي هو الإعفاءات الضريبية فيها 34 مليار درهم، ناهيك على 40 مليار درهم اللي غادي تعطوها في استرجاع الضريبة على القيمة المضافة.

هاذوك التجار اللي خارجين اليوم كيحتجوا واللي خرجو في درب عمر قبل، هاذو هما اللي هازين الاقتصاد ديال المغرب، وهاذوك التجار، ذاك مول الحانوت هو اللي كيدير الكريدي للمواطنين الفقراء اللي معندهمش باش يعيشو، أنتما كتطلبو منو أنه يدي يدير الفوترة، واش يمكن لو يدير فاتورة لواحد باع لو (sachet) ديال أتاي بدرهم، ويدير لو الفاتورة وهو راه غير كريدي، معرفش واش كاع غادي يخلصو ولا ميخلصوش.

ذكرتم أيضا، السيد رئيس الحكومة، التعويض على فقدان الشغل، هاذ فقدان الشغل هو إجراء كايين ولكن العمال لا يستفيدون منه، كيظردو من اللي كيطلب ذيك الوثيقة باش يأخذ ذاك التعويض على فقدان الشغل اللي هي أنه تضرب تعسفا الباطرون مكيعطهاش ليه، بمعنى مغاديش يستفد من تعويض الشغل.

كررتم أيضا، علينا ذاك الشي ديال دعم الأرامل، واللي كنبغي نقول لكم مرة أخرى السيد رئيس الحكومة متبقاوش تقولو الأرامل، قولو الأيتام في حضانة الأرامل، ولكن احنا عارفين كتقولو الأرامل، لأنه الأرامل اللي كيصوتو ماشي ولادهم.

تكلمتو لينا أيضا، طبيعي لأنه الأرامل هما اللي كيصوتو، واحنا كنعرفو علاش كتقول دعم الأرامل.

أما بالنسبة للإنسان في العالم القروي هو مرتبط ارتباط قوي مع الأرض ديالو، وهذا الارتباط كييجعل عرضة للفقر والهشاشة، العالم القروي اليوم، السيد رئيس الحكومة، مافهش الطرقات، معندهمش الماء، معندهمش أبسط الأساسيات، وكتكلمو على التشغيل، أشمن تشغيل اللي كايين في العالم القروي؟ العالم القروي إكون مهنوش العمال دياولنا اللي في الخارج ليكون كيموتو بالجوع، ذوك شوية ديال الناس اللي خرجو شوية من العالم القروي هما الناس اللي مشاوشوية في التعليم، ولكن مع كامل الأسف 4 ديال الدقايق لا يمكن أن نناقش فيها كتنقابة السيد رئيس الحكومة، لا يمكن..

### السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

هذا هو نصيبكم في توزيع الحصص الزمنية، كما اتفق عليه في ندوة الرؤساء اللي أنتما عضو فيه، الله يخليكم.

صحيح أنه الحكومات السابقة حتى هي خدمات وحتى احنا خدمنا وكل واحد خدم شوية وكيزيد شوية، قولوراها تحققت بزاف ديال...، أما الخطاب التينيسي اللي كيقول ما كاينش نصف الكأس، احنا 75% ميزانة، عامر الكأس ما كاينش 50%، 50%، وإلا غادي نوليو كنهضرو في شي عالم غير موجود في الواقع..

اسمح لي، حتى أنا عايش في البادية وحتى أنا عايش في الجبل وحتى أنا عارف هاذيك المناطق، كاين مشاكل ولكن مشاكل في مناطق معينة، المعالجة ديالها ميزان، واش الكمال؟ ما كنهضرش معك أنت بعدا، باقي ما وصلتش لك.

إذن هذه النقطة الأولى، الله يجازيكم بخير خاص الخطاب ديالنا يكون خطاب موضوعي، الخطأ خطأ، الأمور المزيانة مزيانة، ما غاديش نديرو أسمو، وأنا كنطلب من الجميع ما نتعاملوش بمنطق انتخابي، عندما نقول الأرامل لأن البرنامج هكا كيتسمى النهار الأول، برنامج دعم الأرامل، دعم الأبناء ديال الأرامل بحال بحال، دبا أنت دورو هكا لا دورو هكا، كما بغيتي. راه الحاجة اللي درتها مزيانة كلها غادي تقول لي انتخابية، أشنو هي؟ راه الحكومات موجودة باش تنجز، باش تدير شي حاجة مزيانة، باش تنفع المواطنين والمواطنات، إذن ما نديروالو باش تقول ليا ماشي منطق انتخابي.

خاصنا نتعاملو بواحد المنطق وطني جامع، إذا انتصر المغرب انتصرنا جميعا، أغلبية ومعارضة، إذا وقع شي مشكل راه جميعا كنتحملو المسؤولية في نهاية المطاف، المسؤوليات الأساسية ديال الحكومة، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، هاد القضية ديال الأعمال الخيرية أنا ما فهمتش، هاد الشي اللي قلت كله برامج ليست إحسانية، بطبيعة الحال جزء من البرامج الاجتماعية في جميع أنحاء العالم بما فيها في الدول المتقدمة كتوجه للهيئات الفقيرة ببرامج ديال الدعم المالي، ما فيها مشكل، هذا ما عندوش قدرات باش هو يدير أنشطة، ما عندوش قدرات يخدم، ما عندوش

الأرامل علاش تدار؟ لأن أرملة هي كانت معولة على راجلها كان هو اللي خدام، راجلها توفي وعندها 4 دراري، واش تخرج تخدم؟ وأنا دبا تيجيو عندي عيالات، إلى خدمت لمن غادي تخلي هاذوك الدراري؟ إلى قابلت الدراري كي غادي دير تخدم؟ فقلنا نعطيها واحد الدعم اللي ماشي تيغنيها، ولكن على الأقل تخرجها من هاذيك المنطق ديال الهشاشة، على الأقل تكبر هاذوك الدراري وتقربهم، أقل شيء تخلص الكراء وربما الضوء والماء أولا شي حاجة بحال هكذا.

فلذلك هذه برامج خاصنا نعزتها، ولكن تتوجه للفقيرة والهشة، ولكن ليست جميع الأدوات والبرامج والآليات الموجهة لمحاربة الفقر ليست كلها إحسانية. عندما نتحدث عن برنامج تقليص الفوارق المجالية، هذا ما شي برنامج إحساني، هو برنامج تيوصل للخدمات

الوطنية، 40% من الساكنة و85% من الجماعات المحلية، فأن تقولوا لنا برنامج، برنامج، برنامج كذا، نريد النتائج الملموسة التي تجعلنا في اتصال دائم مع هؤلاء الناس، لا يرضينا ونحن في حرج لما نرى في موسم الشتاء تتكرر المأساة، المأساة تتكرر بانتظام، الناس ما عندهموش تدفئة، الناس ما قدرينش يعيشو، الماشية ديالهم مشتتة، تنتسنا وحتى تطلع الشمس من بعد مارس ولا أبريل، يجب أن يتوقف هذا العمل الموسمي ووضع خطة وطنية إستراتيجية، لها ضوابط قانونية، تمكن من الاستفادة من مبادئ العدالة الاجتماعية وتقسيم الثروات بشكل عادل وشكرا.

### السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

يمكن أن نقول أشياء مفيدة في 4 دقائق. الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة للرد على التعقيبات.

### السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

خاصنا غير نتفاهمو، أنا متفق مع الإخوان اللي قالوا حتى شي حاجة ما تدارت، ولكن راه الحكومات السابقة هي اللي خلت لنا هاد الشي ما تدارو، قلتي قري معزولة، واش أنا عزلتها؟ لقيتها معزولة. قلتي ما فيهاش مدارس، علاش الحكومات السابقة ما بناتش المدارس؟ اسمحولي، راه المشاكل اللي في الدول الأخرى بما فيها أوربية اليوم ناتجة عن ماذا؟ عن الكلام المدمر الذي يزرع اليأس ويزرع السوداوية وهو غير واقعي، فاسمع لي، تكايسو على روسكم وعلينا، قولو حاجة اللي معقولة، ما نقولوش الحاجة اللي أسمو، يمكن تقول لي القرية الفلانية باقية معزولة أنا متفق معك، ولكن ما تقولش لي حتى حاجة، دبا هاذي ما.. ولي يدوز في الحكومة 16 عام و 18 عام وجا كنهضر على اللي دوز فيها عامين ولا 7 سنين، واش معقول؟

نهضرو شوية بالمنطق، راه احنا ما كاينش منطق انتخابي، وغادي نقول لكم واحد القضية، أنا ما مكنعرفش المنطق الانتخابي، أنا الحاجة إذا غلظت كنتقول احنا غلظنا ونصححو الغلط، وأنا في الحكومة أتحمل المسؤولية ديال جميع ذلك الشي اللي كيديرو هادوك الوزراء ولا أنا نتدخل، لأن أنا رئيس الحكومة عليهم، ما غاديش ندير شي أنا مسؤول ما مسؤول، لاواه الآخرين مسؤولين وأنا ما مسؤولش، هاد الشي ما عنديش أنا، عندي خاصنا نكونو واقعيين وموضوعيين وصريحين مع الناس ومع المواطنين.

فلذلك الله يجازيكم بخير هاد الشي اللي كتقولورا غير معقول، احنا الآن عندنا 98% ديال الكهربية بقات 2%، 3% اللي بقات هي اللي بقات ديال الكهربية قولوا الحمد لله بلادنا في 98% راه شي حاجة مهمة.

تقول تبقا وقبل، ندخلوها تدريجيا نزيد واحد العام، عامين، هاذ الشئ كاين ممكن، ولكن الرقمنة هاذ الشئ كلشي دايرينو. دابا إدارة الجمارك هاذ العام بدات صفوروق، الجمارك صفوروق، باش تسهل.

فيما يخص المحاكم هناك الزيادة في الرقمنة تسهلو على المواطنين الواحد ما يمشي كاع لا حاجة بأن يذهب إلى إدارة الضرائب ولا يمشي للمحكمة، يمكن وثائق يحصل عليها غير عن طريق الأنترنت، يمكن يصيفط يدير طلبات عن طريق الأنترنت، يمكن..

أنا تسهلو ما تبقاش عندنا زحام ديال المواطن نتختصرو عليه الوقت نتختصرو عليه الجهد، نتختصرو عليه المال، وهذا شيء مهم جدا.

طيب، وقع سوء فهم ما كاين مشكل، احنا مستعدين نحلو هاذ سوء الفهم عن طريق الحوار ونمشيو فيه تدريجيا ونسهلو الأمور ونعالجو الأمور اللي خاصها تعالج ما كاين حتى شي مشكل، وفق المقاربة التشاركية أولا، ووفق التطبيق التدريجي ثانيا.

واليوم توقع واحد الاتفاق وغدا غادي يكون اجتماعات أخرى ومع وزارة التجارة أيضا نهار الأربعاء وإن شاء الله غنمشيو تدريجيا إلى أن نتجاوز هذا المشكل اللي هو مشكل إن شاء الله غادي يكون عارض.

نزلتو بزاف على ذاك الشئ ديال البرامج في العالم القروي بشكل ماشي.. صورتو العالم القروي بحال إلى هما كلمهم مساكن أسمو، راه العالم القروي فيه ناس خدامين، مانساوش بأن 40% ديال مناصب الشغل الآن موجودة في العالم القروي، فلذلك ما نقاوش.. أكبر مشغل أكبر مشغل هو العالم القروي، كون فيه أيضا الهشاشة في نفس الوقت فيه مشاكل في نفس الوقت احنا معترفين به، ولقيناها ولماذا وجد البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية علاش كاع توجد؟ ولماذا وجد برنامج إتمام كهربة العالم القروي؟ ولماذا وجدت البرامج؟ توجدت لأنه عند التشخيص تتلقى واحد الخصاص وتتحاول وتكلمو وتتحاول تستدرك، هاذ الشئ اللي كاين وما تنساوش بأن برامج كهربة العالم القروي راه بدات من عهد طويل، راه طويل قديم هاذ الشئ، وكون هذوك الأولين دارو 100% كاع ما نجيو احنا نلقاوه هذاك شوية اللي بقى، هذاك شوية إن شاء الله نكملوه.

بالنسبة لبرنامج محاربة الفوارق المجالية، وبالمناسبة تقييم السياسات العمومية هو عمل مستمر تديره الجميع عندنا (ONDH) تقييم على المستوى الاجتماعي، المرصد الوطني للتنمية البشرية هنا تصدر تقارير مستمرة (ONDH) وعندنا المندوبية السامية للتخطيط تدير تقييمات مستمرة، عندما تصدر إحصائيات إلى آخره، هذيك تقييمات مستمرة، واش كلنا غادي نبدأو نديرو إحصائيات كلنا؟ راه كاين أجهزة متخصصة، غير في البرلمان كاين لجنة على الأقل في مجلس النواب، مجلس المستشارين ما عرفت، كاين لجنة تقييم السياسات العمومية، والمجلس الأعلى للحسابات مرة مرة كيقم دار عداد من

ديال الصحة وديال التعليم وديال الطرقات، ديال الضوء وديال الماء للمواطنين في مناطق بعيدة.

عندما نتحدث عن كهربة العالم القروي واش هذا برنامج إحساني؟ حتى مخطط المغرب الأخضر ومخططات أخرى هي ليست برامج إحسانية، هي تساعد على التشغيل، حتى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي تحاول أن تنشئ الأنشطة المدرة للدخل، تتحاول تكون، تواكب، تعاون باش يوли الواحد منتج، كما يقول المثل الصيبي ياك؟ "لا تعطيني سمكة ولكن علمني كيف أصيد السمك"، راه احنا نتقولوها الأمازيغ تيقولو يوفي أنكيملان أوناكيفكان، شي وحدين تيقولها يفوأنا يكيملان أوناكيسكرن، يعني اللي صاوب ليك شي حاجة أحسن يوريك كيفاش تصاوب ملي يصاوب لك، هي هاذي، الأنشطة المدرة للدخل، وهاذ الشئ علاش خدامين. جميع البرامج الأساس ديالها هو ماذا؟ هو دعم الناس الذين يريدون أن يكونوا منتجين، أن يعتمدوا على أنفسهم، أن ينشؤوا أنشطة مدرة للدخل، إذن غير مبني على الإحسان.

غادي نجي هاذ القضية ديال التجار والحرفيين، أولا ليس هناك أي مقتضى في قانون المالية الأخير جديد إلا الرقمنة، ما عندو علاقة بالتجار الصغار والحرفيين الصغار، هناك واحد العملية ديال إشاعة بعض الأخبار غير صحيحة، ما صحيحاش أخبار التجار والحرفيين الصغار اللي عندهم فورفتير غير معنيين أصلا بالفاتورة باش يتعناو بالرقمنة، ما معنيينش، وبالتالي هناك سوء فهم..

احنا هنا تنوضح، لا بد أن نوضح وهاذ الشئ راه قلتو هنا، قلت في مجلس النواب في الحقيقة منذ أسبوع وقلته في المجلس الحكومي وتقال في البلاغ الرسمي أصدرته الإدارة العامة للضرائب، هاذ الشئ تقال رسميا، فلذلك لا علاقة لهم به.

طيب ربما كان إشكالات أخرى مرتبطة لأن تزامن واحد العملية ديال الجمارك المراقبة مع العملية ديال بدأ 2019 وبعض الإجراءات، ووقع سوء فهم، دبا الحمد لله راه دارت اجتماعات، كما وعدنا بذلك في الحكومة، واليوم توقع اتفاق بين الجمعيات المهنية غير في هذا الصباح الأكثر تمثيلية وإدارة الضرائب وإدارة الجمارك بحضور وزير المالية، وتوقع واحد الاتفاق اللي فيه كيف سيديرون مرحلة الحوار للتفاهم، كيف ستحل الإشكالات.

ولكن مرة أخرى قلت التجار والحرفيون اللي يتخضعو للنظام الجزافي غير ملزمين قانونيا بتسليم الفواتير، وبالتالي غير ملزمين بأن تكون عندهم فواتير إلكترونية أو فواتير أسمو، لأن أصلا غير ملزمين بمسك المحاسبة هما فورفتير.

ثانيا ليس هناك أي جديد في قانون المالية الحالي ولا السابق بالنسبة للوضع الجبائية لفئة التجار والحرفيين لا الكبار والصغار، دخلنا للرقمنة هذاك اللي تصاوب الفاتورة نتحاولوما أمكن ندفعوه في اتجاه استعمال الرقمنة أكثر، بغيتو دخلو للعصر الحديث ولا بغيتو

وأخيرا راه بزاف دابا ما يمكنش نشير لكلشي، يبدو أن عندنا سؤال آخر، ولكن بغيت نقول بأنه الفلاحة التضامنية كاي عندها دور كبير، لا ننسى بأن في الفلاحة التضامنية اللي هو العمود الثاني من أعمدة المغرب الأخضر، الري بالتنقيط السقي بالتنقيط لدى الفلاح الصغير كاي دعم 100%، وهذا شيء مهم.

هذا أسهم في الكثير من المناطق اللي كتعاني من مشكل الماء باش يستمر هؤلاء الفلاحين الصغار يمكن ينتجو بكميات أقل من الماء، ودعم الأشجار المثمرة هذا برنامج كان مستمر، وهو الذي أدى إلى إنتاج قياسي، راه قال لك السيد قال لك الزيتون موجود ما كاينش اللي يشريه، كاي واحد الشوية دالمبالغة في هذه، ولكن هذا دليل على أن الدعم ديال الدولة كان قوي، إلى حد الناس بداو كينتجو، شوف الجهة الأخرى ما تشوفش غير هاد الجهة، وهذا من المخاطر ديال هاد الشيء، أش غادي نديرو؟ دبا إذا دعمتي وكان الإنتاج وفيريقول علاش دعمتي؟ إذا ما دعمتيش يقول لك أسيدي ما دعمتيش، إيوا حلوا لنا هذا المشكل، بقاولنا.

لا، ندعمو ويكون الإنتاج، خاصنا دبا نسوقو، نتعاونو نسوقوه دوليا، ماشي غير وطنيا، نسوقوه، ولكن ثاني راه المستهلك، اسمح لي حتى هوفيه جهود، ولكن المستهلك فرح لأن نزل له الثمن ديال الزيت، ونزل الثمن ديال الزيتون، القدرة الشرائية، قولو القدرة الشرائية تدعمت بالمغرب الأخضر، يلاه اعترفو بهاد الشيء، نعترفو شوية بشوية، غير ببعض المسائل.

وأخيرا، آخر رقم غادي نعطيه لأن عندنا سؤال آخر إن شاء الله، الله يجيب الشتا، ولكن الاعتماد على المطر يقل سنة بعد سنة، هاد الارتباط بالمطر غادي يقل سنة بعد سنة عن طريق البرامج ديال السقي بالتنقيط، ديال التجميع ديال الماء، ديال السدود، ما نساوش راه سنويا هناك سدود تلية وسدود صغيرة وسدود كبيرة سنويا تبني وفق برنامج طويل المدى، وغادي يبقى بطبيعة الحال وهذا كيدعم القدرات، ما خاصناش أسمو..

بطبيعة الحال أحد الإخوان شار لكلميم، شي حاجة غادي نرجع لها، ولكن اللي شار لي لكلميم ما فهمتش كيفاش هاد القضية جهة كلميم، جهة كلميم راه هي عندها اهتمام حتى هي داخله في عدد من البرامج، ما نساوش بأن إطلاق مشروع تثنية الطريق من تزيت للعيون راه كيم أيضا جهة كلميم-واد نون، ما نساوش بأنه سد فاصك اللي هو سد كبير على واد الصياد ب 1.5 مليار درهم راه أسمتو، وأيضا برنامج الحد من الفيضانات ب 571 مليون درهم، كاي، بالعكس، كاي، كاي.

في الصحة، الآن هناك المركز الاستشفائي بسيدي إيفني غادي يكون، ياك؟ 120 سرير، وعندك المركز الاستشفائي الجهوي بكلميم 250 سرير، هادي كلها جهود تدارت في كلميم وهناك جهود أخرى،

التقييم لعدد البرامج، يمكن للجنة أن تستدعي الوزير أو أن تستدعي رئيس ديال المجلس الأعلى للحسابات وتدرس التقرير ديالهم وتدرس التقرير ديال السياسات العمومية.

إذن هاد الشيء يتكامل، المؤسسات الدستورية مع المؤسسة التنفيذية مع المؤسسة التشريعية، هاد الشيء يتكامل هاد الشيء كامل كاي، ولكن أريد أن أقول بأن برنامج محاربة الفوارق المجالية الذي انطلق في سنة 2017، يوليو 2017 انطلق هاد البرنامج، وخصص له في سنتين 2017-2018، 15 مليار درهم، وكان النتيجة ديالها 2800 كيلومتر ديال الطرق، فك العزلة ب 2800 ديال الطرق اللي تنشأت في إطار هاد البرنامج في سنتين، 1400 في سنة واحدة وكاي برنامج أيضا سنة 2019، وكهربية حوالي 5000 دوار في سنتين وأزيد من 208 مرفق صحي كلها في العالم القروي، وأخيرا 340 مؤسسة تعليمية بجماعات قروية، وهاد الشيء تيطور تدريجيا، لأن القرى حتى هي تكبر، مرة ما تتحتاجش بالمدرسة كتدخل في واحد المجموعة، أش كتسمى؟ مجموعة، لا ماشي جماعاتية، مرة كتحتاج هي تدار لها، مرة كيكون عندهم كينتقلو الأطفال ديالها للمدرسة في دوار آخر، إذا كبر الدوار، كنجتاجو هما نيت نديرو لهم، هاد الشيء دبا ديناميكي ماشي جامد، وإنما كيتحول ويتحرك تدريجيا.

فإذا هاد البرنامج عندو تأثير عملي، تدار فيه جهود، كانت فيه خدمة، وكانت عندو تأثيرات، وأريد أيضا أن أشير إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لأن أحد المتدخلين أشار له فعلا، وعندو واحد الدور كبير في محاربة الهشاشة والفقر، لأنه هو يحدث الأنشطة المدرة للدخل كيخلي الناس هما ينتجو هاد الشيء كثير، صحيح، ويمكن أن أقول بأنه هاد الشيء الصناعة القطاع الخاص بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي دارت واحد الجهد كبير، في ظرف سنتين فقط أحدثت حوالي 900 مقالة، وكون أكثر من 37000 صانع وصانعة، اللي خضعوا للتكوين، واستفاد من محو الأمية الوظيفي لأن كاي محو الأمية العام، وكاي محو الأمية الوظيفي ديال المهنيين اللي هما كيشغلو ديال 53000 من هؤلاء الصناع والصناعات.

وقامت الجهات المعنية بالوزارة بدعم ومواكبة 500 تعاونية كل سنة، من خلال الفحص الاستراتيجي، والتكوين الجماعي والمرافقة الفردية لهذه التعاونيات، ويمكن أن أقول بأن المغرب في مجموع الدول العربية النظام التعاوني فيه قوي، عندنا 20000 تعاونية من أصل 40000 تعاونية في الدول العربية. 50% ديال التعاونيات موجودة في المغرب، وهذه التعاونيات كلها كتدعم أثناء التأسيس وفي المواكبة وفي الدعم وفي غيرها، وعندنا 600000 متعاون في المغرب، يعني أعضاء التعاونيات، وبطبيعة الحال نحن واعين بأن هذا الرقم يجب أن يتضاعف باش يكونو الناس اللي منخرطين في التعاونيات أكبر، وهذه التعاونيات هي منتجة للثروة، لا تبني على الصدقة ولا على العمل الخيري، إنما منتجة للثروة.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زملائي وزميلاتي السادة المستشارين والمستشارات،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سوف أضع سؤالاً ابتدئ مما أنهيتكم به جوابكم في الشطر الأول من هذا اللقاء الشهري والمتعلق بالماء، وانطلاقاً من قوله تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي) صدق الله العظيم.

ما هو تصوركم السيد رئيس الحكومة لتثمين قدرات القطاع الفلاحي مع إشكالية ندرة الماء؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

باسم الفريق الحركي والفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نسألكم السيد رئيس الحكومة حول الخطوط العريضة لإستراتيجية الحكومة لإرساء نموذج تنموي جهوي يدمج الشباب في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكافة المجالات، ويرسم معالم نموذج اقتصادي يقوم على تثمين قدرات القطاع الفلاحي.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

إذن، هذا سؤال مشترك للفريق الحركي والفريق الدستوري.

وهناك برامج، كلميم خصها حتى هي تستفد، من البرامج الموجهة لتقليص الفوارق المجالية وللبنيات الصحية وللبنيات التعليمية، وتستحق كل خير.

شكرا جزيلا للجميع، ومرة أخرى نرفعو النقاش السياسي ديالنا، نمشيو لأمر، ونبتو الأمل، نبتو الأمل في الناس، ونحاولو ما أمكن يكون الخطاب ديالنا حضاري، ونقولو المعقول للمواطنين والخطاب الوسط، هادي مزيانة، هادي تدارت، هادي باقي ما تدارت وخاصها تدار، واللي دوز في الحكومة واحد 16 عام يجي يقول هاذ الشئ ما كناش درناه، الله يجزيكم بخير ديروه لينا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نتنقل الآن لمعالجة أسئلة المحور الثاني، واللي كيتعلق بموضوع الجهوية المتقدمة ولكن من باب إدماج الشباب وتثمين قدرات القطاع الفلاحي، عندنا 6 ديال الأسئلة في هاذ المحور، نفتحو باب التدخلات بأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الرؤساء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

من الأهداف الجوهرية للجهوية المتقدمة، تنمية المجال الجهوي والنهوض بمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمتوازنة بمختلف المناطق بما فيها العالم القروي، الذي ظل يعاني من تبعات العزلة والتهميش وضعف الخدمات الاجتماعية.

وقد أكد صاحب الجلالة خلال خطابه بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية على إحدى المجالات الكفيلة بخلق الثروة بالعالم القروي والمتمثلة في القطاع الفلاحي الذي يشكل خزاناً أكثر دينامية لإدماج الشباب في سوق الشغل وتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي.

في هاذ الإطار، نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم، من خلال سياستكم العامة، كيف تجعل حكومتكم من الجهوية المتقدمة رافعة حقيقية لخلق التنمية وإدماج الشباب وتثمين قدرات القطاع الفلاحي؟  
وشكرا.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

**المستشار السيد محمد اياحني:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين والمستشارات،

لا يخفى عليكم الدور الذي قامت به المخططات الإستراتيجية الوطنية التي اعتمدها بلادنا منذ سنة 2008 إلى يومنا هذا، مخططات غيرت بكل فخر معالم اقتصادنا الوطني وبنياته، حيث ساهمت بشكل كبير في خلق نمو اقتصادي متنوع ومستدام، دعت من خلاله الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص وساهمت في تأهيل مختلف القطاعات المعنية بهذه المخططات، خلقت من خلالها مناصب شغل لفائدة الشباب المعطل الحامل للشهادات، الشيء الذي تحسنت معه التنافسية ما بين القطاعات الإنتاجية، وجعلت من بلادنا أرضية صلبة لاستقطاب الاستثمارات ومواجهة مختلف التحديات الخارجية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

مناقشة موضوع تنمية قدرات القطاع الفلاحي وجعله رافعة لدعم الجهوية المتقدمة وإدماج الشباب تحيلنا بالضرورة على التطرق إلى إستراتيجية المغرب الأخضر ومساهمته الكبيرة في نقل القطاع الفلاحي من وضع بدائي تقليدي إلى وضع عصري متقدم جدا، أصبحنا من خلالها مرجعا مهما لمختلف الدول النامية التي تريد من بلادنا تصدير نجاحنا بهذا المخطط إلى بلدانها.

وهي مناسبة نذكر منها بالأرقام المحصل عليها من خلال هذا المخطط الرائد، أرقام عبرت عنها أنتم السيد الرئيس وأشدتكم بها في العديد من المناسبات، مكنت من بلوغ نسب نمو مهمة جدا وصلت إلى 4.1% على مدى السنوات الأخيرة، حيث بينت أداء هذا المخطط الاستراتيجي تفسره نتائجه المحققة على مستوى مختلف سلاسل الإنتاج، بعدما كانت لا تتجاوز 2% أو 3% على أبعد تقدير، وهو ما يفسر تحسین القيمة المضافة للقطاع الفلاحي والتي استقرت في حدود 15.4% سنة 2017، وهي مرشحة للارتفاع بعد الانتهاء من الاشتغال على موضوع التثمين والتسويق، استراتيجيات فندت مزاعم العدميين وأعداء النجاح الذين لا زالوا يصرون على أن البلد غير فلاح.

ولتعزيز جاذبية القطاع الفلاحي، نطالبكم السيد رئيس الحكومة بضرورة الرفع من أداء باقي القطاعات الحكومية المرتبطة بالتسويق والتثمين من خلال البحث عن محاور جديدة للتسويق، وتشجيع الاستثمار الخاص والاستثمار في مجال الصناعة الغذائية والتحويلية عبر توفير كافة الآليات الكفيلة لإنجاح هذه المشاريع.

إن مناقشة موضوع تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع الصناعات الغذائية والتحويلية تجعلنا نؤكد على أن هذه الصناعة هي المدخل الذي سنستطيع من خلاله التقليل من نسب البطالة، خصوصا في العالم القروي، علما أن الناتج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي عرف تطورا ملحوظا في هذا الإطار بعدما ساهم بشكل كبير في دعم مداخيل الدولة. وفي الرفع من قيم الصادرات الفلاحية، مما ساهم وسيساهم في التقليل من نسب العجز في الميزان التجاري،

السيد الرئيس المحترم،

نجاح الإستراتيجية الفلاحية من خلال مخطط المغرب الأخضر يحيلنا على مناقشة موضوع الجهوية المتقدمة ارتباطا بهذه الزاوية حيث أن هذه الإستراتيجية ساهمت في دعم هذا المشروع الوطني الهام، إلا أن الإشكال الذي يطرح في هذا الإطار هو أن هذه الاستراتيجيات الوطنية الناجحة مجتمعة استفادت منها عواصم الجهات دون غيرها من باقي الأقاليم الأخرى، وأن هناك أسواق، أمثلة المناطق الجنوبية كجهة العيون الساقية الحمراء، وجهة كلميم واد نون، حيث وجدنا أن بعض الأقاليم لم تستفد من الدينامية التي زرعتها هذه المخططات، مما كرس هناك بعض التفاوتات الكبيرة بين أقاليم هذه الجهات، وعلى سبيل المثال إقليم طانطان.

فإنكم مطالبون باعتماد العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات، ارتباطا بموضوع التشغيل وعلاقته بالإستراتيجية الفلاحية، يفرض علينا اليوم أن نتساءل عن مآل الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني التي ستدعم بشكل كبير نجاحات هذه المخططات، وعلى رأسها القطاع الفلاحي على أمل أن يحظى التكوين الفلاحي بنصيب وافرضمن هذه الإستراتيجية، على اعتبار أن القطاع الفلاحي قطاع مشغل وأن نسب وافرة من الشباب المعطل يتواجد بالعالم القروي.

لذلك، فإنكم مطالبون بإعطاء أولوية كبرى للتكوين الفلاحي في هذا المجال، حتى تتمكن من التقليل بشكل كبير من نسب البطالة الخاصة، وإنكم أعلنتم منذ أسبوعين داخل مجلس النواب أن هذه الإستراتيجية الوطنية خلقت 220000 منصب مالي و118000 منصب في الوسط الحضري، و4000 منها في الوسط القروي، مما يفسر وجهة طرحنا القاضي بإشراك القطاع الفلاحي في الإستراتيجية الوطنية المرتبطة بالتكوين المهني.

السيد الرئيس،

ما هي الإستراتيجية الحكومية لتثمين قدرات القطاع الفلاحي وجعله رافعة لدعم الجهوية المتقدمة وإدماج الشباب؟ شكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا.



الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

### المستشار السيد العربي العرائشي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشكل تنزيل الجهوية المتقدمة تحديا حقيقيا للحكومة لتحقيق نجاعة أكبر للسياسات العمومية، بما يضمن تنمية مدمجة لمختلف الجهات وفئات المجتمع، ويمكن الجهة كذلك من الإطلاع بدورها كاملا في تدبير قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، إذ تشكل الجهة خزانا إستراتيجيا لخلق الثروة ومعها مناصب شغل منتجة ومستدامة للشباب.

فرغم المجهودات المبذولة في إطار السياسات العمومية، فبلادنا لازالت تسجل تفاوتات تنموية صارخة بين الجهات، وكذا داخل كل جهة فيما يتعلق بالولوج إلى الخدمات الأساسية بين المناطق الحضرية والمناطق القروية، وكذلك بين المناطق الجبلية ومناطق السهول، فحسب وزارة الاقتصاد والمالية فأربع جهات لوحدها تساهم بأزيد من 62% من نمو الاقتصاد الوطني، وجهتين اثنتين تساهمان بحوالي 48% من نسبة نمو الناتج الداخلي الخام ببلادنا.

وهنا نتساءل السيد رئيس الحكومة، عن المقاربة والمنهجية التي تنوي الحكومة المحترمة اعتمادها في نقل الاختصاصات من المركز نحو الجهة وباقي الجماعات الترابية؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا يمكن الحديث عن جهوية ناجعة في إدماج الشباب دون سياسات عمومية متجانسة تبتغي المصلحة لكل المواطنين، سواء بالمجال الحضري أو القروي، وهنا نستحضر الخطاب الملكي السامي أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح دورة أكتوبر 2018، والذي دعا فيه جلالة الملك نصره الله إلى تعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي، حيث قال جلالتة: "غايتنا انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن" انتهى كلام صاحب الجلالة.

كما نبه الحكومة من الفوارق العميقة الموجودة بين "مناخ الأعمال الحضري" ونظيره القروي، فإذا كانت المدن تتمتع نسبيا بمناخ أعمال مناسب نظرا لطبيعة الخدمات التي توفرها، فنكاد نجزم غياب ذلك على المستوى القروي.

فباستثناء بعض المناطق المعروفة تاريخيا بالأنشطة الفلاحية، نلاحظ أن الغالبية الكبرى للقري المغربية لا تتوفر على أنشطة اقتصادية تذكر، مما ينعكس سلبا على منظومة خلق الثروة ومعها مناصب الشغل، وهو ما يستوجب إدراج النهوض بالمقاولات الفلاحية كمبرك أساسي ضمن أي إستراتيجية تنموية مستقبلية، مما يمكنها أن توفر من مناصب الشغل مهمة خاصة في مجالات الصيد البحري، السياحة القروية، توفير الخدمات، الطاقات المتجددة، الأنشطة المرتبطة بتثمين التراث الثقافي، وهو ما سوف يشكل فرصا حقيقية لإعناش الاستثمارات في العالم القروي والتقليص من ظاهرة الهجرة والفوارق المجالية.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى تفعيل حقيقي للجن الجهوية لمناخ الأعمال مع العمل على الاهتمام بالعالمين القروي والحضري على حد سواء والسعي نحو تدابير براغماتية تؤسس لمفهوم جديد للاستثمار الفلاحي وهنا نقترح:

أولا، العمل على إحداث مناطق صناعية بالعالم القروي وربطها بالمنظومة اللوجيستكية الوطنية، السكك الحديدية، والطرق السيارة والموانئ والمطارات.

ثانيا، خلق معاهد متخصصة في الاقتصاد الفلاحي والصناعات الغذائية على مستوى العالم القروي.

ثالثا، تعزيز بنية الابتكار من خلق مقاولات مبتكرة تمكن من خلق قيمة مضافة عالية مع ضمان خلق مناصب شغل تنافسية مع نظيرتها بالمدن، وهنا يمكن توصية بإحداث حاضنات بنيات استقبال خاصة بالمقاولات القروية مع إنشاء صناديق الاستثمار متخصصة وقادرة على توفير المواكبة والمصاحبة التقنية والمالية.

رابعا، تهيئة ظروف محفزة لانخراط الشباب القروي في مبادرات المقاوم الذاتي.

خامسا، إقرار تحفيزات مالية وضريبية لمستثمرين خواص في الجهات الأقل نموا في العالم القروي مع تخويل صفة مقاول قروية لهذه المقاولات وتمكينها ببعض الامتيازات التسويقية والجبائية، وهنا يمكننا اغتنام فرصة المناظرة الوطنية حول جبايات من أجل الحديث حول الموضوع بصفة معمقة خدمة لمصلحة المقاولين والمقاولات الفلاحية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن إدماج الشباب وتطوير الفلاحة هما وجهان لعملة واحدة، لذلك ينبغي العمل بروح المسؤولية والتعاون مع كافة الشركاء من أجل ضمان نجاح هذا التوجه الحضري الذي تقدم عليه بلادنا في إطار الجهوية المتقدمة.

والاتحاد العام لمقاولات المغرب مستعد لكل المبادرات الرامية

ثالثا، تعزيز القدرات التديرية للجهات، وقد تم لحد الآن إحداث وكالات جهوية لإنجاز مشاريع على مستوى جميع جهات المملكة، وتعمل الحكومة حاليا على إعداد إطار مرجعي لتفعيل إصلاح النظام الجديد المتعلق بمحاسبة الجماعات الترابية، وذلك على إثر إصدار المراسيم المتعلقة بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات الترابية.

وجدير بالذكر أيضا أن الجهود متواصلة من أجل تعزيز قدرات الإدارة الجبائية الجهوية بشريا ولوجيستيكيا لتمكينها من تطوير وسائل استخلاص مستحققاتها وتنمية مداخيلها، بما يضمن لها القيام على الوجه المأمول من المهام والمسؤوليات المنوطة بها.

رابعا، هناك أيضا تسريع وتزليل مخططات التنمية الجهوية، وفي هذا الإطار صادقت 10 جهات لحد الآن من أصل 12 جهة على مخططات التنمية الجهوية الخاصة بها، والكلفة الإجمالية المخصصة للتنمية الجهوية ما يناهز 54 مليار درهم.

خامسا، مواكبة الجهات في إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب، ذلك أن القانون التنظيمي المتعلق بالجهات قد عزز دور هذه الأخيرة في إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب، التي تعد إطارا مرجعيا أساسيا، يهدف إلى الوقوف على الاختلالات المجالية واقتراح التدابير والإجراءات الكفيلة بتحقيق تنمية مجالية متوازنة.

وقد حرصت الحكومة على إصدار المرسوم الخاص بتحديد مسطرة لإعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب وتعيينه وتقييمه، وهو المرسوم الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 شتنبر 2017، كما انخرطت في تمويل ومواكبة إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب من أجل تمكين الجهات من بلورة تصور شمولي لتنمية ترابية متوازنة، تأخذ بعين الاعتبار التوجهات والاختيارات الوطنية في ميدان إعداد التراب، من خلال:

تتبع الدراسات المتعلقة بالتصاميم الجهوية وإعداد التراب ومواكبتها في هذا المجال.

وضع مشروع دليل لتبسيط مسطرة إعداد هذه التصاميم.

برمجة دورات للتكوين لفائدة أطر مجالس الجهات في مجال إعداد التراب.

وهذا الشيء كلشي الآن يتم تدريجيا، وبالمناسبة هناك أيضا حاجة إلى إطار وطني من خلال تصميم وطني لإعداد التراب، الذي يجب أن تندرج هذه التصاميم الجهوية في إطاره.

خامسا، لا بد أن أشير إلى نقطة وهي مهمة جدا، وهو إعداد ميثاق اللاتمرکز الإداري وإصداره في الجريدة الرسمية، بعد أن صادق عليه مجلس الحكومة بعد نقاش مطول، وهذا ميثاق اللاتمرکز الإداري يتكامل مع هذا الجهد اللبي كنيذروه في تحديد اختصاصات مجالس الجهات، وبالتالي هذا غادي يمكن باش يكون الجهة عندها المخاطب

لانبثاق طبقة وسطى قروية تتمتع بالكرامة والعدالة الاجتماعية، انسجاما مع توجهات صاحب الجلالة في هذا الصدد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا.

إذن نعطيو الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة، تفضل السيد الرئيس المحترم.

**السيد رئيس الحكومة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة هاذ الموضوع مركب، ليس موضوعا، ومتداخل مع الموضوع السابق.

طيب، الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب، تهمين قدرات القطاع الفلاحي، وفي الحقيقة الجهوية المتقدمة معناها أن كثير من الأسئلة التي تطرح في الحقيقة خاصها تطرح على الجهات ما بقاش غادي تطرح في البرلمان.

لأن طبيعي، لأنه ولات اختصاصات ديال الجهة، غنجابو في بلاصتو، المهم تنجابو في بلاصتهم دبا.

أريد أن أؤكد في البداية بأن الحكومة ملتزمة بالدعم لتفعيل الجهوية المتقدمة إلى أبعد مدى، وفي هاذ الاتجاه كانت هناك عدد من الإجراءات منها:

أولا، مواكبة الجهات من أجل توضيح وتدقيق اختصاصاتها، وهذا يحتاج وفق رؤية منسجمة، متقاسمة، وهذا كان يحتاج إلى لقاءات متواصلة، وهكذا تم التوصل إلى بلورة مشروع ميثاق 2018-2023، يروم تحديد التزامات كل من القطاعات الحكومية والجهات، وذلك عبر مراحل وأهداف، ويتم تنفيذها من طرف لجنة مركزية ولجان جهوية.

كما ينص مشروع هذا الميثاق على إبرام عقود برامج بين كل جهة على حدة والقطاع الحكومي المعني، تتعلق بتنفيذ الاختصاصات المشتركة الواردة في إطار برنامج التنمية الجهوية وكذا في إطار الإستراتيجيات القطاعية المعنية، وهذا عمل غادي يستمر في هاذ الفترة، غادي يبدأ من هاذ السنة.

ثانيا، بطبيعة الحال مواصلة الدعم المالي للجهات وفق ما يرد في قانون المالية على حسب وانطلاقا مما نص عليه القانون التنظيمي للجهات 1% كل سنة، وهذا ننفذه تدريجيا.

تنمية الكفاءات والتكوين بغرض التشغيل يجب أن يكون مكيفا مع كل جهة، كل جهة عندها المستويات التنموية أو المجالات ديال التنمية الخاصة بها، ويجب التكوين أن يذهب في هذا الاتجاه، ما نكونوش في جهة مثلا تافيلالت بنفس ما سنكون في جهة الدار البيضاء، هذا أولا.

ثانيا، إعداد المخطط الجهوي للتشغيل، بناء على مضامين البرنامج الجهوي للتنمية والتنسيق بين أنشطة مختلف المتدخلين في برامج الاستثمار والتكوين والنهوض بالتشغيل وتعزيز الالتئانية والتكامل وتطوير رصد سوق الشغل الجهوي؛

إنجاز التشخيصات الترابية والدراسات الاستشرافية؛

وضع منظومة جهوية للتشغيل الذاتي لتحسين القابلية للتشغيل؛  
وأخيرا، إعداد وتنفيذ إجراءات جهوية للنهوض بالتشغيل المكمل للإجراءات الوطنية.

هو بطبيعة الحال في جميع المخططات الوطنية هناك الآن اتجاه نحو إدماج البعد الجهوي، جميع المخططات، والسياسات، مثلا السياسة المندمجة للشباب فيها البعد الجهوي، مختلف السياسات حتى على مستوى الصحة والتعليم إلى آخره، غير التعليم هي سبابة للجهوية لأن إنشاء الأكاديميات في فترة سابقة كمؤسسات عمومية هي راه نوع من التفويض للصلاحيات المركزية لمؤسسات جهوية لتقوم بمهامها، مع الأسف ذلك الشيء توقف في البداية ولكن احنا في ظل هذه الحكومة غادي نعزو هاذ البعد الجهوي القوي في مجال التعليم كما في غيره من المجالات.

ولكن أريد هنا أن أخص بالذكر أن الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني تضمنت محورا خاصا لتعزيز الشراكات مع المقاولات والمنظمات غير الحكومية والجماعات الترابية من أجل خلق تخصصات مهنية تواكب تطور الجهات وتستجيب لحاجيات الاقتصاد الوطني من الكفاءات في القطاعات الواعدة، تمكن من تيسير إدماج خريجي التكوين المهني في عالم الشغل، ومن هنا سندسير نحو تكييف مؤسسات التكوين المهني في المراحل المقبلة مع حاجيات كل جهة جهة، بل داخل نفس الجهة كل منطقة أو إقليم إقليم.

القطاع الفلاحي لأن هذا هو المحور دابا هاذ السؤال في الحقيقة فيه 3 دالمحاور:

المحور الثاني هو القطاع الفلاحي، مرحبا، الأساس ديال القطاع الفلاحي.

أولا وقبل كل شيء قضية الماء، قضية الماء التي أشرتم إليها، هناك اهتمام خاص بالماء وأنتم تعرفون بأن عندنا الآن مخطط ديال الماء خدامين يعني مخطط ديال الماء ننفذه، والآن هناك وضع مخطط بعيد المدى للماء على 30 سنة كما ينص على ذلك آخر قانون ديال الماء، قانون تينص على ضرورة المخطط الوطني للماء خاص تكون فيه 30

ديالها في الإدارات الجهوية، وبالتالي غادي يصبح التدخل المركزي محدودا ومحدودا جدا وغادي ينقص، جميع الأمور التي يمكن أن تفوض لإدارات جهوية لا ممركرة سنعمل على تفويضها إن شاء الله في القريب.

بطبيعة الحال ميثاق اللاتمرکز صدر منذ فترة وغادي نعقدو للقاء الأول للجنة القيادة لتنزيل وتطبيق ميثاق اللاتمرکز في القريب العاجل، وهو المنصوص عليه في الميثاق.

وأخيرا التواصل المباشر مع الجهات، وهو ذلك أننا بدأنا آلية التواصل المباشر مع الجهات ومن خلال زيارات تواصلية التي ننظمها، باعتبارها آلية مهمة للإنصات للتتبع للتعرف عن كذب على هموم ونظرة منتخب مختلف الجهات والوقوف على الإشكالات المتعلقة بورش الجهوية وغيرها.

في هاذ الإطار تمت لحد الساعة 6 زيارات لحد الآن ل 6 جهات، جهة بني ملال خنيفرة، جهة درعة تافيلالت، جهة فاس مكناس، جهة الشرق، جهة مراكش، وجهة سوس ماسة. وقد تمت برمجة في نهاية هذا الأسبوع جهة طنجة تطوان الحسيمة إن شاء الله يوم 19 يناير 2019.

إذن هذه الخطوات العامة والبرنامج العام لتنزيل الجهوية المتقدمة، وبطبيعة الحال الحكومة هي طرف فيه فقط، وإنما الطرف الأخر هي الجهات، فلذلك هناك تفاعل على هذه المستويات.

لا بد أن أتحديث-كما طلب بعض السيدات والسادة المستشارين المحترمين- عن دور هاذ الورش ديال الجهوية في إدماج الشباب، صحيح الجهوية المتقدمة عندها دور كبير في إدماج الشباب، ولذلك كان هناك اهتمام كبير بهذا البعد الجهوي في المخطط الاستراتيجي للتشغيل.

وفي هذا الإطار، كان هناك محور خاص في هذا المخطط الوطني يهتم بدعم البعد الجهوي في التشغيل، ويتم بالتالي العمل على وضع عدد من التدابير وهي:

أولا، وضع خطة متعددة السنوات لإنعاش التشغيل على صعيد كل جهة، على أساس تشخيص ترايبي مشترك.

ثانيا، وضع تدابير ترابية للتشغيل مكمل للتدابير الوطنية.

ثالثا، وضع آليات ترابية مناسبة لضمان تمويل الإجراءات المقررة.

وأخيرا، وضع إطار حكامه ترابية وتحديد الوسائل والإمكانات اللازمة لضمان وضع تدابير فعالة.

في هذا الإطار سيتم العمل على توقيع عقود برنامج بين الحكومة وكل جهة على حدة، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل جهة وتنزيل هذا البرنامج في المرحلة المقبلة من خلال إنشاء المراكز الجهوية للتشغيل وتطوير الكفاءات كآلية للمصادقة على المخطط الجهوي للتشغيل وبلورة تدابير جهوية لتنمية الكفاءات المكمل للتدابير الوطنية لأن هاذ

متفائلين بالنسبة للمستقبل في هاذ القضية ديال الماء، وإن كان كل شي من عند الله، هاذ القضية ديال الماء كايين صعوبات، راه دول وكبيرة وكتعاني من هاذ المشكل ماشي غير احنا، ولكن احنا عندنا إجراءات، ما تنساوش بأن الآن جائزة معروفة دوليا أشنو هي؟ جائزة الحسن الثاني للماء، اعترافا بجهود المغرب في هاذ المجال، وبأن الرؤية ديال جلاله الملك الحسن الثاني، هي رؤية عبقرية ومستقبلية، فلذلك ما نصغروش بلادنا، دارت جهود كبيرة ومهمة وكتدار الجهود وغادي تدار جهود كبيرة ومهمة، وبطبيعة الحال النقص وبعض النقص وبعض المشاكل اللي كتوقع على الرغم من هذه الجهود، هذه النقطة الأولى اللي مرتبطة بالماء.

النقطة الثانية مرتبطة بالبعد المجالي في المجال الفلاحي، ذلك أنه يجب أن نعرف بأن الفلاحة هي فلاحه وقطاع ديال الفلاحة هو قطاع مرتبط بالأرض، مرتبط بالمجال، ما يملكش تقاربوه بدون مقاربة مجالية، واستراتيجيات محلية، ولذلك كان هناك اهتمام بهاذ العملية، من خلال:

أولا، تعزيز اللاتمركز في تدبير القطاع الفلاحي، ذلك أنه هناك هيكلية إدارية لقطاع الفلاحة، تأخذ بعين الاعتبار الهياكل اللامركزية، وتخول هذه المصالح اللامركزية سلطة اتخاذ القرار على المستوى الجهوي في عدد من الأمور اللي تفوضت لها. هذه النقطة الأولى، وإن كان هناك طموح إلى أن نعزز هاذ اللامركزية أكثر.

هناك ثانيا، اعتماد المخططات الفلاحية الجهوية، هاذ المخططات الفلاحية الجهوية، والتي شاركت في بلورتها الجماعات المحلية، الجهات المحلية المرتبطة بالفلاحة، الإدارات المركزية، والسلطات العمومية في واحد المقاربة تشاركية، وهي المخططات التي تم التوقيع عليها رسميا أمام أنظار صاحب الجلالة نصره الله من قبل رؤساء المجالس الجهوية والغرف الفلاحية.

وتعد المخططات الفلاحية الجهوية خارطة الطريق للتنمية الفلاحية لجهات المملكة في أفق سنة 2020، وتم تحيين ومطابقة هذه المخططات مع التقسيم الحالي، لأنه كانت قبل التقسيم الجهوي الحالي ديال 12 جهة فعاد 16 جهة الحالي، وذلك بتعاون وشراكة مع المديرية الفلاحية.

وفي إطار تنزيل هذه الإستراتيجية تم اتخاذ عدد من التدابير المصاحبة، الغرض منها إبراز المؤهلات التي تزخر بها كل منطقة، منطقة، وكل جهة جهة، ومن ذلك تنمية سلاسل الإنتاج من خلال اعتماد مقاربة سلسلة القيمة كإطار أمثل لتطوير السلاسل النباتية والحيوانية عبر اندماج مختلف حلقات السلسلة الإنتاجية، بهدف تحسين الإنتاجية، تحسين الجودة، الرفع من القيمة المضافة للفلاحة ولدخل الفلاحين.

ويمكن أن أقول بأنه من 2008 إلى اليوم، ارتفع الدخل ديال الفلاح الصغير والمتوسط في العالم القروي أكثر من 60%.

سنة، ولذلك الآن نعد مخططا جديدا 2020-2050 للماء، علاش؟ لأن الماء واحد القطاع استراتيجي خاصو علاجات اللي هي بعيدة المدى إستراتيجية، هاذيك العلاجات الصغيرة لا تفيد وحدها، لأن التقلبات المناخية ما يمكنش تنبأ أش غادي يوقع غدا، غدا تنبنيو واحد السد هنا تيجينا الشتا في بلاصة أخرى هاذك السد ما فيهش الماء، هاذ الشئ دابا واقع.

فلذلك ماشي غير تقول بناء السدود غنبنو السدود، ولكن ما عندناش ما يمكنش نتنبؤ كثيرا، فلذلك هناك استراتيجيات ناجعة قوية لمحاولة التحسب وإعداد أرضية قوية تستطيع أن نواجه مشكلة ندرة المياه إذا وجدت في المستقبل، وهي تتنبئ على محاور:

المحور الأول، هو الاستمرار في تعبئة المياه السطحية، المياه السطحية اللي تتجي من عند الله من الشتا، خاص التعبئة ديالها إلى أقصى حد، ومن هنا تقوية هاذ البرامج ديال السدود، السدود الكبرى، السدود المتوسطة، والسدود الصغرى والتلية، وهنا برامج مستمرة. سنويا هناك اثنين أو ثلاثة سدود كبرى سنويا تنتشأ جديدة، وعلى الأقل 10 سدود متوسطة وصغرى سنويا من غير السدود التلية.

فلذلك هذا برنامج مستمر ولا يتوقف، لأن تعبئة المياه السطحية شيء مهم علاش؟ لأن باقي عندنا جزء كبير من المياه ديال الأمطار تتمشي للبحر ومن الممكن أن نخزنها وأن نعبئها، هذا المحور الأول.

المحور الثاني، هو دعم ترشيد استهلاك الماء في القطاع الفلاحي، وأنت فلاح عارف هاذ الشئ، هناك دعم ديال السقي، الري الموضعي أو بالتنقيط (Goutte à goutte) بالتنقيط، هاذ السقي الدعم 100% بالنسبة للفلاحة الصغار، وتقريبا 80 حتى 90% بالنسبة للفلاحة الكبار، إذن كلشي تقريبا اللي بعا.. علاش؟ لأن هاذك الماء ما عندو ثمن، هاذك الماء اللي تنقتصدوما عندو ثمن، وهذا أدى إلى اقتصاد مهم وكبير للماء، وقلص من نسبة الهدر، مع أنه هاذ السقي بالتنقيط كيكثف أيضا الإنتاج، كيساعد أيضا حتى الفلاح يكثف الإنتاج ديالو، يقلص استعمال الأسمدة، فهو نفع كثير، وهذا بطبيعة الحال هذا برنامج مستمر، ترشيد ديال استعمال المياه.

ولكن هناك ثالثا، واحد المحور ثالث، وهو تحلية مياه البحر، ولذلك في اشتوكة آيت باها، هناك اليوم إنشاء محطة ديال تحلية مياه البحر للاستعمالين: الاستعمال ديال السقي والاستعمال ديال الماء الشروب، والسقي غادي يمكن من سقي 15 ألف هكتار في المنطقة. عندما لا يمكن تعبأ الوسائل الأخرى كتنجؤو أخيرا إلى هذه الوسيلة الثالثة.

بطبيعة الحال هناك إجراءات أخرى في الإستراتيجية ديال معالجة ندرة المياه، من بينها معالجة المياه العادمة، السيدة كاتبة الدولة هنا، من بينها عدد من الإجراءات الأخرى حتى هي ضرورية ومساعدة ومهمة.

إذن هناك إستراتيجية واضحة، هناك محاور واضحة الإجراءات، وهناك برامج ذات الإجراءات واضحة وغاديين فيها، إن شاء الله، واحنا

تنقولو علاش ما درتوهش فاش كنتو؟ لأن اللي قلتي ليا نقول لك علاش ما درتوهش؟ بدا غير أخيرا هذا، 60 سنة من بعد الاستقلال عاد كنوضعو واحد البرامج ناجعة، مسطرة جديدة ناجعة للتمليك ديال الأراضي السلالية، هذا راه خاصكم تصفقوله، ماشي أسمو، هاذ الشي اللي خاص.. لأن ما عمرها ما تدارت، بدعم من جلالة الملك نعتزبه، بطبيعة الحال.

بلورة مسطرة ناجعة من حيث الكلفة والأجل التنفيذي لتمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري، تطبيق هذه المسطرة الجديدة في مرحلة تجريبية على مستوى 66000 هكتار من الأراضي الجماعية، دائرة الري الغرب، اللي كاشط أول كهم 51000 هكتار تقريبا هذه تمت، الحوز 15000 هكتار كاشط اختياري، ومن بعد ذلك ستعمم هذه المسطرة إن شاء الله على جملة الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري وهذه مهمة جدا، غادي تخرج لنا واحد المشكل مشريك من عهد الحماية إلى اليوم وغادي تحلوه هذه الحكومة، لأن عندها الإرادة باش تحلوه عندها الجرأة باش تحلوه عندها النجاعة العملية الواقعية باش تحلوه.

شكرا جزيلًا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أول كلمة في إطار التعقيبات لفريق الأصالة والمعاصرة.

#### المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

زميلاتي زملائي الأعزاء،

مساء النور،

بداية أنا اتفق مع السيد رئيس الحكومة على أن الموضوع يتقاطع في كثير من القضايا مع المحور الأول، هذا صحيح، ولكن اللي ما تنتفقس عليه مع السيد رئيس الحكومة هو أنه هاذ الموضوع ليس بثلاثة محاور، لا، هي هذو مواضع أو قضايا متداخلة أشد التداخل، فحين نتحدث عن تامين القطاع الفلاحي نتحدث عن أشنو هي التدابير وأشنو هي الإجراءات وأشنو هي المخططات، أشنو هي الاستراتيجيات اللي غادي تعتم الحكومة باش ترفع من القيمة المضافة للرفع من إنتاج الثروة، وبالتالي خلق فرص الشغل المدرة للربح والدخل وإدماج الشباب من خلال هاذ العملية، وأشنو هو دور المجالس الجهوية اليوم راه عندنا مجالس جهوية منتخبة، أشنو هو الدور ديالها في خلق هاذ الوضعية

ولهذه الغاية، تم إبرام 19 عقد برنامج بين الدولة والمنظمات المهنية تحدد الأهداف المتوخاة لكل سلسلة، بالنسبة للإنتاج والتثمين والتسويق، والتدابير والإجراءات الواجب اتخاذها لضمان تنفيذ مختلف برامج العمل التي ستمكن من تحقيق الأهداف المسطرة.

تم لحد الآن تطوير المنتوجات المحلية كقاطرة للتنمية وخلق الثروة، وخاصة بالمناطق النائية عبر مواكبة المنتجين وتأطيرهم وتكوينهم على المستوى التقني والتسييري التجاري.

وفي هذا الإطار، تم دعم وتأهيل 600 تجمع للمنتجين من أجل تكثيف الإنتاج وتحسين جودته، ترميز 62 منتوجا بمختلف مناطق المملكة.

تم أيضا إرساء عملية التجميع كآلية هامة للنهوض بفئة الفلاحين الصغار والمتوسطين، أنتم كتعرفو بأن التجميع في هذه القضية ديال الفلاحة، بالنسبة للفلاحة الصغار مهمة جدا، اللي استطعو يندمجو ويمشيو في هاذ الشي راه كينجح، ووصل حجم الاستثمارات المبرمجة لهذه الدعامه حوالي 147 مليار درهم، على مدى 10 سنوات لفائدة 1500 مشروع.

النهوض بالفلاحة التضامنية، هضرت عليها منذ قليل، اللي عندها دور كبير جدا، هذه الفلاحة التضامنية، عبر تنفيذ مشاريع مستدامة ذات جدوى اقتصادية واجتماعية، وهي التي تساهم في محاربة الفقر بالعالم القروي، والرفع من الدخل الفلاحي لمستغلي الضيعات الأكثر هشاشة، ويتم إنجاز هذه المشاريع في إطار اتفاقيات شراكة الموقعة مع التنظيمات المهنية الحاملة للمشاريع، ويتم العمل على مواكبة وتأطير وتكوين وتأهيل هذه التنظيمات لجعلها قادرة على تطوير وتسيير وحدات التثمين وعلى تسويق المنتجات الفلاحية، دبا تمشيو لشي بلاصة كتلقاو المنتجات ديال أركان وديال الكرموص الهندي، الصبار أيضا وغيرها.

فهذا التثمين ديال هذه المنتوجات إنما هو الأخذ بعين الاعتبار المنتوجات المحلية ومحاولة التأقلم مع إمكانيات كل منطقة منطقة، وفعلا عدد من التعاونيات الفلاحية في هذا المجال نجحت.

تثمين العنصر البشري في المجال الفلاحي، ذلك أنه من أجل تثمين العنصر البشري تم وضع إستراتيجية جديدة للتكوين المهني في القطاع الفلاحي، ترتكز على شبكة تتكون من 53 مؤسسة للتكوين، موزعة على مختلف جهات المملكة، وذلك قصد مواكبة تنفيذ وتنزيل المخططات الفلاحية الجهوية في القطاع على مستوى كل الجهات، وتم في هذا المجال وضع 12 مخطط جهوي للتكوين المهني الفلاحي.

الشروع في إعداد مخطط وطني لإنشاء حاضنات المشاريع المبتكرة. وأخيرا في هذا المجال الفلاحي لا بد أن أشير إلى برنامج تمليك الأراضي السلالية لفائدة ذوي الحقوق اللي هو البرنامج اللي بدا، واللي بدا في البداية ببلورة مسطرة جديدة ناجعة، حتى هذا إذا سولتونا عليه

أولاً: ما كانش واحد النوع الجديدة المطلوبة والمسؤولية مع طرفكم والحكومة اللي قبل منكم وحتى اللي قبل كاع في التعاطي مع هذا الموضوع، ما تتفعلوش الآليات اللي تتخلقوها انتما، كانت لجنة أو مجلس بين وزاري من 99، وصل عليكم حتى 2013، 10 سنين ما اجتمع للنظر في هاذ القضايا ديال الشباب وتنمية العالم القروي وتثمين القطاع الفلاحي، 10 سنين ما اجتمع، انتما أصدرتو مرسوم، انتما يعني التحالف الحكومي الحالي في 2013، اللي في علمي اجتمع مرة واحدة، هاذ اللجنة الدائمة ديال متابعة تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية وتثمين القطاع الفلاحي بطبيعة الحال في صلب هذه العملية، فشحال؟ من 2013 إلى اليوم 6 سنوات، اجتمع مرة واحدة يوم 13 يوليوز 2015، والمرسوم ينص على أنه هاذ اللجنة الجهوية أو الوطنية خاصها تجتمع مرتين في السنة، مرة في أبريل، مرة في أكتوبر، ما تتجمعش السيد رئيس الحكومة، قولولنا علاش، للتتبع. هنا فين تتبان الجديدة، أنكم ما شي جديدين.

قلتو في المرسوم على أنكم غادي تحدثو لجان جهوية على مستوى الجهات للتتبع ديال هاذ العملية، ما تتجمعش لأنه اللجنة الوطنية اللي من المفروض انتما تترأسوها السيد رئيس الحكومة ما تتجمعش، إذن ما كاينش الجديدة وما كاينش المسؤولية، لأنه بدون تفعيل هاذ الآليات ديال الحكامة في التدبير ما يمكن لناش نحققو الالتقائية والتناسق والتناغم بين مختلف البرامج بما فيها البرنامج ديال مغرب المخطط الأخضر، لأن هذا هو المخطط المعني بالدرجة الأولى، فهذا الخلل الثاني. الخلل الثالث، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما عندكمش رؤية واضحة، مزيان تدافعو على الحصيلة ديالكم وتقولولو لنا الحكومة.. مزيان، ولكن لا تدعو الآخرين باش عاود ثاني ما يوجهوش لكم النقد في بعض الأحيان قاسي، خاصكم حتى انتما تعترفو بالأخطاء ديالكم، تعترفو بالنواقص ديالكم، تعترفو بالخلل اللي كايين في السياسات اللي تتبعوها وتنهجوها مدة 7 سنوات.

فنعتمد على أنه هاذ غياب الرؤية الإستراتيجية عند الحكومة في هاذ المواضيع ديال الجهوية المتقدمة والدور ديالها في التنمية وإدماج الشباب ناتجة عن الحذر ديالكم السياسي، خاصنا نتوفرو على الشجاعة السياسية السيد رئيس الحكومة، فين تيبان هاذ الحذر؟ بان في عدة مناسبات، إبان المناقشة ديال الاختصاص ديال التكوين المستمر، عقلتو على النقاش اللي كان، بان اليوم في مساهمة الجهات في الصندوق ديال تنمية العالم القروي، ذلك 40% كايين حذر كبير، وكايين من طبيعة الحال عدم الحماس ديال الحكومة في دعم الاختصاصات اللي هي ديال المجالس الجهوية وما بالكم بالمشاركة وأننا نحلمو شي نهار تجيبولنا مقترح قانون أو مشروع قانون لتعديل القانون التنظيمي باش يمكن لنا نزيدو من الاختصاصات أو ننقلو الاختصاصات للجهات.

فما هو في نظري وفي تقديرنا السيد رئيس الحكومة ونهضر معك بالهدوء، في نظرنا تجاوز هذه الوضعية وخلق وضع جديد في المناطق

الجديدة اللي غتسمح بالإنتاج ديال الثروة وإدماج الشباب في الشغل من خلال هاذ العملية.

وفي هذا الباب، ما متفكش معاك السيد رئيس الحكومة، لرمي المسؤولية أو إلقاء المسؤولية على مجالس الجهات ونقولو على أنه صافي الحكومة فضت، راه كايينة المجالس الجهوية ما غنتداكروش عليها لا، فأعتقد على أنه الحكومة تتحمل كامل المسؤولية في هذا الباب، لأن الاختصاصات الذاتية اللي عند المجالس الجهوية هي محدودة جدا، لا ترقى إلى مستوى التأثير ديال هاذ المجالس الجهوية، التأثير في القطاع الفلاحي بغرض تثمينه، فالحكومة هي اللي عندها المخططات في هذا المجال.

فحين أفرد جلالة الملك في خطابه لافتتاح البرلمان حيزا هاما لتثمين القطاع الفلاحي وتوسيع الاستثمار فيه وإدماج الشباب القروي في هاذ الدينامية الاقتصادية، فأعتقد هذا توجيه ملكي واضح للحكومة وللبرلمان للنقاش في هاذ الموضوع بالجدية اللازمة وبالروح ديال الحوار الإيجابي من أجل معالجة القضايا اللي مرتبطة بهاذ الملف كله، الجهوية المتقدمة الشباب والقطاع الفلاحي.

وأقول على أنه نحن على مشارف انتهاء المدة أو 10 سنين ديال المخطط الأخضر وجاي التقييم في أبريل الجاي، هذا الوقت للإعداد الجيد لهذا التقييم، فأكيد أنه الكل سيتفق على أنه هناك مكان الضعف بما فيها القطاع الوصي نفسه يتحدث عن مكان الضعف في هذا المخطط، وإلا سنكون ذيك الساعة ما نهضروش على ضروري إيجاد حلول لإدماج الشباب أو أننا نتذاكرو على تثمين القطاع الفلاحي، فهناك خصائص، هناك ما هو إيجابي احنا غنثمنوه، ولكن كايين الكثير اللي تينظرنا خاصو يتدارر والحكومة عندها دور عندها دور مركزي في هاذ الباب.

فحين نتحدث على الجهوية المتقدمة السيد رئيس الحكومة، أنا بحثت، المجالس الجهوية تدير مجهود، ولكن الحكومة—أعتقد—تتعامل بواحد النوع من اللامبالاة في هذا الباب، فلم تبادر الحكومة ولولمرة واحدة إلى عقد اتفاقات شراكة في إطار الاختصاصات المشتركة مع المجالس الجهوية، تركتو المجالس الجهوية لأمرها، وهي الموارد ديالها محدودة جدا وانتما تتعرفوها، فمثلا نتحدث عن صندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية، ف 40% من الميزانية ديال المجالس الجهوية تتمشي لهاذ الصندوق، والصندوق محسوب على الحكومة.

فأعتقد، السيد رئيس الحكومة، بلا ما ندخل في هاذ التفاصيل لأن ما عنديش الوقت بزاف، ولكن أقول على أن الوضع في العالم القروي والوضع ديال القطاع الفلاحي مازال خاصو مجهود كبير، فكل الشي اللي تدار من برامج والمخططات النتائج كانت محدودة.

السؤال هو: لماذا هذه المحدودية في النتائج أو أين يكمن الخلل؟ فأعتقد على أنه الخلل تيكمن في 3 العناصر السيد رئيس الحكومة:

النظرة المفرطة في التفاؤل بالنتائج والحصيلة ديالكم، مثل القول في تعقيبكم قبل قليل على أنه ما عندناش المشكل ديال تشغيل الشباب في العالم القروي، تبارك الله 40% كيشغلوه، أعتقد أنت عارف مع راسك السيد رئيس الحكومة أنه هاذ الشي مجانب للصواب، زعما بزاف على الدفاع الأعمى على الخطأ، على مسائل خاطئة، الشباب في العالم القروي يعاني التهميش، يعاني الفقر، يعاني البطالة، يعاني من كل أشكال الحرمان، وهاذ المعاناة المسؤول عليها هي السياسات ديال الحكومات المتعاقبة، خاصة هاذ الحكومتين الأخيرتين اللي توفرت لهما كل الفرص من مخططات ومن قوانين ومن منظومة قانونية وفوتت الفرصة، نأمل أن لا تفوتنا الفرصة هذه المرة.

وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

**المستشار السيد عبد الصمد قيوج:**

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

استمعنا بإمعان إلى أجوبتكم حول تساؤل فريقنا، وفي تدخلنا أو تعقيبنا على هذه الأسئلة سوف أنطلق من محطتين أعتبرهما رئيسيتين في التعقيب.

الأولى، 2 أكتوبر 2017 حيث استقبلتم من طرف جلالة الملك بالقصر الملكي العامر وأعطاكم جلالة الملك تعليمات واضحة لإعطاء الأولوية لمشكل الماء، ولبناء ما يمكن بناؤه من السدود المتوسطة والكبيرة، ومن طبيعة الحال إعطاء الأسبقية للماء الصالح للشرب، وبعده مباشرة للسقي الموجه للفلاحة.

السيد رئيس الحكومة،

المحطة الثانية: هي قانون 36.15 الذي أصبحتم بموجبه تترأسون ما بات يصطلح عليه بـ "المجلس الأعلى للماء" الذي لم يجتمع منذ 2001، تحت رئاسة جلالة الملك في أكادير، وهاذ الاختصاص أعطاه لكم الدستور، منذ 2015، وحسب علمي لم يجتمع هذا المجلس إلى حد الآن، رغم أهميته، كما جاء في إجابتكم السيد رئيس الحكومة.

المحطة الثالثة: وهي دائما تدخل في إطار التواصل مع الجهات وزيارتكم التواصلية مع جهة سوس- ماسة- درعة سابقا التي تنتمون

القروية من خلال تثمين القطاع الفلاحي باش نمكنو الشباب ديالنا من الخروج، ونمكنو هذه المناطق اللي تستوعب 14 مليون مغربي، بل تثمين القطاع الفلاحي ماشي فقط لتحسين الأوضاع المعيشية ديال ساكنة العالم القروي، بل للمساهمة في التوازنات الماكرو اقتصادية ديال بلادنا من خلال رفع النسبة ديال القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، وكذلك التوازن ديال ميزان الأداءات من خلال الرفع من التصدير، وكذلك بين تخفيض نسبة البطالة.

أعتقد السيد رئيس الحكومة المحترم، أنه الأمرير:

أولا المدخل الأول، احنا الحمد لله استكملنا الورش التشريعي، القانوني التنظيمي عندنا، الميثاق أو مرسوم الميثاق خرج هاذي 3 ديال الأسابيع، القانون ديال المراكز الجهوية للاستثمار خرج هاذي أسبوع، الحكومة تكون عندها الجدية والمسؤولية للإسراع، أقول للإسراع بتطبيق مقتضيات كل هذه الترسانة القانونية، لأنها هي المدخل الأساسي لمعالجة كل هذه القضايا.

المدخل الثاني، السيد رئيس الحكومة هو أنه كايبة في أبريل الجاي تقييم مخطط المغرب الأخضر، خاص يكون الآن الاستعداد والبدء في الاستعداد باش يكون تقييم موضوعي، تقييم علمي، تقييم واقعي، تقييم يعكس ما تحقق في الإيجابيات ديالو وفي السلبيات ديالو، أعتقد هذه إرادة الجميع، باش يمكن لنا يكون التقييم بهذه المواصفات اللي هي مطلوبة ضروري من إشرارك الجميع بما فيها البرلمان، إشرارك الجميع بما فيها البرلمان والمهنيين في المقدمة من طبيعة الحال، بالإضافة إلى كل المرتبطين بهذا المخطط من أجل وضع استراتيجيات جديدة، تفعيلًا للتوجهات الملكية السامية في الخطاب لافتتاح البرلمان، خاصة ما يتعلق بالاستثمار في مليون هكتار ديال الأراضي السلالية.

هذا هو المدخل الثالث السيد رئيس الحكومة، أعتقد ينبغي على الحكومة أن تتجنب إلزاما المنهجية والمقاربة اللي تعاملت مع المخططات السابقة في الاستثمار في هذا المليون هكتار، لأنه الهدف هو توسيع الاستثمار ليشمل فئات في هذا المجال القروي، يتغيا هذا المشروع إدماج الشباب خاصكم تعطيو الأولوية للشباب، وكاين عدة تدابير اللي خاصها تعطى للمجالس الجهوية.

وهنا أدعو الحكومة لتمتلك الشجاعة السياسية، لتمتلك الشجاعة السياسية، وتعيد النظر في تعاملها مع المجالس الجهوية في ما يتعلق، لا بالاختصاصات الذاتية خاصها تدعم ولا بالاختصاصات المشتركة، وتبادر الحكومة لأن هي اللي عندها الإمكانيات، المجالس الجهوية ما عندهاش، المبادرة خاصها تعي منكم السيد رئيس الحكومة، وأنتم إلى حد الآن، 3 سنين لم تبادروا ولو مرة واحدة للقيام بالتدابير في هاذ الاتجاه.

نعتقد من خلال هذا السيد رئيس الحكومة، هاذ المداخل هي أساسية، ولكن دعوني أقول، السيد رئيس الحكومة، وإلى كنتو بهاذ

خاص الماء يجي من الشمال كما جا من أمريكا من كولورادو باش تعثق المنطقة ديال كوتشيلافالي راه سوس بعد غدا غتولي صحراء، وإلى امشي لنا الإنسان السيد رئيس الحكومة راه ما غادي ينفعونا الفلوس بوالو، لأنه الناس ديال سوس اللي أنت منهم راه ما تيعرفو يديرو حتى شي حاجة إلا الفلاحة، عندهم العزم، عندهم الحرفية، عندهم المعرفة ولكن إلى ما كان الماء راه ما غادي يبقى عندنا حتى حاجة.

لذلك، السيد رئيس الحكومة، المساهمة ديال هاذ الفلاحين، باش نكونو معترفين بها، راه اليوم لما تنمشيو للسوق وتلقاو المعدل اللي تتشري المرأة ب 150 أولا 100 درهم وعندها 5 ديال الدراري في الدار، خيزو ب 3.5 درهم، البطاطا ب 3.5 درهم، ما طيشة ب 3.5 درهم، ثمن الإنتاج راه أكثر من هذاك الشئ، هاذو هما اللي تيساهمو في الاقتصاد وتيساهمو في الأمن الغذائي، راه الجزائر اللي هي جارتنا معدل ديال كل جهة تيجي 15 درهم لكل واحد في هاذ الخضر، غنقولو الحمد لله، ولكن هاذ الناس اللي تيساهمو في هاذ الأمن الغذائي خاصنا نلتفتولهم بواحد النظرة واقعية ما شي نظرة متشائمة.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

### المستشار السيد امبارك حمية:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات الوزراء،

زملائي المستشارين،

تفاعلا مع جوابكم القيم، نود في الفريق الحركي أن نقف عند بعض المعطيات مشفوعة باقتراحات ذات الصلة بهذا الموضوع الهام.

أولا: من باب الواقعية لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نثمن الجهود التي تبذلها الدولة تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لربح رهان التوازن المجالي والجهوي والاجتماعي عبر سياسات وبرامج طموحة، لا مجال للشك في نجاعتها وفي صدارتها خيار الجهوية المتقدمة، التي نرى فيها كخيار إستراتيجي لحل معضلة الشغل وتحسين ظروف عيش المواطنين وتقريب الخدمات من المواطنين.

وعلى هذا الأساس، السيد رئيس الحكومة، نطالبكم بالإسراع في تنزيل اليوم قبل الغد ميثاق اللاتمرکز والقانون المتعلق بالاستثمار.

ثانيا: نعتقد جازمين أن المطلوب اليوم هو تقييم الأداء الجهوي بعد

إليها وأنتهي إليها وعدد من الزملاء، والتي كانت بطبيعة الحال مع وفد وزاري مهم جدا، والتي كان التطرق ديال المشاكل مع المنتخبين، جا طلب منكم الإجابة على المشكل الأول هذا بإجماع المنتخبين، معارضة وأغلبية، على حل مشكل الماء، وسلمت لكم السيد رئيس الحكومة، لائحة من 10 سدود، واعتبرت مستعجلة، حوالي 350 مليون متر مكعب، مليار ونصف ديال الدرهم.

مع الأسف السيد رئيس الحكومة في القانون المالي ديال 2019 لم يرد أي أحد من هذه السدود، علما بأن هذه الجهة تنتج كما تعلمون، ومن هنا سوف أنطلق للتحديث على الوضعية الفلاحية وبالخصوص عن هذه الجهة، لماذا؟ ليس فقط لأنني أنتهي إليها، ولكن هذه الجهة السيد رئيس الحكومة، تنتج 70% ديال الخضر والفواكه التي تصدر إلى الخارج، تنظن بأن متفق معايا، وتنتج كذلك 65% من الخضر والفواكه التي يستهلكها المغربية، لأنه من أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، يناير، فبراير حتى مارس وأبريل الإنتاج ديال البيوت المغطاة وغيره هما اللي تيساهمو في ضمان الأمن الغذائي للمغاربة، وهاذ الشئ من طبيعة الحال كينتجوه الفلاحين الصغار والمتوسطين والكبار.

نعطيك مثال السيد رئيس الحكومة، لأنه قلتو خاصنا نتكلمو واحد الكلام اللي هو واقعي وديال الأرض، كما يقال بالأمازيغية أكال، أرى نساوول لغة وأكال، الفلاحين الصغار والمتوسطين السيد رئيس الحكومة، لما تينتجو في واحد الهكتار كيف ما بغا يكون ديال البطاطس أو لا ديال الجزر خيزو، ولا ديال.. لما تيخسر عليه واحد 30 ألف درهم للهكتار تيساهم في الاقتصاد ديال البلاد، تيساهم في ضمان الأمن الغذائي، ولكن لما تيخسر 30 ألف درهم وتيشد فيها 15 ألف درهم، راه هذيك 15 ألف درهم راه هو الأول اللي دار الإعانة للشعب ما بقاتش الحكومة ولا وزارة الفلاحة ولا المغرب الأخضر هو اللي تيعطيه الإعانة، وهاذ الشئ لمستوه السيد رئيس الحكومة-تنظن-عبر الوزراء ديالكم في واحد العدد ديال القطاعات اللي تضررت، على رأسها قطاع الحوامض، ما يفوق 30 ألف طن باقي متعلقة فالأشجار، ما مشات لا التصدير ولا للتصنيع وما قدرو حتى مواليها يمسوها، وأكثر من 20 ألف طن تلاحت، أنا ما نتكلمش على الفلاحة الكبار، نتكلم على الصغار.

اليوم نعطيكم غير إقليم تارودانت وحدو أكثر من 400 ضيعة متعلقة عند المحامين غادية تباع، وهاذ الناس إلى تباعت هاذ الضيعات ومشاول للمصير اللي معروف غادي يؤثر على السلسلة ديال الاقتصاد، إحصائيا 320 حرفة تعيش مع القطاع الفلاحي، وفيها 80 رئيسية، واليوم تتعرفو الوضعية، أنا مع السي حيسان، راه سوس كلشي واقف، فراسكم أنه كاين إضراب ما يفوق من 90% ديال التجار، هاذ الشئ راه ماشي مزيدة ولا الرغبة ديالي بإحراجكم وإحراج حكومتكم، هذا واقع السيد رئيس الحكومة، ما يمكنش نغطيو عينينا على واحد الواقع اللي تيعيشوه الناس.

القطاع الفلاحي اليوم إلى ما نقدناه بحل المشكل ديال الماء نعلمو



**المستشار السيد لحسن أدعي:**

اسكاس امباركي، تنميرت الجواب نون.

السيد الرئيس،

الأکید أنکم وضحتم بما يكفي أهمية الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة لكي تنجح كل الاستراتيجيات والمخططات الوطنية لتوفير الشغل القار لفائدة الشباب، باعتباره إحدى الملفات التي تؤرقنا جميعا والتي بواسطتها يمكننا انتشال شبابنا من الفقر والهشاشة.

أکید أنکم تتقاسمون معنا نفس الاهتمام لكن هناك جهات- كما قلت- وسميتموها تعيش الفقر المجالي، مطالبين اليوم بإعطائها اهتماما أكبر، أبرزها جهة درعة تافيلالت، والتي طالبنا من خلاله بضرورة إدماج الشباب الذي يشتغل عن المعادن والتنقيب عليها، حيث أكدنا غير ما مرة على ضرورة إنجاز مدرسة لتكوين الشباب في الميدان المعدني، لكي توأكمهم في تحسين أدائهم وإدماجهم في هاذ المجال.

السيد رئيس الحكومة،

يعني راه كاین الخطاب ديال العدمية في هذه المؤسسة ديالنا، راه ما يمكنش، راه المغرب فيه الخيرات، أوربا فيها المشاكل، الفيضانات في أوربا، والفيضانات في أمريكا، يعني الحمد لله المغرب أرخاص الخضرة من طبيعة الحال، رخاص الخضرة لأن المغرب الأخضر دار الخدمة ديالو، دبا خاص الجمعيات وخاص التعاونيات أنهم يوصلو هاذ الشئ لبرا ويسوقوه، خاصنا نتعاونو على التسويق، راه ما يمكنش الخطابات ديالنا راه ما كاین والو، احنا راه عاقلين وعندنا 50 سنة أن المغرب في واحد الوقت ما كاین والودبا الحمد لله، كاین الضوء، كاین الماء، كاین كذا، وراه ما يمكنش يكون عندنا كلشي راكم شتو الناس ديال السترات الصفراء في فرنسا والمشاكل اللي فيها.

**السيد الرئيس:**

إقضى الوقت إقضى واور. شكرا.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

**المستشار السيد إدريس الراضي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

الاختيار ديالنا السيد رئيس الحكومة في هذا الموضوع يرجع أولا إلى الوضعية المتأزمة التي تعيشها شرائح كبيرة جدا من المواطنين المغاربة،

3 سنوات من الممارسة للوقوف على مواطن القوة والضعف والمرور إلى السرعة في مواكبة هذا الورش الإستراتيجي، من خلال تفعيل اللاتمركز الإداري وحسم إشكالية الاختصاصات وتداخلها بين المركز والجهات، علما أن المجالس الجهوية لازالت إلى حد اليوم غير قادرة على ممارسة حتى اختصاصاتها الذاتية وبالأحرى المشتركة والمنقولة في ظل ضعف التجاوب الحكومي.

ثالثا: بخصوص انتظارات الشباب من الجهوية المتقدمة، فيمكننا أن نلخصها في مسألتين:

المسألة الأولى: توسيع التمثيلية السياسية محليا وجهويا عبر آليات قانونية، حيث لم يعد مقبولا اختزال الدور المؤسسي للشباب في اللائحة الوطنية والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي كمؤسسات مركزية، هذا المجلس الذي كنا نتمنى أن تراعي هيكلته فيه البعد الجهوي أسوة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

المسألة الثانية: خلق برامج جهوية تراعي فيها الانتقالية في السياسات القطاعية، موجهة للتشغيل ودعم المبادرة الحرة وتعميم بنيات سوسيو ثقافية مجالية توفر التأطير للشباب.

رابعا: أما بخصوص تثمين قدرات القطاع الفلاحي على ضوء خيار الجهوية، فتطلعنا كبير السيد رئيس الحكومة إلى رسم مقارنة حكومية منسجمة، لضمان نجاح البرامج الجهوية للتنمية الفلاحية، خاصة في ظل تعدد المتدخلين الجهويين داخل القطاع، مما يفرض خيطا ناظما يمكن من بناء أقطاب فلاحية جهوية بشراكة مع الجهات، كما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي للجهات.

خامسا: نتطلع السيد رئيس الحكومة، إلى حل ملموس لإشكالية أراضي الجموع والتحديد الغابوي وملاك ليكرا بالجنوب، هذا الموضوع السيد رئيس الحكومة، اللي ما عمرو تثار، الأراضي التي تسمى ليكرا. في المناطق الجنوبية هي أراضي فلاحية يمكن أن يتم دعمها في إطار الفلاحة التضامنية، هنالك في الأقاليم هنالك أراضي جموع.

الأقاليم الجنوبية فيها منطقة تسمى مناطق ليكرا موروثه عن الأجداد أهلها معروفين، يستحال اليوم انخراطها في إطار الفلاحة التضامنية واستفادتها من المغرب الأخضر بسبب عدم تسوية وضعيتها القانونية.

السيد الرئيس،

كما نطالب بدعم حقيقي...

**السيد الرئيس:**

السيد المستشار المحترم شكرا، انتهى الوقت، آسف.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

نقترح فرض الحواجز الجمركية على استيراد مساحيق إنتاج العصير، تنجيبيهم من مصر حرام.

دعم استعمال تقنيات الطاقة الشمسية، لأن الفلاحة كيستهلكو مئات الآلاف من الغاز المدعم، وكذلك الكهرباء.

الخروب والأركان ما يبقاوش عند المياه والغابات، الأشجار المثمرة تولى عند وزارة الفلاحة، وفهم الثمن.

ملاءمة قوانين الضريبة والإقرارات الجبائية وقانون الضمان الاجتماعي حتى تراعي وتلائم طبيعة القطاع الفلاحي.

كذلك داخلنا عليك بالله أمعالي الوزير، ملي كتمشي 400 مليار ديال المغاربة كنعطيها للفلاحة ديال تنعطيو خيرنا للبرازيل، مادة السكر، ونديرو 800 ألف هكتار وقبيلة هضرو على سياسة الماء وهاذ الشي 800 ألف هكتار والسكر مطلوب، شحال غادي يكلفنا هاذ 800 ألف هكتار؟ 400 مليار اللي كتعطيوها للبرازيليين، وهادي هي السياسة ودرس هاذ الشي اللي كنعقول لك.

كذلك السيد الوزير بالنسبة لإحداث وزارة لحماية المستهلك، راه واحد كيشري (l'engrais) ب 10 ريال واحد كيشري ب 6 ديال ريال، راه مجموعة ديال الأشياء كيتخبط بها المستثمر والمستهلك، ديرو لنا شي حاجة اللي غادي تحمي هاذ..

السيد رئيس الحكومة،

نحن متيقنون على أنكم ستدرسون هذه المقترحات وأن وزير الفلاحة المحترم والمصالح التابعة له ستدرسها، مسؤوليتنا اليوم مشتركة، والأمال ملقاة على عاتقك وعلى عاتق الحكومة وعلى عاتقنا وعلى عاتق الجميع، المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات.

وفقنا الله لما فيه الخير لهذا البلد الأمين، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للسيد رئيس الحكومة للرد على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. في هذه الدقائق الباقية، أريد فقط أن أعيد وأؤكد على بعض البديهيات الأولية.

أولا، على عكس ما قال بعض الإخوان ذلك الشي اللي تدار للجهوية المتقدمة في هاذ السنة ونصف، سنة ونصف ولا سنة و7 أشهر الآن

ولا سيما الفلاحة والشباب بالعالم القروي، وهذا الشباب ها هو اليوم يعاني الفقر، التهميش، الهشاشة، ومعرض للتطرف واليأس وكرهية الآخر.

السيد رئيس الحكومة،

قبل أن أقدم هذه المقترحات، أثير ملاحظة أساسية، فجلالة الملك أكد الدعوة إلى مراجعة النموذج التنموي خلال الثلاث أشهر، الوقت يمر، وتعلمون جيدا السيد رئيس الحكومة قيمة الوقت، ولا شيء قدم لجلالة الملك، ما هوردمكم على هذا السؤال؟

عودة إلى الموضوع، محور التسويق السيد رئيس الحكومة، السياسة الحالية نتيجتها وفرة في الزيتون، وفرة في الليمون، في الحبوب، هاذ الوفرة السيد رئيس الحكومة، راه اللي متضررين منها هاذ الفلاحة اللي في العالم القروي، بحال الحبوب غادي يبقاوا ذاك الفلاحة حياتهم كلها وهما كيديرو الحبوب ولكن غيورثو الفقرا هاذ الأجيال اللي كاينة، لأن الحبوب ما عندهاش المردودية، الليمون اليوم 6 ريال و4 ريال، المخطط مزيان، كاين الوفرة، ولكن كيفاش غادي نعالجوا هاذ المشاكل اللي كيتخبطو فيها الفلاحة، وشحال من فلاح راه اليوم عندو ديون وغيمشي للحبس، "اللهم إني قد بلغت".

كاين قلنا الليمون، الحبوب، كاين الزيتون، كاين الوفرة كذلك، فمهمة الحكومة هي توجيه الفلاحين نحو سلاسل ذات قيمة مطلوبة على المستوى الدولي والداخلي، نقترح عليكم:

- أولا، تكوين متخصصين في التسويق، لأن هناك تجارب ناجحة في دول كالصين، الصين علاش غزاونا؟ عندهم ناس مختصين في التسويق، ديرو لنا محلات اللي متكلفين بناس يسوقو المنتوج ديال المغرب.

- كذلك نقترح الانفتاح على السوق الإفريقية برفع الحواجز الجمركية أمام المنتوجات المغربية.

- كما نقترح تنظيم الأسواق الداخلية من خلال مراجعة القوانين وإعادة النظر في سلطة الوصاية، وتخفيض تكلفة التعشير، لأن السوق الداخلية قاعدة خلفية رئيسية وجب الاعتماد عليها قبل السوق الخارجية.

أنتقل بكم إلى المحور الاستثماري، نطلب منكم تشجيع الناس اللي غيستثمرو في البادية تحيدولهم الضرائب.

كذلك دعم المستثمرين الذين غرسوا أشجار الزيتون والحوامض، لأن عندو (goutte à goutte) عندو كلشي، عندو (les bassins) أشنو يخصو ذاك الشتيلة يجيدها ويدير واحدة أخرى في بلاصتها، ولكن ما عندوش باش يدرهاذ الشي، دعموه واحد 4 سنين يدير شجرة أخرى، لأن ما كانش مخططات توجيهية، جهوية.

إعادة التشغيل وتأهيل محطات التلفيف وتثمين المنتوج الموروثة عن مكتب التسويق والتصدير بمختلف المناطق.

وهذا الشيء كيتبني تدريجيا.

وبالمناسبة أول تنزيل جهوي لبرنامج التسريع الصناعي هو في سوس ماسة، أول تنزيل للمخطط الجهوي للتشغيل هو في سوس ماسة، أول محطة تحلية مياه البحر كبيرة ومزدوجة لمياه الشرب هي في سوس ماسة، وتستحق سوس ماسة أكثر وسنعطى أكثر إن شاء الله.

لا، قلنا غير تستحق أكثر، كما أن الجهات الأخرى حتى هي تستحق أكثر، جميع الجهات تستحق أكثر.

بقي نشير لواحد النقطة فهي مهمة، وهي أنه أنا ما قلتش بأن 40% ديال الشباب في العالم القروي خدامين، قلت 40% من مناصب الشغل وطنيا هي في العالم القروي، راه فرق.

وأیضا بغيت ندقق واحد المسألة هي مجالس الجهات لا تساهم في صندوق التنمية القروية، لا، تساهم في برنامج تقليص الفوارق، اللي كيساهم فيه صندوق التنمية القروية ب 45% تقريبا، و 47%. وكيساهم فيه الجهات ب 40% وكيساهم فيه أيضا المكتب الوطني للكهرباء وهكذا، كاین مساهمين متعددين، فهو ما كيساهم في الصندوق، لا كيوضع البرنامج وكيقول غادي ندوز هذه الطريق باتفاق مع الشركاء باش تكون شراكة يدوزو الطريق.

إذن هذا هو الفرق بين هاد أسمو باش ما نخلطوش بين الأمور، وبالمناسبة البرامج ديال هذه القضية ديال تقليص الفوارق المجالية يعد جهويا ومحليا، تما فين كتختار البرامج فهو كيتحمل جزء من المسؤولية، باش تقول لي أنت شريك في التنفيذ وتقول لي لا أنا غير شريك في التقييم، لا يمكن، فلذلك باش كلشي يتحمل المسؤولية ديالو.

وأخيرا، لا بد أن أشير إلى نقطة مهمة جدا وهي الحماية الاجتماعية في العالم القروي، وبالمناسبة احنا ما تنقولوش العالم القروي راه كلشي زين، لا، الجهود التي تمت في العالم القروي كبيرة وكثيرة على طول الحكومات المتعاقبة، احنا ما نبخسو حد، "ولا تبخسوا الناس أشياءهم"، حتى واحد ما تنقولوا خدامش أو ما خدمش، ولكن الواقع أنه الاختلالات والنقص كبير، والتحولت كبيرة حتى هي، أشنو هي التحولات كبيرة؟

اليوم إذا محتاج واحد الحاجة بعد 10 سنوات تنولي نحتاج 4 الأضعاف ديال هذيك الحاجة، إذا كنتي غادي تعطيني هذيك 10 سنين وخا تعطى لي اليوم ما بقات قاضية ليا والو، إذن تحولت العالم يتحول، وخاصنا نوعا وبهذه القضية هذه، ولكن تمت جهود كبيرة جدا.

فلذلك هناك اهتمام بالحماية الاجتماعية في العالم القروي لتشمل القطاع الفلاحي أيضا، ومن هنا كان فتح حوار مع الهيئات المهنية التي تمثل الفلاحين من أجل تفعيل التغطية الصحية والاجتماعية لفئات العمال المستقلين والمهنيين، والعمال أيضا في المجال الفلاحي، ويتم تمديد تطبيق نظام الضمان الاجتماعي على المشغلين والعاملين بمؤسسة الاستغلال الفلاحية والغابوية.

في الحقيقة سريع جدا وغير مسبوق وأنا أستغرب، أنا ديما قلتها هنا، ميثاق اللاتمرکز شحال وهو تيتسنى، شحال من خطب ملكية 17 خطاب ملكي أو رسالة ملكية. الحمد لله درناه ودرنا عليه النقاش داخل الحكومة بين الوزارات المعنية وخرجناه بمخاض لأن ماشي سهل، صحيح، الآن خاصنا نبدأو التطبيق ديالو غادي نبدأو إن شاء الله عندنا نفس الإرادة، الإرادة اللي عندنا باش نخرجوه نفس الإرادة عندنا باش نطبقوه.

المراكز الجهوية للاستثمار شحال وهي تتسنى باش نديرو إصلاح جذري، جذري حتى هو فيه صعوبات حتى هو فيه صعوبات، بقينا في الحوار عليه حتى خرجناه الحمد لله، وهاد جوج الأمور تتعني أن عطينا بالعكس اعطينا للجهوية اهتمام كبير، ماشي فقط مجالس الجهات ولكن أيضا المخاطبين ديالهم اللي هما الإدارات الجهوية، لأن بدونها لا يمكن أن نتحدث عن الجهوية، أما الباقي راه فيه اتفاقيات، راه كاین لقاءات مستمرة مع رؤساء الجهات بحضور عدد من القطاعات المعنية مستمرة هاد الفترة كلها باش ندققو، لأن كاین أمور اللي كاین خلاف حتى في المفهوم ديالها حول كيفاش غادي نديرو لها، ما تظنوش بأننا في اختصاص الجهات تيتم بين عشية وضحاها راه عامين قليل، 3 سنوات دابا، 3 سنوات في عمر الجهات راه قليل جدا، راه الناس دوزو عقود من الزمان في الجهوية وتيتخبطو عقود، وغادي نقول لكم أنا الإسبان راه الوزير الأول الإسباني في آخر لقاء في مراكش ولا فاش زارني هنا، بحال إلى قال بأنه يجب التريث في هاد القضية دالجهوية، ويجب أن نفكر كثيرا ونهندس بطريقة معقلنة نتيجة الإشكالات التي تطرحها الجهوية، حتى هي راه تتطرح إشكالات.

وبالمناسبة ما يمكنش نفوتو الاختصاصات على قدم المساواة، في جميع الدول اللي فيها الجهوية كاین اختصاصات متفاوتة حسب القدرة ديال الجهة على استيعاب القدرة على التنفيذ والقدرة على (le pilotage) على القيادة في الجهة، أنا ما عندي مشكل نفوت التعليم، ولكن بشرط ما يوقعش ليا واحد الارتباك أكبر من ذلك الشيء اللي كان.

فلذلك تيتم هاد الشيء تدريجيا، وغادي يتم تدريجيا لأن عندنا الإرادة القوية والكاملة باش نمشيو في إطار تقوية اختصاصات الجهات تدريجيا، ولذلك الجهات راه مهم لها عدم تقوية الجهات نوفرو هاد الشيء جهويا، المراكز الجهوية للاستثمار، المندوبيات الجهوية أو المندوبيات الجهوية اللي هي قوية وعندها اختصاصات اللي يمكن تتفاوض ويمكن هي تدير المخططات مع المراكز الجهوية، وما تنساوش بأنه لأول مرة تم إرساء المنظومة الجهوية للتشغيل اللي أشرت لها واللي بدأت فيها تعاقدات جهوية، تعاقدات مع الجهات، تدارت نقاشات أولية وتدارت محادثات دابا غيبدا توقيع التعاقدات لتنزيل المخططات الجهوية للتشغيل.

وبطبيعة الحال، كما رأيتم في ميثاق التسريع الصناعي راه ولينا نتحدث عن المناطق الحرة الجهوية، نتحدث عن المناطق الجهوية،

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا لجميع السيدات والسادة المستشارين وكذلك الوزراء.

قبل رفع الجلسة، أحيطكم علما بأننا سنمر مباشرة إلى الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون يتعلق بالخصوصية، والتي سترأسها الخليفة الرابع للسيد الرئيس الأستاذ عبد القادر سلامة، فليفضل مشكورا.

رفعت الجلسة. والسلام عليكم.

**الملحق: المداخلة المكتوبة المسلمة للرئاسة:**

- تمة مداخلة المستشار السيد عز الدين زكري باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل.

كما نطالبكم أيضا بوضع مخططات جهوية للاستثمار تمهم الفئات الفقيرة بالعالم القروي تمكن من جلب الاستثمار وخلق فرص الشغل باعتماد مقاربة تشاركية مع الفرقاء الاجتماعيين.

ونطالب كذلك الحكومة بتبني مقاربة شمولية للإصلاح الاقتصادي عوض اعتماد إصلاحات قطاعية معزولة، وإعادة النظر في تدبير بعض الأوراش الاقتصادية والبرامج الاجتماعية، والحسم في نوعية الاستراتيجية الموجهة لمحاربة الفقر والفوارق الاجتماعية والمجالية، وتدبير ديمقراطي لجولات الحوار الاجتماعي وإعادة النظر في العرض الحكومي الهزيل الذي لا يرقى لانتظارات عموم المأجورين، ولن يُمكن بالصيغة التي جاءت في العرض الحكومي من تحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية، في ظل ظرفية اقتصادية واجتماعية تتميز بارتفاع الأسعار وتجميد الأجور.

على الحكومة، استشرافا للمستقبل، والعمل على القيام بنقلة نوعية في المسار التنموي لبلادنا عموما وبالعالم القروي على وجه الخصوص، والانكباب بكل جدية من أجل البحث عن التدابير والحلول العاجلة للتفاعل مع مطالب المواطنين. من شغل يضمن لهم الكرامة، وتعليم جيد لأبنائهم، وحماية اجتماعية تمكنهم من العيش الكريم، والولوج إلى الخدمات الأساسية من تطبيب وسكن، ولعل أسى أشكال الحماية الاجتماعية هي التي تأتي عن طريق خلق فرص الشغل المنتج والضامن للكرامة، وأنه لا يمكن توفير فرص الشغل إلا بإحداث نقلة نوعية في مجالات الاستثمار بالعالم القروي، ودعم القطاع الإنتاجي الوطني وحماية حقوق الطبقة العاملة، والتنزيل السليم للسجل الاجتماعي ضمنا لاتقائية البرامج وفعاليتها في محاربة الفقر، وتعزيزا للعدالة الاجتماعية والحكامة الجيدة ومحاربة الفساد وكل أشكال الشطط.

ومن هنا فإن الأرقام حول التصريح بأجراء القطاع الفلاحي قفزت من 94000 سنة 2007 إلى 242000 سنة 2016 وهذا تطور 11% سنويا إلى قسمناه على هاذ السنوات، هو تطور كبير وتطوير للتغطية الاجتماعية، وهو في حد ذاته آلية من آليات محاربة الفقر، باش نخرجو الناس ما يبقاوش في (noir) تخدمو في ضيعات فلاحية وتخدمو عند شي وحدين، ولكن ما عندهومش التغطية الاجتماعية، غير الحرص على تعميم هذه القضية راه هي جزء من محاربة الهشاشة ومحاربة الفقر.

ولذلك هذه شراكة، الدولة مزيان تدير فيه جهود ولكن خاص المشغلين حتى هما يديرو جهودهم، صعيب، والنقابات خاص تدير جهود وتصرح وتقول هذا..

الله يهديك جيب شكون اللي ما صرحش وقل هذا ما صرحش بلا حكومة، غير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كافي، هو غادي يقوم بالمهمة ديالو.

إذن هذه الجهود لمقاومة الهشاشة، وخاصنا ما نعلموش الناس ديال العالم القروي تخدمو، فيه كثير من التجارب ناجحة لا فلاحيا ولا في التثمين ديال بعض المنتجات الفلاحية، التثمين ديالها راه أشرت لهاذ القضية ديال الأركان وديال الصبار وأيضا ديال العسل ديال النحل وأملو، باش نهضر على المنطقة ديالنا وغيرها، راه كاين بزاف ديال الجهود، هاذوك الناس تيشغلو واستاطعو يكتسبو التقنية، تقنية التثمين بسهولة يتعلمو ويتطورو ويتنظمو، راه هاذي كلها أمور صعبة ما شي ساهلة، يتعلمو ويتكونو ويتنظمو ويتطورو.

ففي الحقيقة خاصنا نحيوهم، تحية لهم، لأنهم رغم صعوبة الظروف يتحدون تلك الظروف وقاموا بجهود كبيرة، باش يمكن يدخلو الكرامة من بابها الواسع، من بابها الحقيقي الذي هو الشغل الكريم، ومن واجب الحكومة، بطبيعة الحال، توفر الشروط لتكوين هؤلاء وتنظيمهم وتثمين عملهم وتسويق منتوجاتهم، وهاذ الشي راه تدارت فيه جهود كثيرة، وتسويق منتوجاتهم، وإن كان باقي خاصنا جهود أخرى، وراه احنا عندنا كل الإرادة باش نديرو المزيد من الجهود باش نوفرو ظروف أحسن لهؤلاء المواطنين والمواطنات اللي تيعيشو في العالم القروي، والبرامج كثيرة.

نحن أشرنا إلى جزء قليل من البرامج، وما تقولوش ليا ما كانش رؤية، هذا حشومة القضية، هناك رؤية واضحة عليها تبنات هاذ الإستراتيجيات، هاذ الإستراتيجيات ما جاتش عبثا.

وفي الحقيقة الإستراتيجيات تتضمن في طياتها رؤية، كل الإستراتيجيات تتضمن في طياتها رؤية، وهناك تجارب رائدة، فتحية لهم جميعا وتحية لكم جميعا السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## محضر الجلسة رقم 200

**التاريخ:** الثلاثاء 8 جمادى الأولى 1440 هـ (15 يناير 2019 م).

**الرئاسة:** المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

**التوقيت:** ست وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء.

**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.

### المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله. أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير،

أخواتي إخواني المستشارين،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، والمحال علينا (هذا المشروع) من مجلس النواب.

وقبل الشروع في دراسة ومناقشة هذا المشروع، أود باسمكم أخواتي إخواني أن نشكر رئيس لجنة المالية والتخطيط، وكذلك مقررها وكافة أعضاء اللجنة وكذلك وزير المالية على المجهودات الجبارة التي بذلوها أثناء الدراسة، والتي قدمولنا واحد المشروع في هذا المستوى الذي نحن سندرسه الآن.

الكلمة لوزير العلاقات مع البرلمان نيابة عن وزير المالية لتقديم المشروع.

### السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية على أنظار مجلسكم الموقر مشروع القانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص،

كما تم تغييره وتتميمه، ويأتي هذا المشروع نزولا عند الإرادة الملكية السامية السديدة القاضية بتصميم نموذج تنموي جديد ومبتكر للبلاد من خلال تعزيز القدرات الاستثمارية للقطاع العام والنهوض بمهامه الاستراتيجية وإشراك القطاع الخاص للمساهمة في تحفيز وثيرة النمو ودينامية الاقتصاد الوطني.

ولهذا الغرض، يتعين العمل على إعادة هيكلة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، لاسيما من خلال إعادة النظر في بعض فروعها وأصولها التي لا ترتبط بشكل مباشر بنشاطها الأساسي.

أيضا الحكومة من خلال هذا المشروع تسعى إلى التجاوب مع توصيات البرلمان فيما يخص تمكين تديرو وحكامه القطاع العام، وكذا مع توصيات المجلس الأعلى للحسابات فيما يتعلق بإعادة تركيز فاعلي القطاع العام على مهامهم القانونية وفسح المجال للمبادرة الخاصة من خلال تفويت الشركات التي لازالت مدرجة ضمن لائحة الشركات المزمع خصصتها وكذا بتخلي الدولة عن مساهمتها ذات الأقلية وغير ذات الطابع الاستراتيجي والتي تنشط في قطاعات تنافسية تتلاءم مع طبيعة تدخل الفاعلين الاقتصاديين الخواص.

لابد هنا من الإشارة إلى أن هذا المشروع حظي بنقاش وجرى تقديم تعديلات وكان نقاش جد مهم، وذلك في تناسق مع قانون المالية 80.18 الخاص بالسنة المالية 2019، هذا القانون بهم:

- أولا، إدراج شركتين جديدتين في لائحة الوحدات المزمع خصصتها، وأيضا حذف هيئات مسجلة في هذه اللائحة.

- وبهم المشروع أيضا الإسهام في تمويل تدخلات كل من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والميزانية العامة للدولة في المشاريع الاجتماعية ذات الأولوية، باعتبار أن موارد عملية الخصخصة توفر مصادر تمويل جديدة، هذا الأمر يتم في إطار سياسة شمولية لوزارة الاقتصاد والمالية، تقوم على:

• تركيز تدخلات المؤسسات والمقاولات العمومية على مهامها الأصلية:

• تميمين ملك الدولة والملك العمومي إجمالا؛

• المساهمة في تمويل الاستثمار العمومي؛

• تميمين التكامل مع القطاع الخاص وأيضا تحفيز دينامية سوق الرساميل بالدار البيضاء.

في هذا الصدد ينص مشروع القانون على ما يلي:

- إدراج كل من المحطة الحرارية لهدارت وفندق المامونية ضمن لائحة الشركات المزمع خصصتها.

- حذف خمس شركات ووحدتين فندقيتين، هم شركة مركب النسيج بفاس (COTEF) والقرض العقاري والسياسي (CIH BANK)

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على هذا العرض القيم وعلى التوضيحات التي أدلى بها للمجلس.

الآن غادي نعطي طبعاً إذا المقرر يرغب في أخذ الكلمة، ولكن جرت العادة أن المقرر ما ياخذشي الكلمة، وخاصة أن التقرير موزع عليكم، وإذا كان كذلك فغادي نبدأ مباشرة، طبعاً المداخلات راها موجودة عند الفرق والمجموعة.

إذن غادي ندخلو للتصويت إذا لم يكن هنالك متدخل، اللي تنشوف حتى شي واحد لا ميمنة ولا ميسرة ولا في الوسط ما بغاش يدخل.

نقطة نظام السيد رئيس الفريق؟ تفضل.

### المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا راه أمامكم أن فريق الأصالة والمعاصرة تقدم بتعديل وتشبث به في اللجنة، وأنت تتقول لنا نمرو للتصويت.

### السيد رئيس الجلسة:

يعني ندخلو للتصويت والتصويت فيه تعديلات فيها كلشي، أياه غادي نبدأ.

إذن المادة الأولى، غادي نقدم المادة الأولى كما عدلتها اللجنة وقد ورد بشأنها تعديلات، الأول من فريق الأصالة والمعاصرة والثاني من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، يهدفان إلى نفس الهدف، اللي هو حذف فندق المامونية من لائحة المؤسسات المعنية بعملية الخوصصة.

ونظرا لوحدة موضوع هذين التعديلين غادي نقدموهما دفعة واحدة وغادي تجاوب الحكومة دفعة واحدة، ولكن أثناء التصويت كل واحد غادي يتقدم بوحديتو.

وقبل ذلك غادي نعرض للتصويت التعديل الذي وافقت عليه اللجنة بالإجماع.

أعرض هذا التعديل:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي ننقلو إلى التعديلين، الكلمة لكم لتقديم تعديلكم السيد الرئيس.

### المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الرئيس،

التعديل يروم الإبقاء على فندق المامونية ضمن مؤسسة عمومية، ما يتدارش ضمن المؤسسات التي غادي تباع، لاعتبارين اثنين:

شركة تسويق الفحم والخشب (SOCOCHARBO) الشركة الشريفة للأملاح (SCS) التابعتان للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، مصنع الأجر والقرمود لشمال إفريقيا، فندق أسماء وابن تومرت التابعين للمكتب الوطني المغربي للسياحة.

الهدف من إدراج الشركتين المذكورتين: إعادة تركيز مهام المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمكتب الوطني للسكك الحديدية على المهام الأساسية كما هي محددة في القانون، بالإضافة إلى تمكين هاذ الشركتين من الاستفادة من مؤهلات مستثمرين وطنيين ذوي خبرة تقنية ومهنية في هذا المجال.

المنشآت المقترح حذفها يرجع السبب إلى تعذر تحويلها إلى القطاع الخاص منذ انطلاق برنامج الخوصصة، بالنظر لتواجد بعضها قيد مسطرة التصفية بسبب مشاكل ترتبط بتصفية وعائها العقاري أو بنزاعات متعلقة بالمستخدمين.

الموارد المقررة أو المحتملة هي حوالي 5 ملايين درهم، وفي نفس الوقت لا بد من الإشارة إلى أنه فيما يخص صندوق المامونية وكما جاء في معرض أجوبة السيد وزير الاقتصاد والمالية في مناقشة اللجنة بين الحكومة التزمت بالإبقاء عليه علامة مغربية، ومن المنتظر أن يقع التفويت إلى مستثمرين محليين، كما قد يتم تفويت حصة تتراوح بين 5 و10% من رأسماله عن طريق سوق الرساميل للمساهمة في إعطاء دينامية جديدة لهذا الأخير.

وستحرص الحكومة في دفتر تحملات هذه العملية على إلزام المفتي بالحفاظ على خصوصيات وهوية الفندق وطابعه المعماري، تحت طائلة فسخ عقد التفويت في حالة عدم احترام هذا الشرط.

أما فيما يتعلق بالمحطة الحرارية لتهدارت فهي شركة خضعت منذ إحداثها لتسيير مشترك مع مساهمين خواص، كما أن تفويت حصة المساهمة العمومية في رأسمالها يبقى رهينا بتمديد عقد الامتياز الممنوح لها إلى ما بعد سنة 2025 بغية تثمين قيمتها بشكل مباشر، 5 ملايين درهم بالنسبة للميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث المحصلة الكلية الإجمالية هي حوالي 10 ملايين درهم.

ختاماً أجدد نيابة عن السيد وزير الاقتصاد والمالية الالتزام بتقديم تقييم شامل للخوصصة للبرلمان في غضون هذه السنة، كما تجدر الإشارة إلى أن مصالح الوزارة قد شرعت في الإعداد لصياغة مشروع قانون معين متعلق بنظام الخوصصة، وذلك للملاءمة مع مقتضيات دستور 2011.

والسلام عليكم.

حرصت على ذكر هذه التفاصيل لأنها بمثابة التزامات أمام المجلس الموقر.

فلذلك أملنا أنه يتقبل هذا التعديل الي هو نفس التعديل ديالنا إخواننا في فريق الأصالة والمعاصرة، هدفنا فيه مصلحة وطنية على الجميع أن يستحضرها، لأنها هذه مؤسسة ليست مؤسسة عادية ولكنها مؤسسة لها قيمتها ولها رمزيته.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير موقف الحكومة من هذين التعديلين.

### السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

نشاطر الغيرة والتقدير ديال المكانة ديال فندق المامونية كمعلمة ثقافية لها رمزية تاريخية وهي جزء من الرأسمال اللامادي لبلدنا، لكن هذا الأمر واللي كيشترك فيه مؤسسات عمومية كما كتشارك فيه كمؤسسات خاصة في بلدنا.

الحكومة، كان لها الحرص على أنه في التقديم ديال مشروع القانون في الجلسة العامة أن تذكر تلك الالتزامات في الجلسة العامة:

الالتزام الأول: وهو الإبقاء على الفندق معلمة مغربية، بتفويتها لمستثمرين وطنيين وليس للأجانب، مع إمكانية فتح نسبة تتراوح بين 5 إلى 10% من الرأسمال عبر البورصة لإعطاء دينامية في سوق الرساميل.

وفي هاذ الإطار، أعلنت وراه السيد وزير الاقتصاد والمالية، سبق لذلك أنه في دفتر التحملات ديال هاذ العملية سيشتراط أن يلتزم المقتنون بالحفاظ على خصوصية وهوية الفندق وطابعه المعماري تحت طائلة فسخ عقد تفويت في حالة عدم احترام هاذ الالتزام.

إذن هذا نص صريح واضح في دفتر التحملات، وهاذي ضمانات ثانية، الضمانة الأولى، المستثمر الوطني، الضمانة الثانية دفتر التحملات تحت طائلة الفسخ.

المسألة الثالثة: وهو أن الدافع الذي أكد عليه السيد وزير الاقتصاد والمالية، هو إعادة تركيز عمل المكتب الوطني للسكك الحديدية على مهامه الأساسية، اللي مرتبطة بتنمية النقل السككي في بلدنا وتطويره وفقا لما تحدده النصوص التشريعية والتنظيمية المحدثة للمكتب، وفي نفس الوقت تمكين الفندق من الاستفادة من مؤهلات المستثمرين المهنيين الوطنيين من أجل الولوج إلى مصادر تمويل جديدة تمكن من تطوير العرض الفندقية المرتبط بفندق المامونية.

هذه هي الأسباب والحيثيات.

أولا أن هاذ الفندق ليس مؤسسة فندقية عادية، بل هو معلمة تراثية داخلية في التراث، ما شي فقط المحلي ديال مراكش، وإنما تراث وطني، هذا الاعتبار الأول.

الاعتبار الثاني هو أن هذه المؤسسة ما كتعيش مشاكل مالية، وبالتالي أختلف مع السيد الوزير، مسألة الحكامة.

هذه المؤسسة الفندقية تدر أرباحا لفائدة الدولة، وبالتالي غريب أننا تنبئوا واحد المؤسسة اللي كتدخل الفلوس للدولة وكنحتفظو بالمؤسسات اللي كتخسر وكتضطر الحكومة كل مرة تضخ فيها أموال ديال الشعب، منطق لا يستقيم، هذا الأمر الأول.

الأمر الثاني نرجع كون أن هذا يعني معلمة تاريخية اللي ما يمكن لناش نغامرو بها، عندها يعني قيمة رمزية، قيمة ثقافية، وبالتالي قيمة مالية كذلك، والمبررات اللي قدم السيد الوزير على أنه غيدخلو عليها مستثمرين محليين ما كاينش ضمانات قانونية كنتكلم.

القول بأن المستثمر اللي غيشري غيحافظ على الفن المعماري ديال المؤسسة ما كايناش ضمانات، فالتصريح ديال عضو في الحكومة تحت قبة البرلمان بهذا الأمر لا يعد ضمانات، ما بغيتش نتدخل في البداية عندي 16 دقيقة، لأنه كان ممكن نقول هاد الشيء ولكن مهم نوكد على هذا الأمر، ليست هناك ضمانات قانونية اللي يمكن تلزم أي واحد يشري هذه المؤسسة أنه يحافظ عليها كما هي.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق.

الكلمة لكم لتقديم التعديل.

### المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة لنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل احنا ضد الخصوصية وقد كنا في اللجنة تقدمنا بتعديل لإلغاء المؤسستين معا المدرجتين، ولكن بالنظر لأن اللجنة أجازت هذا القانون هذا بالأغلبية، نحتكم إلى الديمقراطية، فلذلك تقدمنا بتعديل إلى الجلسة العامة وأملنا أن المستشارين البرلمانين الحاضرين معنا اليوم أن يوقفوا الضمير الوطني لأن هذه مؤسسة مهمة، هذه المؤسسة تاريخية، هذه المؤسسة مربحة وماشي فيها خسارات، نالت جائزة أفضل فندق في العالم.

من ناحية أخرى هذه المؤسسة لم يتم استشارة المجلس الإداري للمكتب الوطني للسكك الحديدية، ولم يتم استشارة المجلس الجماعي لمدينة مراكش.

وشكرا، التعديل غير مقبول.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن المسطرة أنني غادي نعرض هاذ التعديلين للتصويت.

غادي نبداو بتعديل الأصالة والمعاصرة للتصويت عليه.

الموافقون على هذا التعديل=13؛

المعارضون=21؛

المتنعون=3.

إذن في هاذ التعديل ترفض ب 21 ضد الموافقون 13 مع 3 امتناع.

الآن غادي نعرض نفس التعديل ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الموافقون: نفس العدد =13؛

المعارضون: نفس العدد =21؛

المتنعون = 3.

إذن كذلك التعديل ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ترفض ب 21 ضد 13 مع امتناع 3.

الآن غادي نعرض المادة الأولى للتصويت.

الموافقون=21؛

المعارضون =13؛

المتنعون = 3.

إذن المجلس تبنى المادة الأولى ب 21 ضد 13 مع امتناع 3.

واش احنا عندنا الأمين؟ دابا الآن غادي نعاودو، دبا إيه.

المادة 2 لم يرد بشأنها أي تعديل كما جاءت من الغرفة الأولى:

الموافقون=24؛

المعارضون=3؛

المتنعون=13.

إذن المجلس تبنى المادة 2 ب 24 ضد 3 مع امتناع 13.

كاين مادة أضافتها اللجنة هي المادة 3 جديدة:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي نعرض مشروع القانون برتمه للتصويت:

الموافقون=24؛

المعارضون=13؛

المتنعون=3؛

إذن، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.

شكرا للجميع، ورفعت الجلسة.

### الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة المجلس

#### 1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني اليوم أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة مشروع القانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، والذي ترمي من خلاله الحكومة إلى تفويت كل من فندق المامونية بمراكش والمحطة الحرارية تهادرت إلى القطاع الخاص، وبالمقابل حذف كل من مركب النسيج بفاس وفندق أسماء وبن تومرت من قائمة الخوصصة.

السيد الرئيس،

إذ كنا في فريق الأصالة والمعاصرة قد نتفهم إقدام الحكومة على خوصصة المحطة الحرارية لتهدرت، بالنظر إلى أن نسبة مهمة من أسهمها تقدر ب 52% هي في ملكية شركات خاصة أجنبية، أي أنه لا حرج في تفويتها مادام أن 48% المتبقية والموجودة في ملكية المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، فإن سعي الحكومة من خلال نفس مشروع القانون إلى تفويت فندق المامونية بمراكش إلى القطاع الخاص، أمر غير مفهوم بتاتا، لأنه يتعلق بمنشأة ذات قيمة تاريخية ومعمارية، ويعد من أعرق الفنادق ذات الصيت العالمي، ووجهة سياحية بامتياز، صعب جدا أن تقرر الحكومة بهذه السهولة التفريط فيه، خاصة وأنه ليست هناك أية ضمانات تفيد أن المستثمر سيحافظ على الموروث الثقافي والعمراني لهذه المعلمة، خصوصا إذا كان أجنبيا.

بكل مصداقية وموضوعية، نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة أسفنا الشديد، ونحن نشاهد إصرار الحكومة على خوصصة هذه المنشأة، رغم أنها في حالة جيدة، ولا تعاني أية إشكالات مالية، بل تجني أرباحا مهمة، مدافعة عن رأيها بتبريرات نراها غير كافية، بل تسقط الحكومة في مفارقة عجيبة، كيف لها أن تعمل على خوصصة مؤسسات ومنشآت تعود بالنفع على الدولة؟ في حين تعمل على ضخ أموال طائلة



مهنيين خواص وطنيين أو دوليين يتم اختيارهم على أساس المؤهلات التقنية والمعرفية:

- حذف خمس شركات من اللائحة المزمع خصصتها، ويتعلق الأمر بـ "شركة مركب النسيج بفاس" (COTEF)، و"القرض العقاري والسياحي" (CIH Bank) و"شركة تسويق الفحم والخشب" (SOCOCHARBO) و"مصنع الأجور والقرمود" (BTNA) و"الشركة الشريفة للأصلاح" (SCS)، إضافة إلى فندقيين هما "أسماء" و"ابن تومرت".

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هل يمكن أن نقول إن هناك بروزا لمعالم توجه اقتصادي جديد في السياسة الحكومية، يروم خصخصة بعض المؤسسات والشركات العمومية وشبه العمومية، بغرض تغطية العجز المزمع الذي تعرفه الميزانية.

وحرى بالذكر، أن المغرب كان قد شرع في برنامج للخصخصة منذ تسعينات القرن الماضي، بهدف تمكين القطاع الخاص من الاضطلاع على جزء من الأنشطة الصناعية والتجارية في المملكة التي كانت تتولاها الدولة، بهدف تحريك بعض المؤسسات والشركات التي تنشط في قطاعات تنافسية، ولمحو بعض آثار سياسة التقويم الهيكلي، وبما أن الظروف السياسية والاقتصادية تختلف، نتساءل ألم يكن من الأجدي التريث في هكذا قرار إلى حين اعتماد نموذج تنموي الذي يسعى المغرب إلى اعتماده، عوض التخطيط المجزئ؟

ثم هل قامت الحكومة بدراسة أثار عمليات الخصخصة السابقة وماهي نقط القوة والضعف فيها؟

أم هل يمكن اعتبار الخصخصة بمثابة الإجراء الإسعافي "التقليدي" لتعزيز الموارد المالية للدولة لتغطية المديونية عوض مساهمتها الحقيقية في الاستثمار من أجل النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل ومن أجل التنمية البشرية عبر التأثير الناجع على القطاعات الاجتماعية المنتجة لموارد بشرية متمكنة ومؤهلة للمساهمة في نمو البلاد؟

كما نتساءل: ما هي الإجراءات التي تضمن الحكامة الجيدة والتدبير الديمقراطي لهذه العملية مما يفرض علينا تعزيز المنافسة الشريفة بدل تفويت الاحتكارات دون تحقيق المزيد من الشفافية والفعالية في الإنتاج؟

وكيف سنضمن الحماية من المشاكل الصادمة المرتبطة بالخصخصة التي قد تبرز بعد انتهاء هذه العملية، من قبيل ما عرفته شركة "الاسمير" أو شركة "إيكوز" على سبيل المثال، وهو ما يثير قلقنا في الفريق الاستقلالي، بخصوص مصير الآلاف من العمال والموظفين من أن يصبحوا فائضين ومشردين، فهنا دور الدولة في تنظيم الاستثمار

في العديد من المنشآت والمؤسسات المقبلة على الافلاس، وفي نظرنا هذه الأخيرة هي التي يجب أن تفوت إلى القطاع الخاص، عوض أن يتم تدعيمها كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

السيد الرئيس،

لقد عبرنا عن رأينا الراض لعملية خصخصة فندق المامونية بمراكش، طيلة مراحل مناقشة هذا المشروع بمجلس المستشارين، وهو نفس الموقف الذي عبر عنه زملاؤنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، لهذا عملنا على تقديم تعديل على مشروع القانون يرمي إلى حذف فندق المامونية من لائحة الخصخصة، وإبقاء هذه المعلمة التاريخية ضمن ممتلكات الدولة.

لكن مع كامل الأسف تعدينا هذا، لم يلق قبولا من قبل الحكومة، لذا فقد قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين أن نصوت ضد مشروع القانون رقم 91.18 بتغيير وتنظيم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، لافتناعنا التام بأن الحكومة مخطئة في قرار خصخصة فندق المامونية.

## 2- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتنظيم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، والذي يروم إلى متابعة برنامج الخصخصة في إطار رؤية جديدة ستمكن من فتح رأسمال بعض المقاولات التي تنشط في قطاعات تنافسية والتي بلغت مرحلة من النضج، كما تتوفر على المعايير الضرورية لذلك، من حيث فرص النمو والاستثمار، والقدرة على ولوج أسواق جديدة والتموقع فيها، ودرجة الانفتاح على المنافسة، فضلا عن الجدوى الاقتصادية والمالية بالنسبة للمؤسسة المعنية.

كما يهدف مشروع القانون إلى حذف شركات من اللائحة المزمع خصصتها بالنظر لفشل محاولات تحويلها إلى القطاع الخاص منذ انطلاق برنامج الخصخصة، وبسبب وجود بعض هذه المنشآت قيد التصفية أو بالنظر لمشاكل ترتبط بتصفية وعائها العقاري أو بنزاعات متعلقة بالمستخدمين. حيث تتمثل أهم مضامين وإجراءات مشروع هذا القانون في التالي:

- إدراج كل من شركة استغلال المحطة الحرارية لتاهدارت وفندق المامونية اللتين تنشطان على التوالي في قطاعي الطاقة والفندقة في لائحة الشركات التي ستتم خصصتها، حيث سيتم إسنادهما إلى

رقم 91.18 على أساس عدة اعتبارات وملاحظات نذكر من بينها:

- لا يمكن المضي قدما في ترسيخ الخيارات الإنمائية إلا في إطار تنزيل إجراءات قوية على مستوى الحكامة المؤسساتية، لجعلها أكثر قدرة على تعزيز تنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني؛

- ضرورة القيام بدراسات قبلية لجميع عمليات التفويت قصد إجراء التشخيصات اللازمة وتدقيق المؤشرات الرقمية بعيدا عن لغة الارتياح والمبالغة في تلمين المكتسبات؛

- احترام دقيق لشروط وعمليات التفويت ومراعاتها لدفتر التحملات في إطار الشفافية واحترام القانون ومبادئ المنافسة الحرة والإنصاف في العلاقات الاقتصادية حتى لا تتكرر مأساة تفويت مصفاة لاسمير وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية على عمال الشركة وعلى عموم المواطنين؛

- توسيع هامش حرية المبادرة والمقاولة ببلادنا حتى نصل فيها إلى أبعد مدى بهدف محاربة الربح والاحتكار ومركزة الثروة والأداء الاقتصادي؛

- إعادة هيكلة المحفظة العمومية في ظروف جيدة وتحسين أدائها؛

- دفع المؤسسات والمقاولات العمومية إلى التركيز على أنشطتها الرئيسية طبقا للخلاصات التي جاء بها تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2016 و2017.

ولا يفوتنا هذه المناسبة التذكير بقناعتنا الراسخة كفريق العدالة والتنمية أن عمليات تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص وجب إدراجها في إطار سياسة عمومية حتى يتسنى لنا القيام بتقييم حصيلتها قصد الوقوف على الجوانب الإيجابية وتحديد مكامن الخلل التي تعيق تطورها، وفعاليتها وإعمال المقتضى الدستوري القاضي بتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ولذلك، فإن فريق العدالة والتنمية يصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### 4- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين والمحترمين،

يشرفني باسم الفريق الحركي أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشأة عامة إلى القطاع الخاص، هذا المشروع الذي يهدف إلى مواصلة ومتابعة مسلسل الخصخصة، الذي بدأ منذ سنة

والخصخصة مطلوب وبحزم، ولم لا اعتماده كركيزة أساسية من ركائز النموذج التنموي الجديد الذي نطمح إليه جميعا، بالإضافة إلى دور القطاع العام كفاعل تنموي ومساهم في تطوير النسيج الاقتصادي المنتج.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رغم تصويتنا بالإيجاب على هذا المشروع فإننا ندعو الحكومة إلى ضمان الحقوق الاجتماعية للعاملين والعاملات بالإضافة للعائد المالي الذي سينتج عن هذه العملية، للحفاظ على السلم الاجتماعي الذي تنعم به بلادنا في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### 3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، نستحضر جميعا الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا المشروع في تقوية المنجزات العملية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك من خلال عصريتها وحكامتها وتكريس شفافيتها.

وفي هذا الإطار، يجب إبراز وتأطير دور الدولة كمساهم بالموازاة مع المهام الأخرى التي تقوم بها تجاه المحفظة العمومية باعتبارها موجهها استراتيجيا ومراقبا وكذا بصفتها الاعتبارية كضامن لاستمرارية المرفق العام.

ويسعى مشروع القانون المشار إليه أعلاه إلى إدراج فندق المامونية وشركة استغلال المحطة الحرارية لتهدارت ضمن لائحة الشركات التي ستتم خصصتها بالإضافة إلى حذف خمس شركات من اللائحة المزمع خصصتها، من بينها شركة مركب النسيج بفاس، وبنك القرض العقاري والسياحي، وشركة تسويق الفحم والخشب، ومصنع الأجور والقرمود لشمال إفريقيا، والشركة الشريفة للأملح إضافة إلى فندق أسماء وفندق ابن تومرت.

من هذا المنطلق، إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نتمن المقتضيات التي يتضمنها مشروع القانون

التركيز على اختصاصاتها، مع احترام التزاماتها من حيث أجال الأداء وتأدية ما بذمتها من ديون. وتفاعلا مع ما جاء في عرضكم السيد الوزير المحترم حيث سترصد نصف المداخيل من عملية الخوصصة للميزانية العامة، والنصف الآخر لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فإننا في الفريق الحركي نصوت بالإيجاب لفائدة هذا المشروع والذي يندرج في سيرورة التكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص كدعامة للتنمية المستدامة المنشودة.

والسلام عليكم.

1993 كخيار استراتيجي واقتصادي فرضته بعض الظروف التي عرفها المغرب، فبالرغم من القيمة المالية التي ستجنمها الحكومة، من خلال عملية الخوصصة، والتي سيكون لها الأثر الإيجابي على ميزانية الدولة، فإننا نتساءل في الفريق الحركي، بخصوص خوصصة فندق المامونية بمراكش هذه المعلمة التاريخية، التي لها صيت عالمي وحول التدابير القانونية والتنظيمية المتخذة للحفاظ على هذا التراث اللامادي وما هي الضمانات المتضمنة في دفتر التحملات لإبقائها على طابعها المغربي.

أما بخصوص تفويت المحطة الحرارية تهادرت، الواردة في هذا المشروع فإننا، ندعو الحكومة إلى الحرص على إعادة هيكلتها في اتجاه